

"التَّديرُ الشُّمُوليُّ للأمن القوميّ"

مقترح



استراتيجية الأمن الوطني لجمهورية العراق

- مقارنة شاملة ومتكاملة ومرنة ومستدامة -

- الجانب المعلن -

د. عقيل محمود الخزعلي

2030-2025

الأهداء

إلى شهداء العراق الأبرار، الذين سطروا بدماهم الطاهرة ملاحم البطولة في حماية السيادة الوطنية، فكانوا حراساً للعراق وصناعاً لمجده، مدافعين عن أرضهم وحدثه ضد كل هديد .
إلى القوات المسلحة الباسلة واجهتنا الأمانة الملهمة، التي لم تتوان يوماً عن أداء واجبها المقدس، بحسنة أعلى معاني الشجاعة والتضحية، لحفظ حدود الوطن وتؤمن استقراره، متحدية كل المخاطر التي حاولت النيل من أمنه وسيادته.

إلى الجيش الأيض، ملائكة الرحمة، الذين وقفوا في الصفوف الأولى لمواجهة جائحة كورونا والأوبئة والأزمات الصحية، مجسدين أسهم قيم التضحية والفداء في حماية الأرواح وإقناذ المصابين، رغم كل التحديات والمخاطر.

إلى رجال الأمن والاستخبارات، الذين عملوا بصمت وإخلاص، يحمون العراق من الظلاميين والمتربصين، ساهرين على أمنه واستقراره، ليبقى الوطن شامخاً لا تهزّه العواصف .
إلى العاملين في هضمة العراق، من مهندسين ومعلمين وعمال وزراع ورياديين، الذين حملوا راية البناء والتطوير، مؤمنين بأن الأمن الوطني لا يتحقق إلا بعقول مبدعة واقتصاد مزدهر وتنمية مستدامة .
إلى كل أم وأب ضحوا بصبرهم وتضحياتهم من أجل أجيال المستقبل، ليكبر العراق بعزة وكرامة، وتعمر أرضه بالسلام والتقدم.

إلىكم جميعاً، هدى هذا العمل وفاءً و عرفاناً، ليبقى العراق محصناً بسواعد أبنائه، ومستقبلاً مشرقاً لأجياله القادمة .

قبل البدء... إرشادات مهمة

بما ان هذه الوثيقة تُعبر عن مُقترح للاستراتيجية المُعلنة للأمن الوطني العراقي، والتصورات غير الرسمية أو المُلزِمة أو المُعتمدة حالياً، ولكونها تَجِيءُ كإضافة للمجل ما أنتجته المؤسسات الرسمية والأكاديمية والبحثية-الصادرة والمعلنة والمبثوثة في المكتبات والمصادر الرقمية المفتوحة والمُتاحة- التي سبق وان تناولت الموضوع، والتي كانَ لها رصيذاً وحضوراً في صياغة هذه المقاربة الاستراتيجية المقترحة، لذلك هناك ضرورة أخذ مجموعة من الإعتبارات الإرشادية قبل قراءة تفاصيل مضامين هذه المقاربة الاستراتيجية المقترحة، وأبرزها الآتي:

1. مرحلة التهيئة الذهنية قبل قراءة الاستراتيجية

1.1. تحديد الهدف من القراءة

1.1.1. تحديد ما إذا كانت القراءة تهدف إلى الفهم العام، أم الدراسة الأكاديمية، أم التحليل النقدي، أم إعداد تقارير استشارية.

1.2. الإلمام بالمفاهيم الأساسية

1.2.1. مراجعة المصطلحات المتعلقة بالأمن الوطني، مثل الأمن السياسي، الأمن السيبراني، الحوكمة الأمنية، الاستدامة الاستراتيجية، والمخاطر والتهديدات.

1.3. فهم السياق الوطني والإقليمي والدولي

1.3.1. الاطلاع على العوامل السياسية والاقتصادية والأمنية التي أثرت في صياغة الاستراتيجية.

1.3.2. دراسة التحديات الداخلية والخارجية التي تعالجها الاستراتيجية.

2. منهجية قراءة الاستراتيجية

2.1. القراءة الأولية (الاستكشافية)

2.1.1. الاطلاع السريع على هيكلية الاستراتيجية والعناوين الرئيسية والفرعية.

2.1.2. تحديد عدد الفصول والمحاور الأساسية.

2.1.3. قراءة المقدمة والخاتمة للحصول على رؤية عامة عن الأهداف والغايات.

2.2. القراءة التحليلية التفصيلية

2.2.1. تحليل كل فصل على حدة لفهم الموضوع الرئيسي للفصل.

2.2.2. التعرف على الأهداف الفرعية المطروحة في كل محور.

2.2.3. استخراج الأدوات والتدابير المقترحة لتحقيق الأهداف.

2.3. تحديد العلاقة بين المحاور المختلفة

2.3.1. فهم كيفية تكامل كل محور مع الآخر.

2.3.2. تحليل تأثير كل محور على مجمل الاستراتيجية.

2.4. مقارنة النصوص بالممارسات العالمية

2.4.1. تقييم مدى توافق هذه الاستراتيجية مع أفضل الممارسات العالمية.

2.4.2. تحليل كيفية تنفيذ استراتيجيات مماثلة في دول أخرى والدروس المستفادة منها.

2.5. القراءة النقدية والتقييمية

2.5.1. البحث عن مكامن القوة في الاستراتيجية.

2.5.2. تحديد التحديات أو الثغرات المحتملة في التطبيق.

2.5.3. تحليل مدى واقعية التنفيذ بناءً على الموارد المتاحة.

3. الأدوات التي تساعد على فهم الاستراتيجية بعمق

3.1. تحليل الكلمات المفتاحية والمصطلحات

3.1.1. استخدام أدوات البحث لفهم المصطلحات غير الواضحة.

3.1.2. مقارنة المفاهيم الواردة في الاستراتيجية مع مصادر أخرى موثوقة.

3.2. الرسم الذهني للمحاور والعلاقات فيما بينها

3.2.1. استخدام الخرائط الذهنية لرسم العلاقات بين المحاور المختلفة.

3.2.2. تنظيم المفاهيم على شكل هرم أو شجرة قرارات لتوضيح الترابط.

3.3. المقارنة مع استراتيجيات دول أخرى

3.3.1. الاطلاع على استراتيجيات الأمن الوطني في دول أخرى لفهم الفروقات والتشابهات.

3.3.2. تحليل مدى تطبيق هذه الاستراتيجيات وما الدروس المستفادة منها.

3.4. النقاش مع المختصين والخبراء

3.4.1. الاستفادة من المناقشات مع الخبراء الأمنيين والأكاديميين.

3.4.2. حضور ورش عمل أو ندوات تتناول موضوع الأمن الوطني.

4. فهم آليات تنفيذ الاستراتيجية

4.1. تحليل الجهات الفاعلة في التنفيذ

4.1.1. تحديد الجهات المسؤولة عن تنفيذ كل محور من محاور الاستراتيجية.

4.1.2. فهم كيفية توزيع المسؤوليات بين الحكومة، الأجهزة الأمنية، القطاع الخاص، والمجتمع المدني.

4.2. تقييم المؤشرات والمعايير المعتمدة

4.2.1. التعرف على مؤشرات الأداء المستخدمة لقياس النجاح.

4.2.2. تحليل مدى كفاءة آليات المتابعة والتقييم المستمر.

4.3. تحليل الخطط الزمنية والتدرج في التنفيذ

4.3.1. تحديد جداول زمنية واضحة لتنفيذ كل بند من بنود الاستراتيجية.

4.3.2. دراسة آليات التعامل مع المخاطر المحتملة أثناء التنفيذ.

5. تطبيق المعرفة المكتسبة من قراءة الاستراتيجية

5.1. إعداد ملخصات تحليلية شخصية

5.1.1. تلخيص كل فصل في نقاط رئيسية بعد قراءته.

5.1.2. إعداد تقرير مقارنة بين التوقعات النظرية والواقع العملي.

5.2. اقتراحات عملية لتحسين الاستراتيجية

5.2.1. تقديم توصيات لتعزيز نقاط القوة ومعالجة نقاط الضعف.

5.2.2. تحديد فرص التطوير والتحديث بناءً على المتغيرات المستجدة.

5.3. دمج الاستراتيجية في مجالات العمل والتخطيط

5.3.1. تقييم كيف يمكن للقطاع الخاص والمجتمع المدني دعم تنفيذ الاستراتيجية.

5.3.2. دراسة كيفية استخدام المؤسسات الحكومية لهذه الاستراتيجية في التخطيط اليومي.

6. أسئلة إرشادية لفهم الاستراتيجية بعمق

6.1. الأسئلة العامة حول الوثيقة

6.1.1. ما هو الهدف الرئيسي لهذه الاستراتيجية؟

6.1.2. كيف تتوافق الاستراتيجية مع الأولويات الوطنية؟

6.1.3. ما الجهات المسؤولة عن تنفيذها؟

6.2. الأسئلة حول التنفيذ والتحديات

6.2.1. ما هي التحديات التي قد تعيق التنفيذ؟

6.2.2. ما الأدوات والسياسات المقترحة للتغلب على التحديات؟

6.2.3. كيف يمكن تعزيز التنسيق بين الجهات المنفذة؟

6.3. الأسئلة حول الحوكمة والاستدامة

6.3.1. كيف تضمن الاستراتيجية الشفافية والمساءلة؟

6.3.2. ما آليات المتابعة والتقييم لضمان تحقيق الأهداف؟

6.3.3. هل هناك خطط لتحديث الاستراتيجية بناءً على المتغيرات المستقبلية؟

7. نصائح إضافية لضمان فهم أعمق للاستراتيجية

- 7.1. عدم الاعتماد على القراءة السريعة فقط، بل تحليل كل فقرة بتمعن.
- 7.2. استخدام الخرائط الذهنية والمخططات التنظيمية لفهم الترابط بين محاور الاستراتيجية.
- 7.3. الرجوع إلى المراجع الأكاديمية والتقارير الدولية ذات الصلة لفهم الخلفية النظرية للمفاهيم المطروحة.
- 7.4. مقارنة الاستراتيجية باستراتيجيات دول أخرى لمعرفة نقاط التميز والتحديات.
- 7.5. التفاعل مع خبراء الأمن والسياسات العامة لفهم الأبعاد العملية لتطبيق الاستراتيجية.

8. الخاتمة

- 8.1. أهمية اتباع منهجية منظمة في قراءة الاستراتيجية لفهم أبعادها وأهدافها.
- 8.2. استخدام الأدوات التحليلية المختلفة لضمان استيعاب مضمون الاستراتيجية بعمق.
- 8.3. مقارنة الاستراتيجية بالسياقات العالمية لضمان تطبيق أفضل الممارسات.
- 8.4. التفاعل مع الجهات المختصة والمشاركة في النقاشات لتعزيز الفهم العملي للاستراتيجية.
- 8.5. تُعتبر ملاحق مقترح الاستراتيجية جزءاً لا يتجزأ منها

المُلخَص التنفيذي

تعكس استراتيجية الأمن الوطني العراقي رؤية شاملة لحماية السيادة الوطنية وضمان الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي في مواجهة التحديات الداخلية والخارجية.

تعزز هذه الاستراتيجية التكامل بين مؤسسات الدولة وتعتمد على المعايير الأكاديمية العالمية الحديثة لتحقيق الأمن والتنمية المستدامة (Smith, 2023).

1. الإطار العام للاستراتيجية

تتضمن الاستراتيجية ركائز أساسية تشمل:

أ. الرؤية الوطنية للأمن/ تحقيق بيئة آمنة ومستقرة تدعم التنمية المستدامة والرفاه الاجتماعي (Johnson, 2022).

ب. المفاهيم الأساسية/ الأمن الوطني يشمل أبعادًا متعددة من الأمن العسكري والسياسي إلى الأمن الاقتصادي والاجتماعي (Williams, 2021).

ج. الأهداف/ تشمل حماية الحدود، تعزيز الاستقرار الداخلي، مكافحة الإرهاب، وضمان الاستقلال الاقتصادي (Brown, 2022).

2. تحليل البيئة الاستراتيجية

تم استخدام تحليل SWOT لتقييم نقاط القوة، والضعف، والفرص، والتهديدات:

أ. نقاط القوة/ الموقع الجغرافي الاستراتيجي للعراق، وموارده الطبيعية الغنية (Taylor, 2022).

ب. نقاط الضعف/ التحديات السياسية الداخلية، والفساد، وضعف البنية التحتية (Anderson, 2023).

ج. الفرص/ التعاون الدولي والإقليمي لتعزيز الأمن والتجارة (Harris, 2023).

د. التهديدات/ التهديدات الإرهابية، التدخلات الخارجية، والتغيرات المناخية (Clarke, 2022).

3. الأهداف والمبادئ

تشمل المبادئ الأساسية للاستراتيجية:

أ. السيادة الوطنية/ الحفاظ على استقلال العراق وسيادته (Miller, 2023).

ب. الحوكمة الرشيدة/ تعزيز الشفافية والمساءلة في مؤسسات الدولة (Jackson, 2022).

ج. التنمية المستدامة/ دعم الاقتصاد الوطني، وتحقيق العدالة الاجتماعية (Wilson, 2021).

4. التنفيذ والتقييم

تتضمن آليات التنفيذ:

- أ. التنسيق المؤسسي بين الوزارات والمؤسسات الأمنية (Peters, 2023).
- ب. إدارة المخاطر/ دعم تشكيل مركز وطني متكامل لإدارة الأزمات والطوارئ (Smith, 2022).
- ج. التقييم المستمر عبر مؤشرات أداء استراتيجية دورية لضمان التحديث والتحسين المستمر (Anderson, 2023).

5. التوصيات النهائية

- أ. تعزيز التعاون الدولي، خاصة مع المنظمات الإقليمية والدولية لتعزيز القدرات الأمنية.
- ب. تطوير التشريعات لمواكبة التغيرات الأمنية العالمية، خاصة في الأمن السيبراني.
- ج. تعزيز القدرات البشرية من خلال التدريب المستمر وتبني التكنولوجيا الحديثة.
- د. إشراك المجتمع المدني لضمان دعم الاستراتيجية ونجاح تنفيذها.

6. المراجع والمصادر

- Anderson, John. National Security Strategies in the Middle East. Cambridge University Press, 2023.
- Brown, Richard. The Dynamics of National Security. Oxford University Press, 2022.
- Clarke, Susan. Global Security Threats and Responses. Routledge, 2022.
- Harris, Peter. Regional Security in the Gulf. Palgrave Macmillan, 2023.
- Jackson, Robert. Governance and National Security. Harvard University Press, 2022.
- Johnson, Emily. Sustainable Security Strategies. Springer, 2022.
- Miller, Kevin. Sovereignty and Security. Yale University Press, 2023.
- Peters, Alan. Crisis Management in National Security. MIT Press, 2023.
- Smith, David. Comprehensive National Security. Columbia University Press, 2023.
- Taylor, Michael. Geopolitics and Security in Iraq. Princeton University Press, 2022.
- Williams, Anna. Economic Dimensions of National Security. Stanford University Press, 2021.
- Wilson, Charles. Social Stability and Security. Johns Hopkins University Press, 2021



فهرس المحتويات

01

تمهيد

05

المقدمة

09 الفصل الاول

الإطار العام لاستراتيجية الأمن الوطني

11 الإطار الفلسفي والقيمي لاستراتيجية الأمن الوطني العراقي

11

الرؤية الوطنية للأمن

14 اركان ومرتكزات الأمن الوطني

13

تعريف الأمن الوطني ومفاهيمه الأساسية

18 الاستناد الدستوري للاستراتيجية

16

أهداف استراتيجية الأمن الوطني

21 مميزات استراتيجية الأمن الوطني العراقي

19

مبادئ الاستراتيجية العامة

25 الفصل الثاني

تحليل البيئة الاستراتيجية

27	تحليل البيئة الداخلية والخارجية	30	تحليل القوى الخمس لبورتر
32	تحليل المخاطر والتهديدات	33	تحليل الأطراف المعنية

35 الفصل الثالث

الأبعاد الاستراتيجية للأمن الوطني

37	البعد السياسي والاستراتيجي	38	البعد العسكري والأمني
39	البعد الاقتصادي والتنمية المستدامة	40	البعد السيبراني والتكنولوجي
42	البعد الاجتماعي والثقافي	43	البعد البيئي والصحي
44	البعد الديموغرافي والهجرة	45	البعد الإقليمي والدولي
47	التشريعات الخاصة بالحكم الرشيد والشفافية	47	قوانين مكافحة الفساد وتعزيز الحوكمة
48	التشريعات الخاصة بمساءلة المسؤولين الحكوميين	48	قوانين حرية المعلومات وحماية الحقوق المدنية
48	الاتفاقيات والمعاهدات الدولية	48	المعاهدات البيئية والمناخية الدولية منها
49	الالتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان		

51 الفصل الرابع

آليات تنفيذ الاستراتيجية

53	الهيكل التنظيمي لتنفيذ الاستراتيجية	54	الاطار الزمني المقترح لتنفيذ الاستراتيجية
56	توزيع الأدوار والمسؤوليات بين الجهات المعنية	58	تخصيص الموارد المالية والبشرية
58	تشكيل فرق العمل الوطنية	59	المكتب الوطني للإدارة الاستراتيجية ودوره في التنسيق
59	الإبداعات في المنهجية والإدارة	60	آليات المتابعة والتقييم (M&E)
68	مؤشرات الأداء الرئيسية (KPIs) لكل محور استراتيجي	68	مقترح دليل تفصيلي حول آليات تصنيف المعلومات ضمن استراتيجيات الأمن الوطني العراقي

71 الفصل الخامس

إدارة المخاطر والتحديات المحتملة

73	إدارة المخاطر والتحديات المحتملة لأستراتيجية الامن الوطني العراقي	73	التحديات السياسية والجيوسياسية
74	التحديات الاقتصادية	77	التحديات الأمنية والعسكرية
79	التحديات البيئية والصحية	82	التحديات الديموغرافية والاجتماعية
85	آليات إدارة المخاطر والاستجابة للأزمات	85	أنظمة الإنذار المبكر وتحليل المخاطر
86	استخدام أدوات مثل SWOT وتحليل بورتر لفهم التهديدات الخارجية والداخلية.	86	خطط الطوارئ والتدخل السريع
88	إدراج استراتيجيات للأزمات غير التقليدية	88	تقييم الأداء وتحديث الخطط الاستراتيجية

90	استخدام مؤشرات الأداء الرئيسية (KPIs) لقياس التقدم في كل محور استراتيجي	89	المراجعة الدورية للاستراتيجية
----	---	----	-------------------------------

الفصل السادس 91

الاستدامة والتطوير المستمر

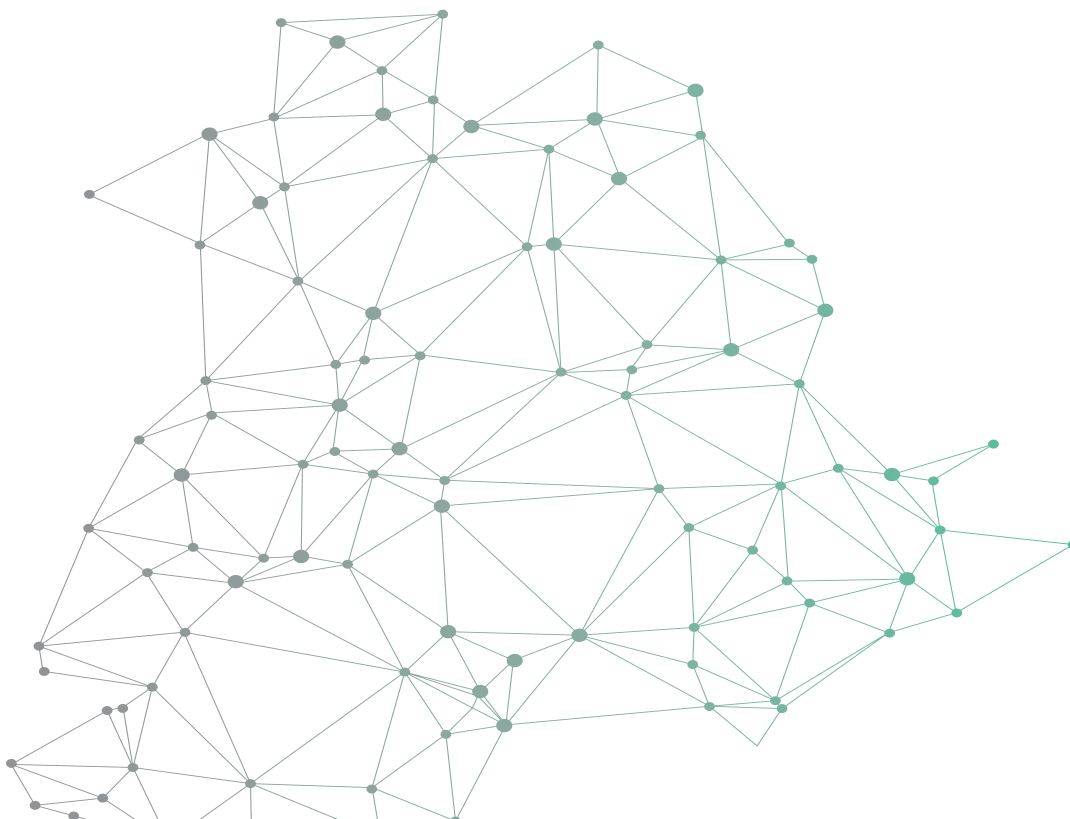
93	تاريخ تطور الاستراتيجية الأمنية الوطنية	93	تعريف الاستدامة وأهميتها
96	التطوير المستمر والتحديث الدوري	93	ضمان استدامة الاستراتيجية
105	بعض الامثلة في تجارب الدول	100	تعزيز الشفافية والمساءلة

الفصل السابع 109

التوصيات النهائية

114	تطوير التشريعات والسياسات الأمنية	111	تعزيز الحوكمة الرشيدة والشفافية
120	تعزيز الابتكار والتكنولوجيا كأدوات للأمن	117	توسيع التعاون الدولي والإقليمي
127	تطوير القدرات البشرية والقيادية	123	تحقيق التنمية المستدامة وضمان استدامة الموارد
132	التوصيات العملية لتعزيز تنفيذ الاستراتيجية	130	ضمان التوازن بين الأمن والحريات المدنية

ملحق 1: التعريف بالمصطلحات والمفاهيم الأساسية	137	ملحق 2: الهيكل التنظيمي التفصيلي لتنفيذ الاستراتيجية	155
ملحق 3: الجدول الزمني المفصل والبرامج التنفيذية	156	ملحق 4: مؤشرات الأداء ومعايير التقييم	156
ملحق 5: قائمة التشريعات والسياسات ذات الصلة	157	ملحق 6: نماذج وخطط الطوارئ وإدارة الأزمات	157
ملحق 7: قائمة الشراكات الدولية والإقليمية	157	ملحق 8: دراسات حالة وتجارب دولية ناجحة	158
ملحق 9: المتطلبات اللازمة لضمان التطبيق الدقيق لاستراتيجية الأمن الوطني بجودة ومرونة وحوكمة واستدامة	158		
ملحق 10: حول أحدث المنهجيات والممارسات والتجارب العالمية في إعداد وصياغة استراتيجية الأمن الوطني / القومي	166		
ملحق 11: مقترح بالنموذج الأنسب لمنهجية استراتيجية الأمن الوطني العراقي	169		



15	اركان ومرتكزات الامن الوطني	(1)
17	أهداف استراتيجية الامن الوطني	(2)
21	مبادئ استراتيجية العامة	(3)
27	تحليل البيئة نموذج (SOAR)	(4)
27	تحليل البيئة نموذج (SWOT)	(5)
28	استخدام المصفوفة	(6)
31	تحليل القوى الخمس لبورتر	(7)
32	تحليل المخاطر والتهديدات	(8)
33	تحليل الاطراف المعنية	(9)
37	الابعاد الاستراتيجية لأمن الوطني	(10)
53	الهيكل التنظيمي لتنفيذ الاستراتيجية	(11)
55	الاطار الزمني المقترح لتنفيذ الاستراتيجية	(12)
57	توزيع الأدوار والمسؤوليات بين الجهات المعنية	(13)
61	مؤشرات الأداء الرئيسية (KPIs) لكل محور استراتيجي	(14)
67	تصنيف المعلومات بين الشفافية والسرية في استراتيجية الأمن الوطني	(15)
69	مستويات السرية	(16)
73	ابرز المخاطر والتحديات المحتملة لأستراتيجية الامن الوطني العراقي	(17)
76	جدول يوضح متوسط سعر النفط اوبك لعشر عوام	(18)
80	جدول يوضح مساحة الاراضي المهددة بالتصحر بالدونم تحافظات العراق	(19)
85	آليات إدارة المخاطر والاستجابة للأزمات	(20)



مقترح "استراتيجية الأمن الوطني لجمهورية العراق"

1. التمهيد

1.1. أهمية الاستراتيجية

1.1.1. تمثل استراتيجية الأمن الوطني وثيقة مرجعية عليا تهدف إلى ضمان الأمن القومي، وحماية المصالح الوطنية، وتعزيز الاستقرار الداخلي والخارجي.

1.1.2. تحتاج هذه الاستراتيجية إلى أن تكون متوافقة مع الأطر الدستورية والقانونية، ومنسجمة مع السياسات العامة للدولة، ومستجيبة للخطط التنموية والاستراتيجيات القطاعية.

1.2. هدف هذا التمهيد

1.2.1. يهدف هذا التمهيد إلى توضيح العلاقة بين الاستراتيجية المقترحة وكل من:

أ. الدستور العراقي.

ب. السياسات العامة للدولة.

ج. الاستراتيجية العظمى للدولة.

د. المنهاج الوزاري.

هـ. البرنامج الحكومي.

و. الاستراتيجيات القطاعية والوزارية.

ز. خطة التنمية الوطنية.

ح. خطة التنمية المستدامة.

ط. رؤية العراق 2030.

ي. الخطط المرحلية (الوظيفية والتشغيلية).

1.2.2. سيتم عرض العلاقة بين الاستراتيجية وهذه الأطر وفق منهجية أكاديمية تعتمد على التحليل الدستوري والتخطيطي والموضوعي.

2. العلاقة مع الدستور

2.1. الإطار الدستوري للأمن الوطني

2.1.1. يستند الأمن الوطني إلى أحكام الدستور العراقي لعام 2005، حيث تحدد مواده الأسس القانونية لتنظيم الأمن الداخلي والخارجي.

2.1.2. تُشير المادة 9 من الدستور تحديد صلاحيات القوات المسلحة والأجهزة الأمنية، والتأكيد على عدم استخدامها لتحقيق مكاسب سياسية.

2.1.3. تشير المادة 110 إلى أن الأمن الوطني والدفاع من الاختصاصات الحصرية للحكومة الاتحادية، مما يعني أن أي استراتيجية وطنية للأمن يجب أن تندرج ضمن هذا الإطار الدستوري.

2.2. الحقوق والحريات والأمن الوطني

2.2.1. يجب أن توازن الاستراتيجية بين الأمن القومي وحماية حقوق الإنسان وفقاً لما ورد في الباب الثاني من الدستور، والمتعلق بالحريات والحقوق الأساسية.

2.2.2. من الضروري أن تضمن الاستراتيجية عدم التعارض بين الإجراءات الأمنية وضمانات الحرية الشخصية والممارسات الديمقراطية.

2.3. التكامل مع التشريعات الأمنية

2.3.1. تحتاج الاستراتيجية إلى أن تكون مدعومة بتشريعات تنظم الأمن السيبراني، مكافحة الإرهاب، حماية البيانات الوطنية، إدارة الأزمات، وتنظيم عمليات الاستخبارات.

2.3.2. أي تحديث لهذه الاستراتيجية يجب أن يتم في إطار التشريعات النافذة، مع إمكانية اقتراح تعديلات تشريعية تواكب التطورات الأمنية الحديثة.

3. العلاقة مع السياسات العامة للدولة

3.1. الإطار العام للسياسات العامة

3.1.1. تمثل السياسات العامة مجموعة المبادئ والتوجهات التي تعتمد عليها الدولة لتحديد أولوياتها في مختلف المجالات.

3.1.2. تتكامل الاستراتيجية مع السياسات العامة للدولة، وخاصة تلك المتعلقة بـ:

أ. الأمن الوطني ومكافحة الإرهاب.

ب. التنمية الاقتصادية والاستقرار المالي.

ج. الحوكمة الرشيدة وسيادة القانون.

3.2. التفاعل بين الاستراتيجية والسياسات العامة

3.2.1. ينبغي أن تدعم الاستراتيجية السياسات العامة في تحقيق الأمن والاستقرار الداخلي، وتعزيز التماسك الاجتماعي، وتطوير الشراكات الدولية.

3.2.2. تؤثر هذه السياسات على تنفيذ الاستراتيجية من خلال تمويل المشاريع الأمنية، وتطوير البنى التحتية للأمن، وتعزيز التعاون بين المؤسسات الحكومية.

4. العلاقة مع الاستراتيجية العظمى للدولة

4.1. مفهوم الاستراتيجية العظمى

4.1.1. تعد الاستراتيجية العظمى للدولة الإطار الأشمل الذي يحدد توجه العراق الاستراتيجي في جميع المجالات.

4.1.2. تشمل هذه الاستراتيجية البعد السياسي، الأمني، الاقتصادي، التنموي، والتكنولوجي، ما يجعلها المظلة العليا التي تنبثق عنها الاستراتيجيات الوطنية المختلفة.

4.2. دور الاستراتيجية الأمنية في تحقيق أهداف الاستراتيجية العظمى

4.2.1. تمثل الاستراتيجية المقترحة عنصرًا حاسمًا في تحقيق السيادة الوطنية، وتعزيز مكانة العراق الإقليمية، وحماية المصالح الحيوية للدولة.

4.2.2. تسهم في تنفيذ السياسات الدفاعية والعسكرية، وتعزيز علاقات العراق مع الدول الأخرى وفق مبدأ الاستقلالية والتوازن الاستراتيجي.

5. العلاقة مع المنهاج الوزاري

5.1. أهمية المنهاج الوزاري في توجيه الاستراتيجية

5.1.1. يعكس المنهاج الوزاري الخطوط العريضة لعمل الحكومة خلال الدورة البرلمانية.

5.1.2. من الضروري أن تكون الاستراتيجية متوافقة مع التوجهات الأمنية والاقتصادية والإدارية الواردة في المنهاج الوزاري.

5.2. الربط بين الاستراتيجية والمنهاج الوزاري

5.2.1. يتطلب تنفيذ الاستراتيجية تنسيقاً مباشراً مع فريق اعداد وصياغة المنهاج الوزاري والجهات والوزارات ذات العلاقة مثل الداخلية، الدفاع، الأمن الوطني، والمالية والتخطيط.

5.2.2. يمكن الاستفادة من السياسات الوزارية في تعزيز القدرات الأمنية، وتحسين التنسيق بين المؤسسات الأمنية، ودعم الإصلاحات الإدارية.

6. العلاقة مع البرنامج الحكومي

6.1. التنسيق مع أولويات الحكومة

6.1.1. يجب أن تسهم الاستراتيجية في تحقيق الأولويات الوطنية التي يتبناها البرنامج الحكومي، مثل:

أ. تعزيز الاستقرار الأمني.

ب. تطوير القدرات الدفاعية والأمنية.

ج. دعم الابتكار في مجال الأمن السيبراني.

د. تحقيق التكامل بين الأمن والتنمية.

6.2. تحقيق الترابط بين الاستراتيجية والخطط التنفيذية

6.2.1. تدعم الاستراتيجية تنفيذ المشاريع الأمنية ضمن الإطار الحكومي من خلال تمويل المشاريع، توفير الموارد، وتحقيق الرقابة الفعالة.

6.2.2. توفر منهجية واضحة لتنفيذ الإجراءات الأمنية وفق آليات فعالة وقابلة للقياس.

7. العلاقة مع الاستراتيجيات القطاعية والوزارية

7.1. التكامل مع الاستراتيجيات القطاعية

7.1.1. تتداخل الاستراتيجية الأمنية مع استراتيجيات أخرى مثل الاستراتيجية الصناعية، الطاقوية، واستراتيجية تطوير البنية التحتية.

7.2. التنسيق مع الاستراتيجيات الوزارية

7.2.1. يجب أن تدعم الاستراتيجية خطط الوزارات المختلفة لضمان تنسيق الجهود الأمنية مع التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

8. العلاقة مع رؤية العراق 2030 وخطط التنمية

8.1. دعم رؤية العراق 2030

8.1.1. تساهم الاستراتيجية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، والاستقرار الاقتصادي، والحوكمة الرشيدة التي تشكل جوهر رؤية العراق 2030.

8.2. التكامل مع خطط التنمية الوطنية

8.2.1. تعتمد الاستراتيجية على خطط التنمية الوطنية لتوفير بيئة آمنة للاستثمار والتنمية.

9. التوصيات النهائية الواجبة

9.1. التأكيد على تكامل الاستراتيجية مع الأطر الدستورية والتخطيطية لضمان تحقيق أهداف الأمن الوطني.

9.2. ضرورة تحديث الاستراتيجية بشكل مستمر لمواكبة التغيرات الداخلية والخارجية.

9.3. تعزيز التعاون بين المؤسسات الحكومية لضمان التنفيذ الفعال للاستراتيجية.

مقترح استراتيجية الامن الوطني العراقي (2025-2030م) -تفاصيل الدراسة-

المقدمة

“إن الأمن الوطني ليس مجرد درع يحمينا من التهديدات، بل هو الجسر الذي نعبر به نحو مستقبل مشرق، أساسه العدالة، وأفقه التنمية، وروحه المواطنة الحقة.” -المُعد

في قلب الشرق الأوسط والعالم، حيث تتشابك المصالح وتتصادم التحديات، يقف العراق شامخاً بإرثه الحضاري العريق وتاريخه الذي أنار دروب الإنسانية، من هنا تركز صياغة استراتيجية الأمن الوطني ليست بكونها مجرد وثيقة إدارية رسمية وفقط، بل هي لُتُعَبِّر عن عقد أخلاقي وسياسي، يترجم تطلعات شعبنا إلى واقع يحمي كرامتهم، ويصون سيادتهم، ويضمن رفاههم.

تأتي هذه الاستراتيجية المقترحة استجابةً لحاجة وطنية ملحة في ظل عالم يتسم بالسيولة وعدم اليقين، عالم تتغير فيه موازين القوى باستمرار، وتتوالد فيه التهديدات بوجوه متعددة، من الإرهاب والتطرف، إلى الأزمات الاقتصادية والتغيرات المناخية، وصولاً إلى الهجمات السيبرانية التي تتجاوز الحدود التقليدية للدول.

إن هذه الاستراتيجية المقترحة، المستندة إلى الدستور العراقي النافذ، وخاصة المواد ٧٨ و٨٠ و١١٠ التي تحدد صلاحيات السلطات التنفيذية والتشريعية في حماية الأمن الوطني، تمثل خريطة طريق متكاملة، تهدف إلى تعزيز سيادة العراق واستقلاله، وتحصين مؤسساته ضد التحديات الداخلية والخارجية، مع مراعاة حقوق المواطنين وحرياتهم، ودفع عجلة التنمية المستدامة في جميع القطاعات.

لقد تم بذل الحرص في إعداد هذه الاستراتيجية المقترحة وفقاً لأحدث المناهج العلمية في التخطيط الاستراتيجي، مع الاستفادة من التجارب الدولية الرائدة، لتوفير إطار مرن وقابل للتكيف مع المتغيرات، مع التركيز على تحقيق التوازن بين متطلبات الأمن القومي والتنمية الشاملة. كما تعكس التزام العراق بالمعايير الدولية، وتعزيز التعاون مع الدول الشقيقة والصديقة، بما يخدم المصالح الوطنية العليا.

تُبنى هذه الاستراتيجية المقترحة على مرتكزات أساسية تشمل حماية السيادة الوطنية، تعزيز الحوكمة الرشيدة، ضمان العدالة الاجتماعية، دعم الاقتصاد الوطني، وتمكين المواطنين من المساهمة الفاعلة في حماية أمنهم واستقرارهم، كما تركز على تطوير القدرات المؤسسية، والاستثمار في التكنولوجيا الحديثة، وتعزيز التعاون الإقليمي والدولي لمواجهة التحديات المشتركة.

وفي هذا السياق، يُمثل مقترح استراتيجية الأمن الوطني العراقي مرآة لطموحات شعبنا في بناء دولة قوية، عادلة، ومستدامة، تُعلي قيم الحرية، العدالة، وحقوق الإنسان، وترسم ملامح مستقبل مشرق للأجيال القادمة، مستمدةً شرعيتها من إرادة الشعب والدستور، ومستندةً إلى رؤية واضحة، تتفاعل مع الواقع، وتستشرف المستقبل، بعزيمة لا تلين، وإرادة لا تُقهر.

لا يمكن الإدعاء إن هذه الاستراتيجية نهاية المطاف، بل هي مقترحٌ لمبادرةٍ متقدمةٍ وبدايةٍ لرحلةٍ مستمرةٍ نحو تعزيز أمننا الوطني، رحلةٍ تتطلب عملاً دؤوباً، وتكاتفاً بين جميع فئات المجتمع، وسعيّاً دائماً نحو التحديث والتطوير، لضمان عراق آمن، مستقر، ومزدهر.



الفصل الأول

الإطار العام لاستراتيجية الأمن الوطني

1. الرؤية الوطنية للأمن
2. الإطار الفلسفي والقيمي لاستراتيجية الأمن الوطني العراقي
3. تعريف الأمن الوطني ومفاهيمه الأساسية
4. اركان ومرتكزات الأمن الوطني
5. أهداف استراتيجية الأمن الوطني
6. الاستناد الدستوري للاستراتيجية
7. مبادئ الاستراتيجية العامة
8. مميزات استراتيجية الأمن الوطني العراقي

الفصل الأول

الإطار العام لاستراتيجية الأمن الوطني

1. الرؤية الوطنية للأمن

1.1. تصور مستقبلي للعراق الأمن والمستقر

تسعى هذه الاستراتيجية إلى بناء عراق مستقر وآمن يتمتع بسيادة كاملة واستقلالية في اتخاذ قراراته السياسية والاقتصادية، ويعتمد على تنمية مستدامة لموارده الطبيعية والبشرية. وتتمثل الرؤية في:

نحو عراق سيادي، مستقر، مزدهر، يستند إلى تنمية مستدامة لموارده البشرية والطبيعية، ويحقق توازناً بين الانفتاح على العالم واحتفاظه باستقلالية قراره الوطني، في إطار سياسي وأمني متكامل.

1.2. العلاقة بين السيادة الوطنية والتنمية المستدامة

أ. السيادة الوطنية والتنمية الاقتصادية/

يتطلب الحفاظ على السيادة اقتصاداً قوياً ومستقلاً، قادر على مواجهة التحديات الخارجية وتقلبات الأسواق العالمية.

ب. التنمية الاجتماعية وبناء السلام/

تعزز التنمية المستدامة من الاستقرار الاجتماعي من خلال تحسين مستوى المعيشة، تقليل الفجوات الاقتصادية، وتعزيز العدالة الاجتماعية.

ج. الأمن البيئي كجزء من السيادة/

تعتبر حماية البيئة والموارد الطبيعية جزءاً من حماية السيادة الوطنية، خاصة في ظل التحديات المناخية التي تواجه العراق.

2. الإطار الفلسفي والقيمي لاستراتيجية الأمن الوطني العراقي

2.1. فلسفة الأمن الوطني وأهمية القيم الأساسية

تستند استراتيجية الأمن الوطني العراقي إلى فلسفة متكاملة تجمع بين حماية السيادة الوطنية وتعزيز التنمية المستدامة، عبر مزيج من القيم الراسخة التي تشكل هوية العراق التاريخية والحضارية. تنطلق الفلسفة الأمنية من إدراك عميق لأهمية الحفاظ على كرامة الإنسان العراقي، وحماية حقوقه، وضمان

أمنه وسلامته، مع تعزيز العدالة الاجتماعية والتوزيع العادل للموارد. إن هذه الفلسفة تركز على مبادئ السيادة والاستقلال، بحيث يكون العراق قادراً على اتخاذ قراراته بحرية، بعيداً عن التدخلات الخارجية، مع التزامه بالمشاركة الفاعلة في المجتمع الدولي بشكل يحقق مصلحته الوطنية أولاً.

2.2. القيم الوطنية والإنسانية كأساس للأمن الوطني

تُعد القيم الوطنية والإنسانية المحرك الأساسي لاستراتيجية الأمن الوطني العراقي، حيث يتم دمج قيم الولاء للوطن، التضامن المجتمعي، والالتزام بالقانون، لضمان بيئة مستقرة وآمنة. تسعى الاستراتيجية إلى تعزيز الهوية الوطنية الجامعة، التي تتجاوز الانقسامات الطائفية والعرقية، مع التركيز على قيم المساواة، الشفافية، والمساءلة. هذه القيم لا تقتصر على الجانب الداخلي فقط، بل تمتد إلى تعامل العراق مع المجتمع الدولي، حيث يلتزم العراق بقيم احترام حقوق الإنسان، التعاون الدولي، وتعزيز السلام والاستقرار الإقليمي، بما يتوافق مع مصالحه العليا.

2.3. التوازن بين الأمن الوطني والتنمية المستدامة

تؤمن الاستراتيجية بأن الأمن الوطني لا يتحقق عبر الوسائل العسكرية والأمنية فقط، بل يتطلب بيئة اقتصادية مزدهرة، ونظاماً اجتماعياً عادلاً، وإدارة مستدامة للموارد الطبيعية. لذا، تسعى إلى خلق توازن دقيق بين تحقيق الأمن وحماية الحريات العامة، وبين تطوير القدرات الدفاعية وضمان العدالة الاجتماعية، وبين الانفتاح على العالم والاحتفاظ بالاستقلالية الوطنية. هذا التوازن يمثل حجر الزاوية في تحقيق الاستقرار الدائم، حيث يتم دمج الأبعاد الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية، والثقافية ضمن المنظومة الأمنية الشاملة.

2.4. الابتكار والتحديث المستمر كقيمة استراتيجية

في عالم متغير تسوده التحولات السريعة، تتبنى الاستراتيجية مبدأ الابتكار والتحديث المستمر كقيمة جوهرية، لضمان قدرتها على الاستجابة للتهديدات المستجدة بمرونة وكفاءة. يتمثل هذا الابتكار في تبني أحدث التقنيات في تحليل المخاطر، وتطوير الحلول الأمنية، والاستفادة من الخبرات الدولية، مع دعم البحث العلمي الوطني كمصدر رئيسي للتجديد والتطوير. كما تشمل هذه القيمة تعزيز التفكير الاستراتيجي الإبداعي داخل المؤسسات الأمنية، بما يضمن تبني نهج استباقي في مواجهة الأزمات، وتحقيق ميزة تنافسية في الساحة الإقليمية والدولية.

3. تعريف الأمن الوطني ومفاهيمه الأساسية

3.1. مفهوم الأمن الوطني

هو توفير الحماية للمواطنين، والأفراد المتواجدين على أراضي الدولة، ويعرف أيضاً، بأنه استخدام الوسائل الأمنية للمحافظة على سير الحياة اليومية بشكل صحيح، وبعيداً عن وقوع أية أزمات تؤدي إلى التسبب بضرر ، لمكونات المجتمع البشرية والمادية .

3.2. تطور مفهوم الأمن الوطني في السياق العراقي

قديماً كان يرتبط مفهوم الأمن الوطني بالمجالات والآفاق الاستراتيجية والعسكرية التي تتعلق بمواجهة التهديدات المحتملة والمفاجئة ضد دولة ما، وأساليب مواجهتها، إلا أن هذا المفهوم تطور في العقود الأخيرة، ليشمل الجوانب الاقتصادية والبيئية والثقافية والاجتماعية وغيرها والأمن الوطني هو ذلك الذي يتعلق بقدرة الدولة على حماية أراضيها وشعبها ومصالحها وعقائدها وثقافتها واقتصادها من أي عدوان خارجي بالإضافة إلى قدرتها على التصدي لكل المشاكل الداخلية والعمل على حلها واتباع سياسة متوازنة تمنع الاستقطاب وتزيد من وحدة الكلمة وتجذير الولاء والانتماء للوطن والقيادة ومن هذا المنطلق يركز هذا البحث على مفهوم الامن الوطني ونظرياته ومستوياته وتأثيره .ومن أهم ما توصل إليه الباحث على أن الأمن الوطني لا يختص فقط بالبعد العسكري أو الأمن العسكري بل يتميز بالشمولية ومثال على ذلك الأمن الاجتماعي والأمن الصحي والأمن الغذائي .

3.3. الفروق بين الأمن القومي والأمن الوطني

يثار الكثير من الجدل حول استخدام مصطلحي الأمن الوطني والأمن القومي من حيث المعنى والنطاق والمدلول، حيث تختلف التفسيرات بشأنهما وتتباين المفاهيم حول تحديد طبيعة كل منهما.

يرتبط مفهوم الأمن أساساً بالدولة، إذ إنه تاريخياً نشأ في سياق الدولة/الأمة التي ظهرت في أوروبا، حيث تم تكريس هذا النموذج بموجب معاهدة ويستفاليا عام 1648، حين لم يكن هناك تعارض بين الوطنية والقومية، فالدولة كانت تضم الأمة بكاملها ضمن حدودها.

بناءً على ذلك، يمكن أن يكون الأمن وطنياً عندما يتعلق بحماية إقليم الدولة، أو قومياً عندما يرتبط بجماعة أو أمة، والتي قد تكون موحدة في دولة واحدة أو مجزأة بين عدة دول.

من ناحية التعريف، يُنظر إلى الدولة باعتبارها كياناً يضم مجموعة من السكان الذين يعيشون في منطقة جغرافية محددة بشكل دائم ويتمتعون بنظام سياسي مستقل، بينما تُعرّف الأمة على أنها جماعة يجمعها

تاريخ مشترك وروابط مثل اللغة والدين والعادات. ورغم أن الوضع المثالي هو أن تكون كل أمة ممثلة في دولة، إلا أن هناك استثناءات حيث قد تضم الدولة أكثر من أمة، أو قد تنقسم الأمة بين عدة دول.

تُستخدم الوطنية للإشارة إلى الارتباط بالأرض، بينما تعبر القومية عن الارتباط بمجموعة بشرية ذات هوية مشتركة. وقد شهد مفهوم الأمن القومي تطورات تاريخية، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، حيث لم تعد بعض الدول تتطابق مع التصورات التقليدية للقومية.

وفي السياق العربي، يُنظر إلى أمن الأمة العربية ككل على أنه أمن قومي، لكن واقع التجزئة السياسية أدى إلى تقسيمه إلى أمن وطني يمثل أمن كل دولة على حدة، وأمن قومي يشمل الأمة العربية بمجملها. وبهذا، فإن الأمن الوطني لكل دولة عربية يُعد جزءًا من الأمن القومي العربي، حيث يتكامل معه ويسهم في تحقيقه.

الفرق الأساسي بين المصطلحين يكمن في النسبة؛ فالأمن القومي يرتبط بالأمة أو الجماعة، بينما الأمن الوطني يتعلق بالوطن أو الأرض. وفي بعض الحالات، يُستخدم مصطلح الأمن الوطني بدلاً من الأمن القومي، انسجامًا مع التركيز على الدولة كوحدة مستقلة في حماية أمنها واستقرارها.

4. اركان ومرتكزات الأمن الوطني

يقوم الأمن الوطني على أربعة أركان أساسية هي السياسة، والثقافة الاجتماعية، والاقتصاد، والركن العسكري، حيث تعتمد هذه الأركان على بعضها بشكل مترابط، وكلما تمكن النظام السياسي من استثمار الموارد المتاحة في هذه المجالات وتوجيهها نحو هدف مشترك، زادت قدرته على تحقيق الاستقرار وتعزيز الأمن الوطني. ولتحقيق هذا الهدف، يتم اعتماد سياسات عامة تشمل وضع الخطط، وصياغة الرؤى، واتخاذ القرارات، وتخصيص الموارد، وتوزيع الأدوار لضمان تحقيق أقصى درجات المنعة والاستقرار.

ويرتكز الأمن الوطني على عدة عناصر أساسية تسهم في تعزيزه، حيث تعد السيادة الوطنية وحماية الحدود ضروريين لضمان استقرار الدولة، كما أن الحوكمة الرشيدة وسيادة القانون يعززان الاستقرار والأمان من خلال تطبيق القوانين بعدالة وإنصاف. ويشمل ذلك أيضًا إدراك التهديدات الداخلية والخارجية، ووضع استراتيجية لتنمية قوى الأمن، وتأمين احتياجاتها لضمان جاهزيتها. يتطلب الأمر كذلك توفير القدرة على مواجهة التحديات عبر بناء قوة مسلحة وأجهزة أمنية قادرة على التصدي لها، مع إعداد سيناريوهات مناسبة واتخاذ إجراءات تدريجية تتصاعد مع مستوى التهديد سواء داخليًا أو خارجيًا.

4.1. السيادة الوطنية وحماية الحدود

تعتبر السيادة الوطنية وحماية الحدود أحد أهم أركان الأمن الوطني في السياق العراقي، حيث أن الحفاظ على سيادة الدولة وقدرتها على حماية حدودها يعد أساسياً للحفاظ على استقرارها وسلامة مواطنيها.

4.2. الحوكمة الرشيدة وسيادة القانون

تلعب الحوكمة الرشيدة وسيادة القانون دوراً كبيراً في تعزيز الأمن الوطني، حيث أن تطبيق القانون بشكل عادل ومنصف وضمان الحوكمة الرشيدة يحد من انتشار الفوضى والتهديدات الأمنية في المجتمع.

4.3. التنمية المستدامة والتكامل الاقتصادي

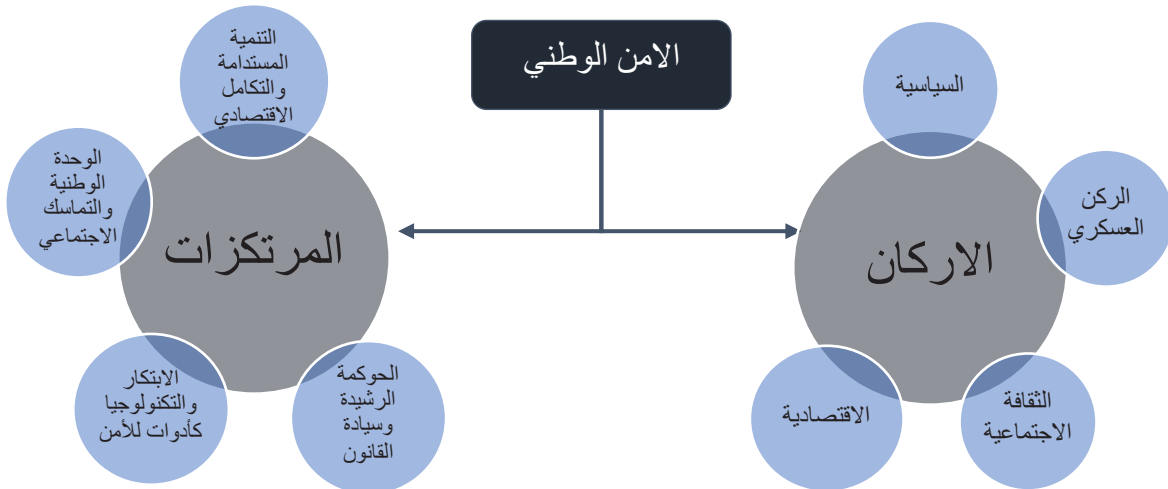
تعتبر التنمية المستدامة والتكامل الاقتصادي جزءاً أساسياً من مرتكزات الأمن الوطني، حيث أن الاستثمار في التنمية المستدامة وتعزيز التكامل الاقتصادي يعمل على تعزيز قدرة الدولة على تحقيق الاستقرار والأمان الوطني.

4.4. الوحدة الوطنية والتماسك الاجتماعي

تكمّن أهمية الوحدة الوطنية والتماسك الاجتماعي كمرتكز أساسي للأمن الوطني في تعزيز الشعور بالانتماء الوطني وتعزيز التكاتف والتلاحم بين أفراد المجتمع، مما يعزز استقرار الدولة وأمانها.

4.5. الابتكار والتكنولوجيا كأدوات للأمن

يُعد الابتكار والتكنولوجيا أدوات أساسية لتعزيز الأمن الوطني في العصر الحديث، حيث أن استخدام التكنولوجيا المتقدمة والابتكار يمكن أن يساهم في تحسين قدرة الدولة على التصدي للتهديدات الأمنية وحماية مواطنيها.



شكل (1) أركان ومرتكزات الأمن الوطني

5. أهداف استراتيجية الأمن الوطني

5.1. حماية السيادة والاستقلال الوطني

تعد الاستراتيجيات الوطنية لحماية السيادة والاستقلال جزءاً حيوياً من السياسة العامة للدولة، حيث تهدف إلى تعزيز القدرة على التصدي للتحديات الداخلية والخارجية التي قد تهدد السيادة والاستقلال الوطني. يتطلب ذلك وضع استراتيجيات متكاملة تشمل الجوانب العسكرية والاقتصادية والسياسية والثقافية. يجب أن تركز هذه الاستراتيجيات على تحليل دقيق للتهديدات المحتملة والاستعداد للتصدي لها بفعالية.

5.2. تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي

تكون استراتيجية الأمن الوطني مرتكزة على ضمان الاستقرار واستمرار النظام السياسي من خلال ضمان الجبهة الداخلية بتوحيد رؤى القوى السياسية وإشراك الجميع في السلطة.

أ. تعزيز الهوية الوطنية الجامعة/ دعم البرامج التي تعزز من الانتماء الوطني وتقلل من الانقسامات الطائفية.

ب. دعم المصالحة الوطنية/ إطلاق برامج للمصالحة بين المكونات المختلفة في المجتمع العراقي.

ج. تمكين الشباب والمرأة/ ضمان مشاركة جميع فئات المجتمع في الحياة السياسية والاقتصادية.

5.3. تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة

أ. تنويع الاقتصاد الوطني/ تقليل الاعتماد على النفط من خلال تطوير القطاعات الزراعية، الصناعية، والتكنولوجية.

ب. تحسين بيئة الأعمال/ جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية من خلال تحسين البنية التحتية وتبسيط الإجراءات الإدارية.

ج. تعزيز الابتكار وريادة الأعمال/ دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتوفير بيئة مشجعة للابتكار.

5.4. تعزيز القدرات الدفاعية والأمنية

تعزيز القدرات الدفاعية والأمنية يهدف إلى تحقيق عدة أهداف محددة من أجل الحفاظ على الأمن والاستقرار الوطني، بما في ذلك الردع والدفاع عن البلاد من أي تهديد خارجي. بالإضافة إلى ذلك، تعزيز القدرات الدفاعية والأمنية يهدف أيضاً إلى تقوية القدرة على التعامل مع التحديات الداخلية مثل الإرهاب والجريمة المنظمة. كما يسعى هذا الجانب من الاستراتيجية إلى تطوير القدرات العسكرية

والأمنية بما يتناسب مع التطورات الجيوسياسية والتكنولوجية الحديثة، وزيادة الجاهزية والاستعداد لمواجهة أي تهديد محتمل.

5.5. بناء القدرات المؤسسية وتعزيز الحوكمة

- أ. تطوير المؤسسات الحكومية/ تعزيز الكفاءة والشفافية في عمل المؤسسات الحكومية.
- ب. مكافحة الفساد/ تطبيق قوانين صارمة لمكافحة الفساد وتعزيز دور الهيئات الرقابية.
- ج. تعزيز المساءلة/ ضمان وجود آليات فعالة لمحاسبة المسؤولين عن تنفيذ السياسات.

5.6. تحسين مكانة العراق الإقليمية والدولية

- أ. تطوير سياسة خارجية متوازنة/ الحفاظ على علاقات متوازنة مع القوى الإقليمية والدولية.
- ب. تعزيز التعاون الإقليمي/ دعم المبادرات الإقليمية التي تعزز من استقرار العراق.
- ج. استخدام الدبلوماسية الاقتصادية/ تعزيز العلاقات الاقتصادية مع الدول الأخرى بما يخدم المصالح الوطنية.



شكل (2) أهداف استراتيجية الامن الوطني

6. الاستناد الدستوري للاستراتيجية

تستند استراتيجية الأمن الوطني العراقي إلى مجموعة من الأسس الدستورية الراسخة في دستور جمهورية العراق لعام 2005، والذي يُعد الوثيقة القانونية العليا التي تُحدد هيكلية الدولة وصلاحياتها والتزاماتها تجاه حماية الوطن والمواطن.

6.1. حماية سيادة العراق وسلامة أراضيها

يُلزم الدستور العراقي الدولة بضمان وحدة وسلامة أراضيها. تنص المادة (1) على أن “جمهورية العراق دولة اتحادية واحدة مستقلة ذات سيادة كاملة”. كما تؤكد المادة (109) على التزام السلطات الاتحادية بالحفاظ على وحدة العراق وسلامته واستقلاله وسيادته ونظامه الديمقراطي الاتحادي.

6.2. تنظيم القوات المسلحة والأجهزة الأمنية

يُحدد الدستور إطار عمل القوات المسلحة والأجهزة الأمنية لضمان حماية البلاد دون التدخل في الشؤون السياسية. تُشير المادة (9) إلى أن “تتكون القوات المسلحة العراقية والأجهزة الأمنية من مكونات الشعب العراقي... وتخضع لقيادة السلطة المدنية... ولا تتدخل في الشؤون السياسية ولا دور لها في تداول السلطة”. كما تحظر نفس المادة تكوين ميليشيات عسكرية خارج إطار القوات المسلحة.

6.3. مكافحة الإرهاب والتزام الدولة بحماية أراضيها

يُبرز الدستور التزام الدولة بمحاربة الإرهاب وحماية أراضيها من أي نشاط إرهابي. تُوضح المادة (7): “تلتزم الدولة بمحاربة الإرهاب بجميع أشكاله، وتعمل على حماية أراضيها من أن تكون مقراً أو ممراً أو ساحة لنشاطه”.

6.4. دور رئيس مجلس الوزراء ومجلس الوزراء في الأمن الوطني

يُحدد الدستور صلاحيات رئيس مجلس الوزراء ومجلس الوزراء في إدارة السياسة العامة للدولة، بما في ذلك الجوانب الأمنية. تنص المادة (78) على أن “رئيس مجلس الوزراء هو المسؤول التنفيذي المباشر عن السياسة العامة للدولة، والقائد العام للقوات المسلحة...”. بينما تُشير المادة (80) إلى أن مجلس الوزراء يمارس صلاحيات تخطيط وتنفيذ السياسة العامة للدولة، وإعداد مشروع الموازنة العامة، والتفاوض بشأن المعاهدات والاتفاقيات الدولية والتوقيع عليها أو من يخوله.

6.5. السلطات الحصرية للحكومة الاتحادية في الشؤون الأمنية:

يُحدد الدستور الاختصاصات الحصرية للسلطات الاتحادية في مجالات الأمن والدفاع. تشير المادة (110) إلى أن من بين الاختصاصات الحصرية للسلطات الاتحادية: “وضع سياسة الأمن الوطني وتنفيذها، بما في ذلك إنشاء وإدارة القوات المسلحة؛ لضمان حماية أمن العراق وضمان حدوده”.

من خلال هذه المواد الدستورية، يتضح أن استراتيجية الأمن الوطني العراقي تستند إلى إطار قانوني ودستوري متين يُحدد واجبات الدولة في حماية سيادتها، وتنظيم عمل قواتها المسلحة وأجهزتها الأمنية، والالتزام بمكافحة الإرهاب، واحترام التزاماتها الدولية، بما يضمن تحقيق الأمن والاستقرار في البلاد.

7. مبادئ الاستراتيجية العامة

تعتبر مبادئ الاستراتيجية العامة أساساً في بناء السياسات واتخاذ القرارات الاستراتيجية. فهي تشمل مجموعة من المبادئ والقيم التي توجه عملية التخطيط والتنفيذ والمراقبة. تعتمد على دراسة الوضع الحالي وتحليل المخاطر المحتملة وتحديد الأهداف والتوجهات المستقبلية. ومن بين العوامل الأساسية التي تؤثر في الاستراتيجية العامة، يأتي الأمن الوطني كعامل محوري، حيث يساهم في تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي. فدراسة المخاطر المحتملة لا تقتصر فقط على الأوضاع الاقتصادية أو التحديات الإدارية، بل تمتد لتشمل التهديدات الأمنية التي قد تؤثر على استدامة التنمية وقدرة المؤسسات على تحقيق أهدافها. كما تشمل الاستراتيجية العامة تحديد القدرات والموارد المطلوبة، بما يضمن تحقيق التوازن بين الأهداف المتنوعة، مع مراعاة الجوانب الأمنية للحفاظ على بيئة مستقرة ومزدهرة.

7.1. الشمولية والتكامل

تعتبر الشمولية والتكامل من أبرز المفاهيم الأساسية في استراتيجية الأعمال، حيث تساهم في تحقيق التوازن والتناسق بين أهداف المؤسسة ومختلف مكوناتها. فالشمولية تشجع على التفكير الشامل والاعتبار لكل الجوانب المتداخلة والمتشابكة، بينما يساهم التكامل في توحيد الجهود وتنسيقها بين الأقسام والفرق العاملة داخل المؤسسة، مما يساهم في تحقيق التنمية المستدامة والنجاح المستمر. وفي هذا السياق، يُعد الأمن الوطني عنصراً أساسياً في تحقيق الشمولية والتكامل، إذ أن استقرار البيئة الداخلية للمؤسسات والمجتمعات يعتمد بشكل كبير على وجود بيئة آمنة ومستقرة. فلا يمكن تحقيق الأهداف الاستراتيجية دون وجود منظومة أمنية قوية تحمي المكتسبات وتوفر مناخاً مناسباً للنمو والتطور.

7.2. الاستباقية والتكيف مع المتغيرات

يمثل كلاً من الاستباقية والتكيف مع المتغيرات من الجوانب الجوهرية والحيوية بشكل كبير للغاية في سياق تطوير وتنفيذ الاستراتيجية العامة. إن القدرة على التنبؤ بالتحويلات المستقبلية والتغيرات المنتظرة تتطلب اتخاذ إجراءات مسبقة ودقيقة لمقابلة تلك التحديات بصورة فعالة ودقيقة. وهنا يبرز دور الأمن الوطني في تمكين المؤسسات والدول من التكيف مع المستجدات الأمنية والتغيرات العالمية، إذ يساعد في تعزيز القدرة على الاستجابة الفعالة للآزمات والكوارث. كما أن تحقيق الأمن يساهم في استقرار الأسواق وتقليل المخاطر الاستثمارية، مما يمكن الجهات الفاعلة من التخطيط للمستقبل بثقة ووضوح. بالإضافة إلى ذلك، تتطلب الاستباقية في مجال الأمن الوطني تطوير سياسات أمنية مرنة تُتيح التعامل الفوري مع الآزمات قبل تفاقمها، مما يساهم في حماية المؤسسات والمجتمعات من المخاطر المتعددة.

7.3. الشفافية والمساءلة

تعتبر الشفافية والمساءلة من العناصر الأساسية والمهمة في إطار الاستراتيجية العامة التي تمثل رؤية شاملة للمستقبل. حيث تساهم الشفافية في بناء الثقة المتبادلة وتعزيز الشراكة بين الحكومة والمواطنين والجهات الفاعلة الأخرى، مما يؤدي إلى تحسين التفاعل والخدمات المقدمة. بينما تعتبر المساءلة آلية فعالة لضمان تحقيق الأهداف المحددة والالتزام بالقوانين والأخلاقيات المعمول بها. ويبرز الأمن الوطني كأحد الجوانب التي تتطلب شفافية ومساءلة لضمان تحقيق أعلى مستويات الكفاءة في إدارة الأمن الداخلي والخارجي. فالشفافية في القضايا الأمنية تعزز من ثقة المجتمع في مؤسسات الدولة، بينما تضمن المساءلة تحقيق توازن بين حماية الأمن القومي واحترام حقوق المواطنين.

7.4. تحقيق التوازن بين الأمن والحريات

يشكل تحقيق التوازن بين الأمن والحريات تحديًا كبيرًا ومعقدًا في سياق الاستراتيجية العامة للدول والمجتمعات. إذ يتعين العمل على تحقيق الأمن الوطني والاستقرار في الوقت نفسه، مع الحفاظ على حقوق الأفراد والحريات العامة التي تعتبر أساس أي مجتمع ديمقراطي. ويمكن التحدي في إيجاد حلول استراتيجية تمكن من تعزيز الأمن دون التضيق على الحريات، وذلك من خلال سن قوانين وتشريعات عادلة، تعزز حماية الأفراد من المخاطر الأمنية دون المساس بحقوقهم الأساسية. تحقيق هذا التوازن يُعد شرطًا ضروريًا لضمان الاستقرار المجتمعي والتنمية المستدامة، حيث أن غياب الأمن يهدد الحريات، وفي المقابل، فإن الإفراط في الإجراءات الأمنية قد يؤدي إلى تقييد الحقوق الأساسية. لذا،

فإن إدارة الأمن الوطني بطريقة حكيمة ومنظمة تسهم في تحقيق التوازن المطلوب وتعزز من استقرار الدولة ونموها.



شكل (3) مبادئ استراتيجية العامة

8. مميزات استراتيجية الأمن الوطني العراقي

تتمتع استراتيجية الأمن الوطني العراقي بمجموعة مميزات فريدة لتشمل كافة النواحي والمجالات، وأهمها:

8.1. التكامل والشمولية

- أ. تضمين جميع الأبعاد الأمنية (السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية، السيبرانية، العسكرية)، مع وضع خطط متكاملة تعزز من قدرة الدولة على التصدي لمختلف التهديدات والتحديات.
- ب. الاستناد إلى التحليل الاستراتيجي الشامل مثل تحليل SWOT وتحليل القوى الخمس، بما يضمن تقييم البيئة الداخلية والخارجية بشكل دقيق (Anderson, 2023).

8.2. الاستناد الدستوري والقانوني

الالتزام التام بالدستور العراقي والتشريعات النافذة، مع الاستفادة من المواد الدستورية التي تحدد صلاحيات المؤسسات الأمنية والسيادية، بما يعزز الشرعية والمشروعية (Miller, 2023).

8.3. المرونة والتكيف

قدرة الاستراتيجية على التكيف مع المستجدات الإقليمية والدولية، عبر آليات مرنة تسمح بتحديثها بشكل مستمر لمواجهة التحديات الطارئة (Smith, 2022).

8.4. التخطيط الاستراتيجي طويل المدى

اعتماد التخطيط الاستراتيجي بعيد المدى لضمان استدامة الأمن الوطني، مع تحديد مراحل واضحة للتنفيذ والتقييم الدوري للأداء (Johnson, 2022).

8.5. التنسيق المؤسسي

تعزيز التنسيق بين جميع المؤسسات الأمنية، العسكرية، والاستخباراتية، لضمان كفاءة العمليات وتقليل الازدواجية في المهام (Peters, 2023).

8.6. التنمية المستدامة

ربط الأمن الوطني بالتنمية المستدامة، من خلال حماية الموارد الطبيعية، تعزيز الأمن الغذائي، والارتقاء بالاقتصاد الوطني لضمان الاستقرار الداخلي (Wilson, 2021).

8.7. تعزيز القدرات البشرية والتكنولوجية

تطوير الكوادر البشرية عبر برامج تدريبية متقدمة، والاستثمار في التكنولوجيا الحديثة خاصة في مجالات الأمن السيبراني والاستخبارات (Harris, 2023).

8.8. إدارة المخاطر والأزمات

إنشاء مراكز وطنية متخصصة لإدارة الأزمات والمخاطر، مع وضع خطط طوارئ واستراتيجيات استجابة سريعة وفعالة (Clarke, 2022).

8.9. الحوكمة الرشيدة والشفافية

تطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة، بما يضمن الشفافية والمساءلة في تنفيذ الاستراتيجية، وتعزيز ثقة المواطنين في المؤسسات الأمنية (Jackson, 2022).

8.10. التعاون الدولي والإقليمي

بناء شراكات وتحالفات استراتيجية مع الدول الإقليمية والمنظمات الدولية لتعزيز الأمن الوطني والاستفادة من الدعم الفني واللوجستي (Brown, 2022).

الفصل الثاني

تحليل البيئة الاستراتيجية

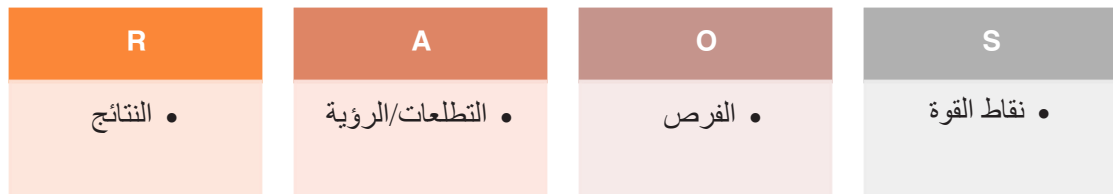
1. تحليل البيئة الداخلية والخارجية (SWOT) او (SOAR)
2. تحليل القوى الخمس لبورتر (Porter's Five Forces)
3. تحليل المخاطر والتهديدات
4. تحليل الأطراف المعنية (Stakeholder Analysis)

الفصل الثاني

تحليل البيئة الاستراتيجية

1. تحليل البيئة الداخلية والخارجية (SWOT) او (SOAR)

يعد تحليل البيئة الاستراتيجية (SWOT) أداة رئيسية لفهم الوضع الداخلي والخارجي للعراق. يحدد هذا التحليل نقاط القوة والضعف الداخلية، بالإضافة إلى الفرص والتهديدات الخارجية، مما يساعد على صياغة سياسات واقعية وفعالة للأمن الوطني. وبالإمكان استخدام أداة أخرى لتحليل البيئة وهي نموذج (SOAR) حيث تمثل :

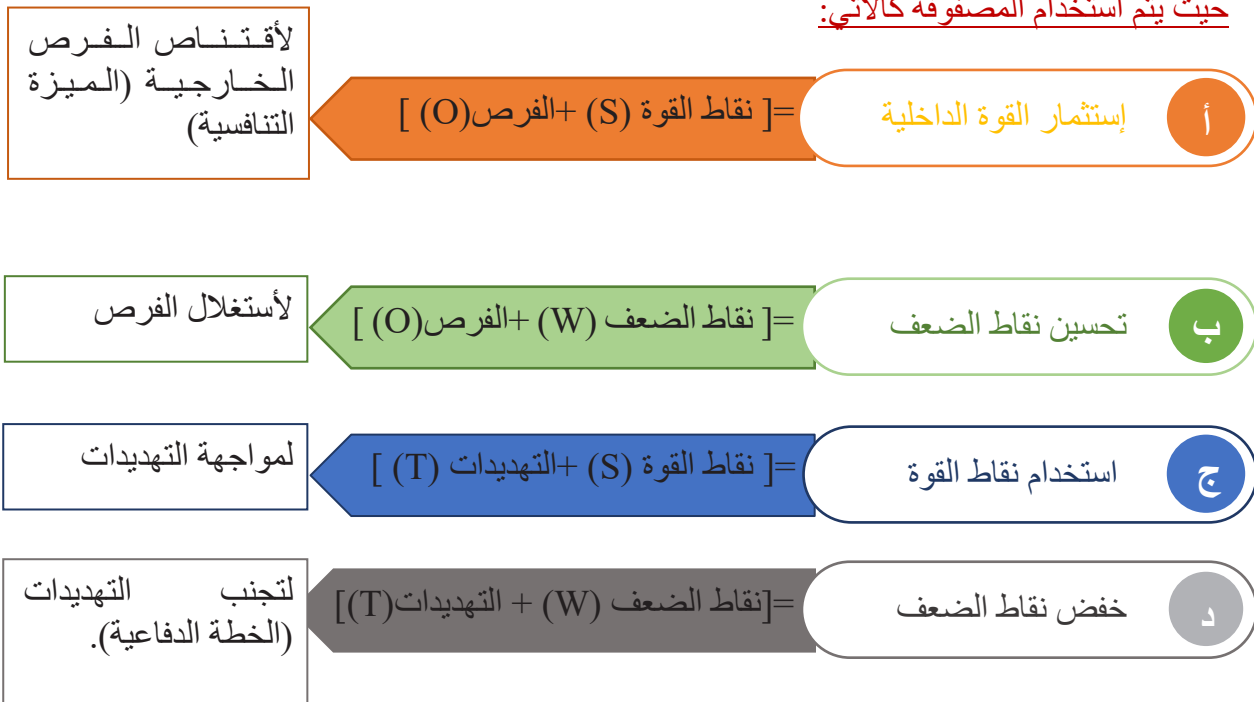


شكل (4) تحليل البيئة نموذج (SOAR)



شكل (5) تحليل البيئة نموذج (SWOT)

حيث يتم استخدام المصفوفة كالآتي:



شكل (6) استخدام المصفوفة

1.1. نقاط القوة (Strengths)

أ. الاحتياطات النفطية الضخمة

يمتلك العراق ثالث أكبر احتياطي نفطي في العالم، وهو مصدر رئيسي للإيرادات الوطنية. هذه الثروة تتيح فرصاً كبيرة لتطوير البنية التحتية وتعزيز الاقتصاد الوطني إذا تم استثمارها بشكل فعال ومستدام.

ب. الموقع الجغرافي الاستراتيجي

يقع العراق في قلب الشرق الأوسط، مما يجعله مركزاً محورياً للتجارة والطاقة بين آسيا وأوروبا. هذا الموقع يمنحه ميزة تنافسية في مجالات النقل والخدمات اللوجستية والطاقة.

ج. القوة البشرية الشابة

أكثر من 60% من السكان العراقيين تحت سن 25، مما يوفر قاعدة واسعة من القوى العاملة القادرة على دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

د. الإرادة السياسية للإصلاح

هناك توجه سياسي متزايد نحو تبني الإصلاحات الاقتصادية والإدارية، مع التركيز على مكافحة الفساد وتحقيق الحوكمة الرشيدة.

1.2. نقاط الضعف (Weaknesses)

أ. الاعتماد الكبير على النفط

يعتمد الاقتصاد العراقي بشكل مفرط على النفط، مما يجعله عرضة لتقلبات أسعار النفط العالمية ويقلل من استقراره الاقتصادي.

ب. الفساد المؤسسي وضعف الحوكمة:

تعاني بعض المؤسسات الحكومية من ضعف الشفافية والمساءلة، وهو ما يعرقل تنفيذ السياسات التنموية ويزيد من استنزاف الموارد.

ج. البنية التحتية المتدهورة

نتيجة الحروب والنزاعات المستمرة، تدهورت البنية التحتية في قطاعات مثل النقل والكهرباء والمياه، مما أثر على جودة الحياة والخدمات العامة.

د. الانقسامات الطائفية والسياسية

تعرقل الانقسامات الداخلية بين المكونات الطائفية والعرقية الوحدة الوطنية وتؤثر سلباً على الاستقرار السياسي والاجتماعي.

1.3. الفرص (Opportunities)

أ. تنويع الاقتصاد الوطني

يمتلك العراق إمكانات كبيرة لتطوير قطاعات الزراعة، الصناعة، والسياحة، مما يساهم في تنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على النفط.

ب. التعاون الإقليمي والدولي

إمكانية قيام للعراق تعزيز شراكاته مع الدول الإقليمية والعالمية، مما يتيح فرصاً للاستثمار ونقل التكنولوجيا وتطوير البنية التحتية.

ج. التحول الرقمي والتكنولوجيا

تتيح التقنيات الحديثة فرصاً لتحديث مؤسسات الدولة وتحسين الخدمات الحكومية، مما يعزز من الكفاءة ويقلل من الفساد.

د. إعادة الإعمار والتنمية

تمثل المناطق المتضررة من النزاعات فرصة لإطلاق مشاريع إعادة الإعمار، التي يمكن أن تساهم في تعزيز النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل.

1.4. التهديدات (Threats)

أ. التدخلات الإقليمية والدولية

يشكل استمرار التدخلات الخارجية في الشؤون الداخلية للدول تهديداً مباشراً لاستقلاله السياسي وسيادته الوطنية.

ب. الإرهاب والجماعات المسلحة

تظل الجماعات الإرهابية والخلايا النائمة تهديداً مستمراً للأمن والاستقرار، بالإضافة إلى وجود الميليشيات غير الخاضعة لسيطرة الدولة.

ج. التغيرات المناخية وشح الموارد

يواجه العراق تحديات بيئية خطيرة، مثل شح المياه والتصحر، مما يهدد الأمن الغذائي والبيئي ويؤثر على التنمية المستدامة.

د. الهجمات السيبرانية

مع تزايد الاعتماد على التكنولوجيا، تصبح البنية التحتية الرقمية عرضة للهجمات الإلكترونية، مما يشكل تهديداً جديداً للأمن الوطني.

2. تحليل القوى الخمس لبورتر (Porter's Five Forces)

يعد هذا التحليل أداة مهمة لفهم البيئة الاقتصادية والاستثمارية للعراق، حيث يحدد العوامل التي تؤثر على القدرة التنافسية في السوق ويكشف عن المجالات التي يمكن تعزيزها لتحقيق الأمن الاقتصادي.



شكل (7) تحليل القوى الخمس لبورتر (Porter's Five Forces)

2.1. تهديد الداخلين الجدد للأسواق العراقية

- أ. التحديات/ ضعف البنية التحتية ومؤشرات الفساد يعوق دخول مستثمرين جدد إلى السوق العراقية.
- ب. الفرص/ تحسين بيئة الأعمال وتبسيط الإجراءات الإدارية يمكن أن يجذب استثمارات جديدة تعزز من الاقتصاد الوطني.

2.2. قدرة الموردين وتأثيرهم على الاقتصاد الوطني

- أ. التحديات/ الاعتماد الكبير على استيراد السلع والمواد الخام يضع العراق في موقف ضعف أمام الموردين.
- ب. الفرص/ تطوير الإنتاج المحلي في القطاعات الزراعية والصناعية يقلل من الاعتماد على الخارج ويعزز من الاستقلال الاقتصادي.

2.3. تهديد المنتجات والخدمات البديلة

- أ. التحديات/ غياب التنوع في المنتجات والخدمات يجعل السوق عرضة للمنتجات البديلة من الدول المجاورة.
- ب. الفرص/ دعم الابتكار المحلي وتطوير المنتجات الوطنية يمكن أن يقلل من الاعتماد على المنتجات المستوردة.

2.4. قوة المشتري وتأثيرها على السوق

أ. التحديات/ ضعف القوة الشرائية لقطاعات من الشرائح الاجتماعية نتيجة البطالة والفقر يؤثر على استقرار السوق المحلي.

ب. الفرص/ تحسين مستوى المعيشة وتوفير فرص العمل يعزز من القوة الشرائية ويحفز الاقتصاد.

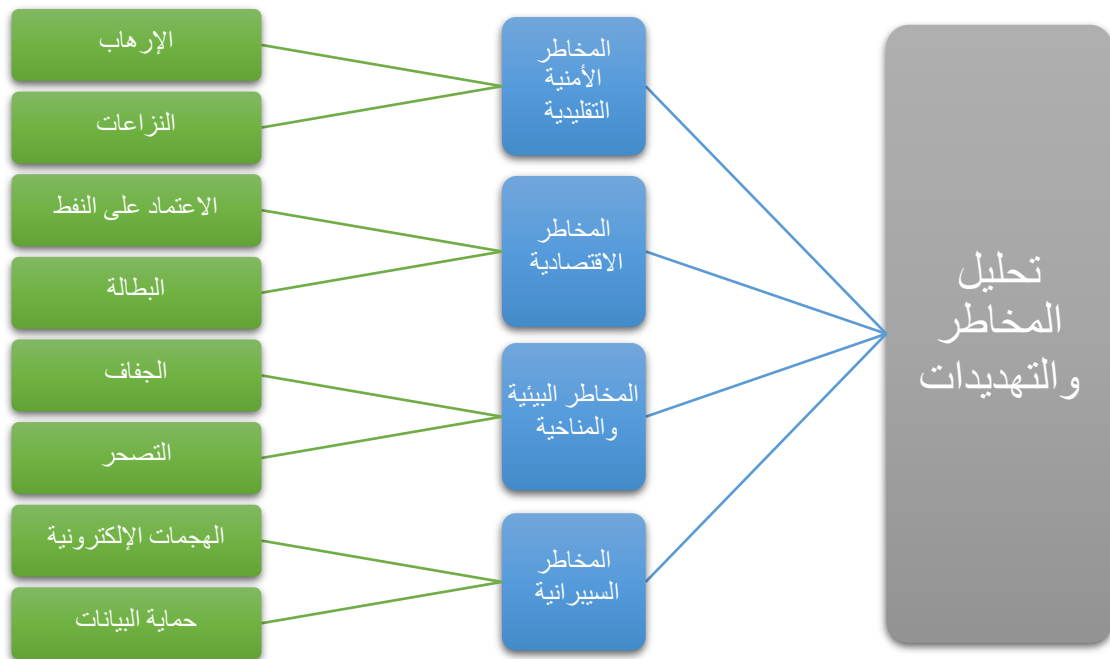
2.5. حدة المنافسة في البيئة الاقتصادية المحلية

أ. التحديات/ عدم ترسيخ المنافسة العادلة نتيجة مؤشرات الفساد والاحتكار يؤثر على جودة المنتجات والخدمات.

ب. الفرص/ تعزيز الشفافية وتطبيق قوانين مكافحة الاحتكار يساهم في خلق بيئة اقتصادية تنافسية.

3. تحليل المخاطر والتهديدات

يهدف تحليل المخاطر إلى تحديد التحديات المحتملة التي قد تواجه العراق ووضع استراتيجيات استباقية للتعامل معها.



شكل (8) تحليل المخاطر والتهديدات

3.1. المخاطر الأمنية التقليدية (الإرهاب، النزاعات)

أ. التحديات/ استمرار خطر الجماعات الإرهابية والجماعات المسلحة، بالإضافة إلى النزاعات الطائفية والسياسية.

ب. الاستجابة/ تطوير القدرات الأمنية والعسكرية، وتعزيز التعاون الإقليمي والدولي لمكافحة الإرهاب.

3.2. المخاطر الاقتصادية (الاعتماد على النفط، البطالة)

أ. التحديات/ الاعتماد المفرط على النفط كمصدر رئيسي للدخل، وارتفاع معدلات البطالة بين الشباب.
ب. الاستجابة/ تنويع الاقتصاد الوطني وتطوير القطاعات غير النفطية مثل الزراعة، الصناعة، والتكنولوجيا.

3.3. المخاطر البيئية والمناخية (الجفاف، التصحر)

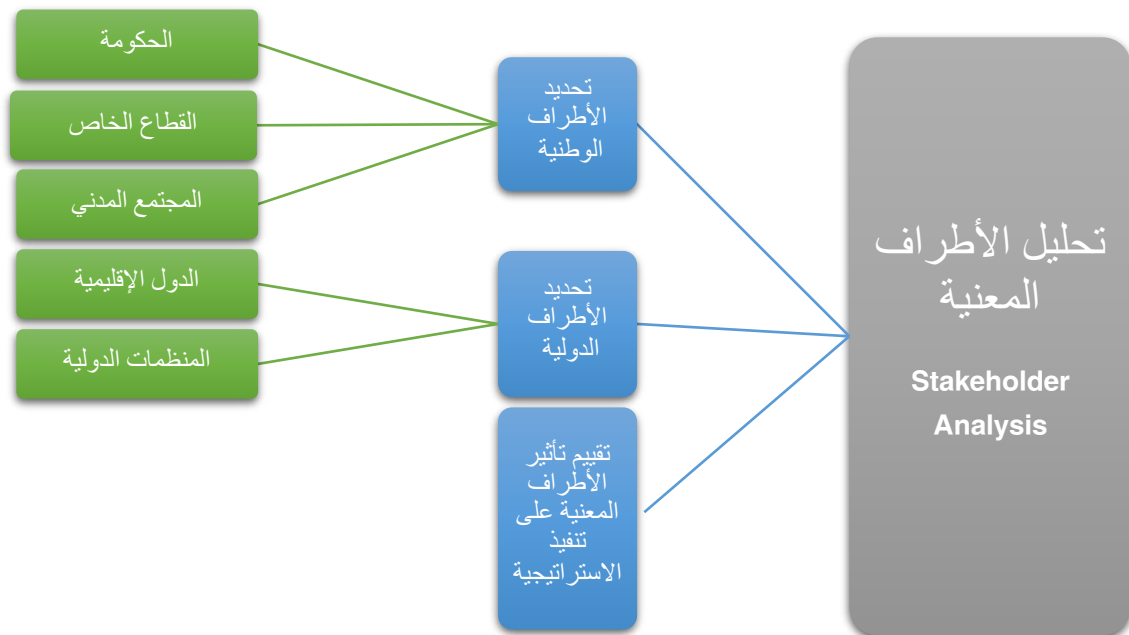
أ. التحديات/ تراجع الموارد المائية نتيجة التغيرات المناخية، وزيادة التصحر وتلوث البيئة.
ب. الاستجابة/ تطوير استراتيجيات لإدارة الموارد المائية بشكل مستدام، وتعزيز الاقتصاد الأخضر.

3.4. المخاطر السيبرانية (الهجمات الإلكترونية، حماية البيانات)

أ. التحديات/ زيادة التهديدات السيبرانية التي تستهدف البنية التحتية الرقمية والمؤسسات الحكومية.
ب. الاستجابة/ تطوير استراتيجيات للأمن السيبراني، وتعزيز حماية البيانات والأنظمة التكنولوجية.

4. تحليل الأطراف المعنية (Stakeholder Analysis)

يهدف هذا التحليل إلى تحديد جميع الأطراف التي تؤثر وتتأثر بالاستراتيجية الوطنية للأمن، لضمان شمولية التنفيذ وتكامل الجهود.



شكل (9) تحليل الاطراف المعنية

4.1. تحديد الأطراف الوطنية (الحكومة، القطاع الخاص، المجتمع المدني)

- أ. الحكومة/ جميع الوزارات والهيئات الحكومية التي تلعب دوراً في تنفيذ الاستراتيجية.
- ب. القطاع الخاص/ الشركات المحلية والدولية التي تساهم في تنمية الاقتصاد.
- ج. المجتمع المدني/ المنظمات غير الحكومية التي تعمل في مجالات حقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية.

4.2. تحديد الأطراف الدولية (الدول الإقليمية، المنظمات الدولية)

- أ. الدول الإقليمية/ الدول المجاورة التي تؤثر في الاستقرار الإقليمي ولها علاقات اقتصادية وسياسية مع العراق.
- ب. المنظمات الدولية/ مثل الأمم المتحدة، البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، التي تقدم الدعم الفني والمالي.

4.3. تقييم تأثير الأطراف المعنية على تنفيذ الاستراتيجية

- أ. التحديات/ التدخلات الخارجية والضغط السياسية التي قد تعرقل تنفيذ الاستراتيجية.
- ب. الفرص/ تعزيز التعاون مع الأطراف الدولية لضمان تنفيذ الاستراتيجية بشكل فعال.

الفصل الثالث

الأبعاد الاستراتيجية للأمن الوطني

1. البعد السياسي والاستراتيجي
 2. البعد العسكري والأمني
 3. البعد الاقتصادي والتنمية المستدامة
 4. البعد السيبراني والتكنولوجي
 5. البعد الاجتماعي والثقافي
 6. البعد البيئي والصحي
 7. البعد الديموغرافي والهجرة
 8. البعد الإقليمي والدولي
- التشريعات الخاصة بالحكم الرشيد والشفافية
1. قوانين مكافحة الفساد وتعزيز الحوكمة
 2. التشريعات الخاصة بمساءلة المسؤولين الحكوميين
 3. قوانين حرية المعلومات وحماية الحقوق المدنية
 4. الاتفاقيات والمعاهدات الدولية
 5. المعاهدات البيئية والمناخية الدولية
 6. الالتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان

الفصل الثالث

الأبعاد الاستراتيجية للأمن الوطني

1. البعد السياسي والاستراتيجي

تستوجب الأبعاد الاستراتيجية للأمن الوطني العراقي تحقيق توازن دقيق بين تعزيز القدرات العسكرية، وترسيخ الحكم الرشيد، وبناء اقتصاد قوي، فضلاً عن الانفتاح على الشراكات الإقليمية والدولية. إن صياغة سياسة أمنية فاعلة تعتمد على قراءة دقيقة للمتغيرات الجيوسياسية، والتفاعل الإيجابي مع المستجدات الإقليمية، لضمان تحقيق الاستقرار والتنمية المستدامة في العراق.



شكل (10) الأبعاد الاستراتيجية لأمن الوطني

1.1. تعزيز استقرار النظام السياسي

يهدف هذا المحور إلى ضمان استقرار النظام السياسي من خلال ترسيخ مبادئ الديمقراطية، وتعزيز سيادة القانون، وتحقيق التوازن بين السلطات. كما يشمل تطوير آليات الحكم الرشيد وتعزيز الثقة بين المواطنين ومؤسسات الدولة. بالإضافة إلى ذلك، تسعى الدولة إلى تعزيز الاستقرار عبر تطبيق سياسات إصلاحية في الإدارة العامة، وضمان العدالة في توزيع السلطة، وتحديث القوانين التي تعزز المساءلة والشفافية.

1.2. مكافحة الفساد الإداري والسياسي

تعد مكافحة الفساد من الأولويات الوطنية لضمان نزاهة المؤسسات الحكومية وتحقيق التنمية المستدامة. يشمل ذلك تفعيل الأجهزة الرقابية، وتعزيز الشفافية، وتطوير القوانين التي تجرم الفساد الإداري والسياسي. كما تسعى الدولة إلى إطلاق مبادرات وطنية لتعزيز الوعي بمخاطر الفساد، وتحفيز مشاركة المجتمع المدني في الرقابة على الأداء الحكومي، وتطبيق معايير الحوكمة الرشيدة في جميع القطاعات.

1.3. تطوير السياسات الدبلوماسية والوقائية

تسعى الدولة إلى تطوير سياساتها الخارجية من خلال تعزيز العلاقات الدولية والانخراط في الدبلوماسية الوقائية التي تضمن الاستقرار الإقليمي وتمنع نشوب النزاعات. يشمل ذلك تبني نهج قائم على الحوار والتفاوض، وتعزيز دور العراق في الوساطات الدولية، والمشاركة الفاعلة في المنظمات الإقليمية والدولية لتأمين المصالح الوطنية.

1.4. دعم المشاركة الديمقراطية وتمكين مؤسسات الدولة

يهدف هذا المحور إلى توسيع المشاركة السياسية، وتعزيز حرية التعبير، ودعم استقلالية المؤسسات الديمقراطية لضمان تمثيل واسع لمختلف فئات المجتمع. كما يشمل تعزيز دور الأحزاب السياسية، وتطوير النظام الانتخابي ليكون أكثر عدالة وشفافية، وتفعيل مؤسسات المجتمع المدني لدعم العملية الديمقراطية.

2. البعد العسكري والأمني

2.1. تطوير القدرات الدفاعية والعسكرية

يشمل هذا المحور تحديث المنظومة الدفاعية من خلال تعزيز القدرات التسليحية، وتطوير التدريب العسكري، والاستثمار في التكنولوجيا العسكرية الحديثة. كما تسعى الدولة إلى تحسين البنية التحتية للقوات المسلحة، وزيادة كفاءتها العملية، وتعزيز الإنتاج المحلي للصناعات الدفاعية.

2.2. تعزيز التنسيق بين الأجهزة الأمنية

يتطلب تحقيق الأمن الوطني تعزيز التنسيق بين مختلف الأجهزة الأمنية من خلال تبادل المعلومات، وتطوير نظم القيادة والسيطرة، وتحسين الاستجابة للأزمات. كما يتضمن إنشاء مراكز عمليات مشتركة، وتعزيز آليات التعاون بين الجيش والشرطة، وتطوير قدرات مكافحة الجريمة المنظمة.

2.3. إضافة محور للحرب الهجينة واستراتيجيات مكافحتها

تشمل الإضافات استحداث محور للحرب الهجينة، يدمج بين التهديدات العسكرية، الاقتصادية، السيبرانية، والإعلامية، مع وضع استراتيجيات لمواجهةها عبر تعزيز القدرات الدفاعية، تطوير أنظمة الاستخبارات، وإطلاق حملات إعلامية مضادة. تعتمد هذه الاستراتيجيات على بناء مرونة وطنية شاملة، تتيح للعراق مواجهة التحديات المعقدة التي تجمع بين الأدوات التقليدية وغير التقليدية للحرب.

2.4. مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف

تركز الدولة على مكافحة الإرهاب عبر تعزيز الجهود الاستخباراتية، وتجفيف منابع تمويل التنظيمات الإرهابية، وتنفيذ برامج إعادة تأهيل المتطرفين. كما يشمل هذا المحور تعزيز الرقابة على الحدود، وتطوير استراتيجيات لمكافحة الفكر المتطرف عبر المناهج التعليمية والإعلامية.

2.5. تعزيز التعاون العسكري والاستخباراتي الدولي

يشمل هذا المحور تعزيز التعاون مع الدول الصديقة في المجالات العسكرية والاستخباراتية عبر توقيع اتفاقيات أمنية، والمشاركة في التحالفات الدولية، وتعزيز تبادل المعلومات الاستخباراتية.

3. البعد الاقتصادي والتنمية المستدامة

3.1. تنويع مصادر الدخل القومي وتقليل الاعتماد على النفط

يتمثل هذا المحور في تطوير قطاعات اقتصادية يركز على تنويع الاقتصاد العراقي، من خلال دعم القطاعات غير النفطية مثل الزراعة، الصناعة، والتكنولوجيا. تتضمن الخطة تحفيز الاستثمار المحلي والأجنبي عبر إصلاحات تشريعية، توفير حوافز ضريبية، وإنشاء مناطق اقتصادية خاصة، مع تعزيز

الابتكار وريادة الأعمال كأدوات لتقليل الاعتماد على الموارد التقليدية، وضمان الاستقرار الاقتصادي كركيزة للأمن الوطني.

3.2. تعزيز الأمن الغذائي والمائي

تسعى الدولة إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي في الغذاء والماء عبر تحسين البنية التحتية الزراعية والمائية، وتشجيع الاستثمار في القطاع الزراعي، واستخدام التكنولوجيا الحديثة في الري والزراعة.

3.3. تحسين بيئة الأعمال والاستثمار

يهدف هذا المحور إلى خلق بيئة جاذبة للاستثمار من خلال تبسيط الإجراءات القانونية، وتحفيز ريادة الأعمال، وتطوير البنية التحتية الداعمة للاستثمار، وتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

3.4. مكافحة الفساد الاقتصادي وتعزيز الشفافية

تطوير آليات رقابية صارمة لضمان النزاهة في التعاملات الاقتصادية، وتعزيز الشفافية في إدارة الأموال العامة والمناقصات الحكومية، وإطلاق مبادرات لتعزيز النزاهة في القطاع الخاص.

4. البعد السيبراني والتكنولوجي

4.1. حماية البنية التحتية الرقمية

يشمل ذلك تطوير أنظمة الحماية الإلكترونية لحماية الشبكات الحيوية من الهجمات السيبرانية، وتعزيز أنظمة الأمن الرقمي، ووضع سياسات وطنية للأمن السيبراني.

4.2. تطوير القدرات الوطنية للأمن السيبراني

تركز الدولة على بناء قدرات محلية متقدمة في مجال الأمن السيبراني عبر تدريب الكوادر الوطنية، وتطوير أنظمة الإنذار المبكر، وإطلاق مراكز أبحاث متخصصة في الأمن السيبراني.

4.3. دمج التقنيات الحديثة في تحليل المخاطر وإدارة الأمن الوطني

أ. اعتماد الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الضخمة

تعتمد استراتيجية الأمن الوطني العراقي في نسختها الحديثة على توظيف الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الضخمة كأدوات محورية لتحليل المخاطر والتنبؤ بالتهديدات. من خلال أنظمة متقدمة قادرة على معالجة كميات هائلة من البيانات بسرعة وفعالية، يتمكن العراق من كشف الأنماط غير الاعتيادية في المجالات الأمنية، والاقتصادية، والسيبرانية. يشمل ذلك مراقبة التغيرات

الجيوسياسية، تحليل النشاطات الإرهابية، وتحديد الثغرات الأمنية قبل استغلالها، مما يعزز من قدرة الدولة على الاستجابة الاستباقية للآزمات.

ب. بناء مراكز تحليل استراتيجي تعتمد على التكنولوجيا

لضمان الاستفادة القصوى من التقنيات الحديثة، تتضمن الاستراتيجية إنشاء مراكز وطنية لتحليل المخاطر تعتمد على التكنولوجيا المتقدمة، بحيث تعمل كمراكز عمليات دائمة تتلقى البيانات من مختلف الجهات، وتحللها بشكل آني لتقديم توصيات دقيقة لصناع القرار. تمثل هذه المراكز حاضنات لتقنيات الذكاء الاصطناعي، التعلم الآلي، وأدوات المحاكاة الاستراتيجية، بما يتيح للحكومة تقييم السيناريوهات المختلفة والتخطيط للاستجابات الفعالة بشكل استباقي.

ج. التكامل بين التكنولوجيا والبشر في إدارة الأمن الوطني

إدراكاً لأهمية العنصر البشري، تؤكد الاستراتيجية على تكامل التكنولوجيا مع الكفاءات الوطنية، عبر تدريب كوادر بشرية قادرة على التعامل مع أدوات التحليل المتقدمة، وفهم تعقيدات المشهد الأمني من خلال منظور تكنولوجي. يتم تعزيز قدرات الأفراد العاملين في القطاعات الأمنية عبر برامج تدريبية مستمرة على أدوات الذكاء الاصطناعي، تحليل البيانات، والأمن السيبراني، بما يضمن استخداماً فعالاً ومستداماً للتكنولوجيا في حماية الأمن الوطني.

د. تطوير أنظمة إنذار مبكر تعتمد على التكنولوجيا

تشمل الإضافات الإبداعية في الاستراتيجية تطوير أنظمة إنذار مبكر ذكية تعتمد على التحليل التنبؤي، حيث تقوم هذه الأنظمة بمراقبة المؤشرات الأمنية، والاقتصادية، والسياسية بشكل دائم، وتحليلها لتحديد المخاطر المحتملة قبل وقوعها. تعمل هذه الأنظمة على إصدار تنبيهات مبكرة للجهات المعنية، مما يمنحها وقتاً كافياً للتخطيط والتدخل السريع. يساهم هذا الابتكار في تحسين الاستجابة للآزمات وتقليل تأثيراتها، خاصة في مجالات الإرهاب، الهجمات السيبرانية، والتدخلات الخارجية.

4.4. تعزيز الحوكمة الرقمية والابتكار التكنولوجي

يشمل هذا المحور رقمنة الخدمات الحكومية، وتطوير منصات إلكترونية تسهل التواصل بين المواطنين والمؤسسات الحكومية، وتشجيع الابتكار التكنولوجي في مختلف القطاعات.

5. البعد الاجتماعي والثقافي

5.1. تعزيز الهوية الوطنية والتعايش السلمي

يتمثل هذا المحور في نشر ثقافة التعايش السلمي، وتعزيز الهوية الوطنية عبر المناهج التعليمية، والبرامج الثقافية، وتطوير سياسات لتعزيز الوحدة الوطنية. منها

أ. حماية التراث الثقافي/ حماية المواقع الأثرية والتاريخية من التدمير أو السرقة، ودعم الفنون والثقافة العراقية وتعزيز الإنتاج الثقافي المحلي.

ب. تعزيز التنوع الثقافي والتسامح الديني/ تشجيع التعايش السلمي بين مختلف المكونات الدينية والثقافية، وتنظيم فعاليات ثقافية لتعزيز التفاهم بين المكونات العراقية.

5.2. تمكين الشباب والنساء في الحياة العامة

تشجيع مشاركة الشباب والنساء في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية عبر تقديم الدعم اللازم لهم وتعزيز دورهم في صنع القرار، وتطوير برامج تدريبية لهم.

5.3. مكافحة الفكر المتطرف وتعزيز الاعتدال

تنفيذ برامج توعوية وإعلامية لمكافحة التطرف، وتعزيز ثقافة الاعتدال والانفتاح الفكري، وتشجيع الحوار بين الأديان والمذاهب.

5.4. دعم التعليم والإعلام كأدوات للأمن الوطني

تحسين جودة التعليم، وتعزيز دور الإعلام في التوعية الوطنية، والتصدي للخطاب المتطرف، وتطوير محتوى إعلامي يعزز القيم الوطنية.

5.5. دور القطاع الخاص في دعم التنمية المستدامة وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

يعد دور القطاع الخاص في دعم التنمية المستدامة وتحقيق الاستقرار الاقتصادي أمراً حيوياً لتعزيز النمو والازدهار في المجتمع. يمكن للشركات الخاصة أن تسهم بشكل فعال في تحسين بنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية من خلال الاستثمار في مشاريع التنمية وخلق فرص العمل. كما يمكن للقطاع الخاص تقديم الدعم المالي والتقني للمشاريع الاقتصادية التي تسهم في تعزيز النمو المستدام وتحسين مستوى المعيشة. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للشركات الخاصة العمل على تحفيز المبادرات الابتكارية في مجالات الطاقة المتجددة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مما يساهم في تعزيز الاستقرار الاقتصادي وتوفير فرص العمل للشباب.

6. البعد البيئي والصحي

تشكل حماية البيئة والموارد الطبيعية جزءاً أساسياً من الأمن الوطني العراقي، وتتضمن الجهود المبذولة للحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية من التلوث والتدهور والاستنزاف. بالإضافة إلى ذلك، فإن تغيرات المناخ والكوارث البيئية تشكل تحديات كبيرة تستدعي اتخاذ الإجراءات الفعالة للتصدي لهذه التحديات. كما يجب تعزيز الأمن الصحي والاستعداد لمكافحة الأوبئة من خلال تطوير البنية التحتية الصحية وتعزيز القدرات الصحية الوطنية. ومن المهم أيضاً إدارة الموارد البيئية بشكل فعال لتحقيق التنمية المستدامة وضمان استدامة الأمن الوطني.

6.1. حماية الموارد الطبيعية والبيئة

تعد حماية الموارد الطبيعية والبيئة أحد الأبعاد الاستراتيجية الحيوية للأمن الوطني العراقي، حيث يتمثل البيئة في مصدر أساسي للحياة والاستدامة. يتطلب ذلك اتخاذ إجراءات فعالة للحفاظ على الموارد الطبيعية مثل المياه والتربة والنباتات والحيوانات، وتقليل التلوث البيئي والمحافظة على التنوع البيولوجي. بالإضافة إلى ذلك، يتعين تطوير سياسات بيئية تنظم استخدام الطاقة والحفاظ على الكفاءة البيئية، بما في ذلك تعزيز استخدام الطاقة المتجددة وتقليل الانبعاثات الضارة للهواء والتربة.

تعتبر إدارة الموارد الطبيعية وحمايتها جزءاً أساسياً من استراتيجيات الأمن الوطني، حيث تلعب دوراً محورياً في دعم التنمية المستدامة وتعزيز استقرار المجتمع العراقي.

6.2. مواجهة تحديات التغير المناخي والكوارث البيئية

يعد التغير المناخي والكوارث البيئية من التحديات الهامة التي يواجهها الأمن الوطني العراقي، حيث تتسبب في تأثيرات سلبية على الحياة اليومية للمواطنين والبنية التحتية والاقتصادي والاجتماعي. لذا، من الضروري اتخاذ الإجراءات الواجبة للتصدي للتحديات المتعلقة بالتغير المناخي من خلال وضع استراتيجيات وخطط عمل مستدامة تعمل على تحسين البيئة وتخفيف الآثار السلبية للتغير المناخي. بالإضافة إلى ذلك، يجب تعزيز التحضير والاستجابة للكوارث البيئية من خلال تحسين البنية التحتية والتخطيط الطوارئ للتعامل مع الكوارث بفعالية وحماية السكان والموارد الحيوية.

6.3. تعزيز الأمن الصحي والاستعداد للأوبئة

يتطلب تحقيق الأمن الصحي والاستعداد للأوبئة استراتيجيات محددة تشمل تطوير البنية التحتية الصحية، وتعزيز القدرة على التصدي للأوبئة المحتملة. يجب أن تتضمن هذه الاستراتيجيات توفير التدريب المناسب للكوادر الصحية، وتعزيز نظام الرصد والاستجابة السريعة، وتحسين إمكانية

الوصول إلى الخدمات الصحية الأساسية. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي أيضًا الاهتمام بتعزيز التوعية العامة حول الوقاية من الأمراض والمحافظة على نظافة البيئة ووضع خطط استجابة وطنية محددة لمواجهة الأوبئة والحد من انتشارها بما يضمن استقرار الأمن الصحي في العراق.

6.4. إدارة الموارد البيئية لتحقيق التنمية المستدامة

تُعد إدارة الموارد البيئية أحد العوامل الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة في العراق، حيث تساهم في تعزيز الأمن الوطني من خلال الاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية والحفاظ على التنوع البيولوجي. بما أن العراق يواجه تحديات بيئية متعددة، فإن الإدارة الفعالة لهذه الموارد تتطلب تكامل الجهود بين الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص. يجب أن تركز السياسات البيئية على تحسين كفاءة استخدام الموارد، مما يساهم في استقرار الاقتصاد الوطني ويعزز من قدرة الدولة على مواجهة التحديات الأمنية.

7. البعد الديموغرافي والهجرة

يجب على الحكومة العراقية إدارة النمو السكاني بفعالية، وضمان توزيع عادل للموارد لضمان تحقيق التنمية المستدامة. كما يتعين عليها القيام بجهود حقيقية لمكافحة الهجرة غير الشرعية وتنظيم شؤون اللاجئين من خلال تطبيق سياسات وقوانين صارمة. بالإضافة إلى ذلك، يجب عليها تعزيز سياسات استعادة الكفاءات العراقية من الخارج، وتوفير البيئة الملائمة لعودتهم والمساهمة في بناء البلاد وتطويرها.

7.1. إدارة النمو السكاني والتوزيع العادل للموارد

تعتبر إدارة النمو السكاني والتوزيع العادل للموارد أحد أبعاد الأمن الوطني العراقي الهامة، حيث يتطلب تحقيق الاستقرار الديموغرافي والاقتصادي وجود سياسات فعالة تهدف إلى تحقيق توازن في توزيع الموارد والخدمات. يجب أن تركز هذه السياسات على تحقيق عدالة اجتماعية تضمن استفادة جميع شرائح المجتمع بالتساوي، وتعزيز الفرص الاقتصادية في مختلف المناطق. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تتضمن هذه السياسات تعزيز الخدمات الاجتماعية والتعليمية في المناطق الأكثر احتياجًا، وتحفيز الاستثمار في البنية التحتية والصناعات الواعدة بهدف تحسين فرص العمل وزيادة الدخل للمواطنين.

7.2. مكافحة الهجرة غير الشرعية وتنظيم شؤون اللاجئين

يعد موضوع مكافحة الهجرة غير الشرعية وتنظيم شؤون اللاجئين أمرًا حيويًا للأمن الوطني العراقي، حيث يتطلب التصدي للظواهر الهجرة غير الشرعية بشكل فعال من خلال تعزيز التعاون الدولي وتنفيذ

التشريعات والسياسات اللازمة لمكافحة هذه الظاهرة وتقديم الدعم والحماية للجاليات اللاجئة والنازحة. يجب تعزيز الجهود لتنظيم شؤون اللاجئين وتقديم الخدمات الضرورية لهم، بالإضافة إلى توفير الفرص الكفيلة بإعادة تأهيلهم وإعادة إدماجهم في المجتمع وتعزيز التعاون مع المنظمات الدولية ذات الصلة لضمان حقوقهم وكرامتهم.

7.3. تعزيز سياسات استعادة الكفاءات العراقية من الخارج

تعزيز سياسات استعادة الكفاءات العراقية من الخارج يعتبر أمراً بالغ الأهمية لتعزيز القدرات والمهارات في مختلف المجالات في العراق. يتضمن ذلك إنشاء برامج ومبادرات لجذب الكفاءات العراقية المغتربة للعودة والمساهمة في التطوير والبناء في بلدهم، بالإضافة إلى توفير الظروف الملائمة لعودتهم واستخدام خبراتهم ومهاراتهم في مختلف المجالات. كما يتضمن ذلك تأمين الدعم اللازم للعراقيين المغتربين في حال رغبتهم في العودة، سواء كان ذلك من خلال تسهيل الإجراءات الإدارية أو توفير فرص العمل والتطوير المهني. يعتبر هذا الأمر جزءاً أساسياً من الاستراتيجية الشاملة لتعزيز الأمن الوطني العراقي وبناء قدراته في مختلف الجوانب.

8. البعد الإقليمي والدولي

يعتبر البعد الإقليمي والدولي أحد العوامل الرئيسية التي تؤثر على الأمن الوطني العراقي، حيث يتداخل فيه التأثيرات السياسية، الاقتصادية، والعسكرية بين العراق وجيرانه والمجتمع الدولي.

8.1. تعزيز العلاقات مع الدول المجاورة والمنظمات الدولية

يتضمن البعد الإقليمي والدولي في الأبعاد الاستراتيجية للأمن الوطني العراقي تعزيز العلاقات مع الدول المجاورة والمنظمات الدولية. ويأتي هذا الهدف لتعزيز التعاون والتنسيق الأمني والسياسي مع الدول الجارة والمجتمع الدولي، بهدف بناء علاقات قوية تعزز الأمن والاستقرار في المنطقة. ويتضمن ذلك توقيع الاتفاقيات والمعاهدات لتعزيز التعاون الأمني، والمشاركة الفعالة في التحالفات الدولية لمكافحة التهديدات الأمنية التي تواجه العراق.

8.2. توقيع اتفاقيات ومعاهدات لتعزيز التعاون الأمني

يعد توقيع اتفاقيات ومعاهدات لتعزيز التعاون الأمني أمراً بالغ الأهمية للعراق، حيث يساهم في تعزيز القدرة على مواجهة التهديدات الأمنية المختلفة والحفاظ على الاستقرار الوطني. من خلال هذه الاتفاقيات والمعاهدات، يمكن للعراق بناء علاقات تعاونية قوية مع الدول الأخرى والمنظمات الدولية، كما يمكن له أيضاً تبادل المعلومات الأمنية والخبرات في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة.

وبفضل هذا التعاون الأمني، يمكن للعراق تعزيز قدراته الأمنية وتحقيق الاستقرار الوطني الضروري للتنمية المستدامة ورخاء المجتمع.

8.3. تعزيز مكانة العراق في النظام الدولي

تتطلب تعزيز مكانة العراق في النظام الدولي التركيز على بناء علاقات ثقة مع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى. يجب تعزيز التعاون الإقليمي والدولي من خلال توقيع اتفاقيات ومعاهدات تعزز التعاون الأمني والسياسي والاقتصادي مع الدول الأخرى. بالإضافة إلى ذلك، يجب على العراق المشاركة الفعالة في التحالفات الدولية لمكافحة التهديدات الأمنية وتحقيق الاستقرار الإقليمي والدولي.

8.4. المشاركة الفعالة في التحالفات الدولية لمكافحة التهديدات

تعتبر المشاركة الفعالة في التحالفات الدولية أحد الأبعاد الأساسية للأمن الوطني العراقي، حيث تسهم هذه الشراكات في مواجهة التهديدات المشتركة وتعزيز الاستقرار الإقليمي. إن تعزيز التعاون مع الدول الأخرى يساهم في تبادل المعلومات والخبرات، مما يزيد من فاعلية الاستجابة للتحديات الأمنية. كما أن هذه التحالفات تساهم في بناء قدرات الدفاع الوطني للعراق وتوفير الدعم العسكري واللوجستي في الأوقات الحرجة. كما أن هذه التحالفات تساهم في بناء قدرات الدفاع الوطني للعراق وتوفير الدعم العسكري واللوجستي في الأوقات الحرجة. وبالتالي، فإن تعزيز التعاون مع الدول الحليفة يعزز من القدرة على مواجهة التهديدات المتزايدة مثل الإرهاب والجريمة المنظمة، مما يساهم في تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة.

التشريعات الخاصة بالحكم الرشيد والشفافية

1. قوانين مكافحة الفساد وتعزيز الحوكمة

1.1. تطوير الإطار القانوني لمكافحة الفساد

- أ. تحديث قانون النزاهة/ منح هيئة النزاهة صلاحيات موسعة للتحقيق والملاحقة القانونية للمسؤولين الفاسدين، مع ضمان استقلاليتها التامة عن السلطات التنفيذية.
- ب. حماية المبلغين عن الفساد/ سن قوانين تضمن الحماية القانونية للمبلغين عن قضايا الفساد، مع تقديم حوافز تشجيعية للإبلاغ.

1.2. تعزيز دور الهيئات الرقابية

- أ. تقوية ديوان الرقابة المالية/ تعزيز دور الديوان في مراقبة الإنفاق الحكومي، وتقديم تقارير دورية علنية للمجتمع والبرلمان.
- ب. آليات المساءلة الشفافة/ فرض التزامات على المؤسسات الحكومية لنشر تقارير الأداء المالي والإداري.

2. التشريعات الخاصة بمساءلة المسؤولين الحكوميين

2.1. تعزيز الشفافية في تعيين المسؤولين

- أ. إجراءات تعيين شفاف/ فرض معايير موضوعية في تعيين المناصب الحكومية العليا، مع آليات تدقيق لضمان نزاهة العملية.
- ب. إعلان الذمم المالية/ إلزام جميع المسؤولين الحكوميين بتقديم إقرارات الذمة المالية قبل وبعد تولي المناصب.

2.2. قوانين لمحاسبة المقصرين

- أ. آليات قانونية لفصل المسؤولين غير الكفؤين/ سن قوانين تتيح محاسبة المسؤولين المقصرين في أداء مهامهم، مع توفير آليات مستقلة للتحقيق.
- ب. تطبيق مبدأ من أين لك هذا؟/ إلزام المسؤولين بشرح مصادر دخلهم وممتلكاتهم لضمان الشفافية.

3. قوانين حرية المعلومات وحماية الحقوق المدنية

3.1. قانون حرية الوصول إلى المعلومات

- أ. ضمان الشفافية الحكومية/ تشريع يضمن للمواطنين الحق في الوصول إلى المعلومات الحكومية غير السرية، مما يعزز الرقابة المجتمعية.
- ب. إنشاء منصات معلومات مفتوحة/ تفعيل بوابات إلكترونية تتيح للجمهور الوصول إلى الوثائق والتقارير الحكومية (غير السرية).

3.2. حماية الحقوق المدنية والسياسية

- أ. حرية التعبير والتجمع/ سن قوانين تحمي حرية الرأي والتعبير، مع تنظيم الحق في التظاهر السلمي.
- ب. منع التمييز/ تشريعات صارمة تحظر التمييز على أساس العرق، الدين، أو الطائفة، مع آليات للتنفيذ الفعال.

4. الاتفاقيات والمعاهدات الدولية

- 4.1. اتفاقيات التعاون الأمني والدفاعي/ والتي تمثل الاتفاقيات الثنائية والإقليمية/ توقيع اتفاقيات أمنية مع الدول المجاورة لتعزيز حماية الحدود ومكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة.
- 4.2. الاتفاقيات الدفاعية الدولية/ الانضمام إلى التحالفات الأمنية العالمية مثل التحالف الدولي ضد الإرهاب، مع احترام السيادة الوطنية.
- 4.3. التعاون في مكافحة الجريمة المنظمة/ تبادل المعلومات الاستخبارية: توقيع مذكرات تفاهم لتبادل المعلومات الأمنية مع دول ومنظمات دولية.
- 4.4. برامج تدريب مشتركة/ تطوير برامج تدريبية مشتركة مع الدول الصديقة لتعزيز القدرات الأمنية والعسكرية.

5. المعاهدات البيئية والمناخية الدولية منها

5.1. التزامات العراق في الاتفاقيات البيئية

- أ. اتفاقية باريس للمناخ/ الالتزام بخفض انبعاثات الكربون ووضع خطط وطنية لتحقيق الأهداف المناخية.
- ب. اتفاقيات إدارة المياه العابرة للحدود/ توقيع اتفاقيات مع دول الجوار لضمان توزيع عادل للموارد المائية المشتركة.

5.2. تعاون دولي في إدارة الكوارث البيئية

- أ. الانضمام إلى مبادرات الاستجابة للكوارث/ التعاون مع المنظمات البيئية الدولية لمواجهة الكوارث الطبيعية والتغيرات المناخية.
- ب. الحصول على تمويل دولي/ الاستفادة من صناديق التمويل الدولية لدعم مشاريع الطاقة المتجددة والاستدامة البيئية.

6. الالتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان

6.1. الامتثال للمعاهدات الدولية

- أ. الاتفاقيات الأممية لحقوق الإنسان/ تنفيذ توصيات مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، بما في ذلك اتفاقية مناهضة التعذيب واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.
- ب. تعزيز الحقوق السياسية والمدنية/ ضمان تطبيق المعاهدات الدولية المتعلقة بحرية الرأي والتعبير وحقوق الأقليات.

6.2. آليات التعاون مع المنظمات الدولية

- أ. التقارير الدورية/ تقديم تقارير دورية للأمم المتحدة ومنظمات حقوق الإنسان الدولية حول التقدم في مجال حماية الحقوق والحريات.
- ب. برامج دعم وتطوير/ التعاون مع منظمات دولية مثل المفوضية السامية لحقوق الإنسان لتطوير برامج دعم وبناء قدرات محلية.

الفصل الرابع

آليات تنفيذ الاستراتيجية

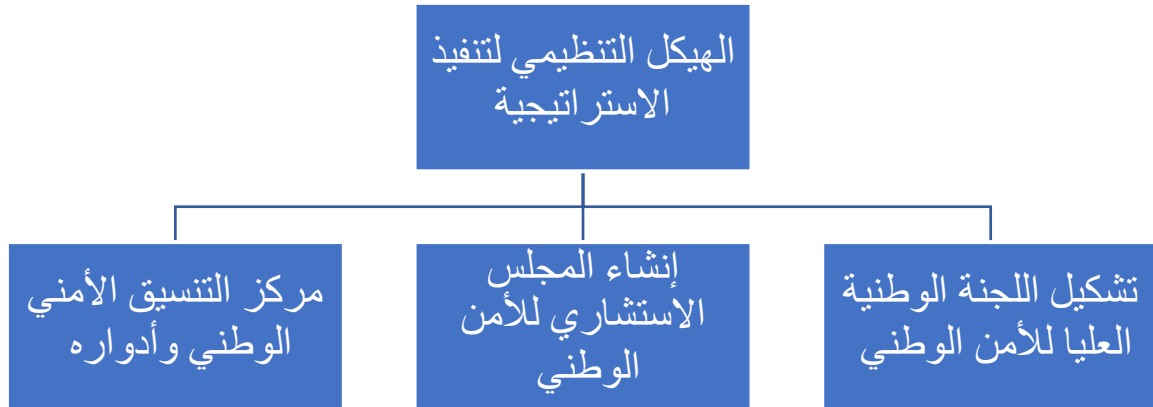
1. الهيكل التنظيمي لتنفيذ الاستراتيجية
 2. الاطار الزمني المقترح لتنفيذ الاستراتيجية
 3. توزيع الأدوار والمسؤوليات بين الجهات المعنية
 4. تخصيص الموارد المالية والبشرية
 5. تشكيل فرق العمل الوطنية
 6. المكتب الوطني للإدارة الاستراتيجية ودوره في التنسيق
 7. الإبداعات في المنهجية والإدارة
- آليات المتابعة والتقييم (M&E)
1. مؤشرات الأداء الرئيسية (KPIs) لكل محور استراتيجي
 2. إدخال مؤشرات أداء ديناميكية لتقييم التنفيذ
 3. تقارير الأداء الدورية (شهرية، فصلية، سنوية)
 4. مراجعة وتحديث الاستراتيجية وفق المستجدات
 5. إدارة المخاطر والأزمات
 6. تصنيف المعلومات بين الشفافية والسرية في استراتيجية الأمن الوطني
 7. دليل تفصيلي حول آليات تصنيف المعلومات ضمن استراتيجيات الأمن الوطني العراقي

الفصل الرابع

آليات تنفيذ الاستراتيجية

1. الهيكل التنظيمي لتنفيذ الاستراتيجية

يتضمن الهيكل التنظيمي لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية العراقية تشكيل اللجنة الوطنية العليا للأمن الوطني ويكون دور رئاسة الوزراء في قيادة تنفيذ الاستراتيجية والتنسيق بين الوزارات المختلفة. كما يشمل الهيكل إنشاء المجلس الاستشاري للأمن الوطني الذي يقدم النصائح والتوجيهات للسياسات المتعلقة بالأمن الوطني. بالإضافة إلى ذلك، يعمل مركز التنسيق الأمني الوطني على تنسيق وتوجيه الجهود الأمنية وتقديم الدعم اللازم للجهات المعنية من خلال أدوار محددة مسبقاً.



شكل (11) الهيكل التنظيمي لتنفيذ الاستراتيجية

1.1. تشكيل اللجنة الوطنية العليا للأمن الوطني

يُعتبر تشكيل اللجنة الوطنية العليا للأمن الوطني خطوة أساسية في إطار آليات تنفيذ الاستراتيجية الوطنية العراقية، حيث تساهم في تعزيز التنسيق بين مختلف الأجهزة الأمنية وتطوير السياسات اللازمة لحماية الأمن الوطني، كما أن اللجنة تعمل على وضع آليات فعالة للتعاون مع الجهات الدولية والمحلية لتعزيز قدرات الأجهزة الأمنية، مما يساهم في تحقيق الاستقرار وتعزيز الثقة لدى المواطنين. كما تسعى اللجنة إلى تحليل التحديات الأمنية الراهنة وتقديم التوصيات اللازمة لتجاوزها، مما يساعد

على تعزيز الأمن الوطني وتحقيق التنمية المستدامة في العراق. كما تسعى اللجنة إلى تعزيز التعاون بين الجهات الحكومية وغير الحكومية، مما يسهم في تطوير استراتيجيات فعالة لمواجهة التحديات الأمنية وتحقيق الاستقرار في البلاد. بالإضافة إلى ذلك، تسعى اللجنة إلى تنسيق الجهود بين مختلف الوزارات والمؤسسات الأمنية، مما يمكنها من تحديد أولويات العمل وتوزيع المهام بشكل فعال لضمان تحقيق الأهداف الأمنية المنشودة.

1.2. إنشاء المجلس الاستشاري للأمن الوطني

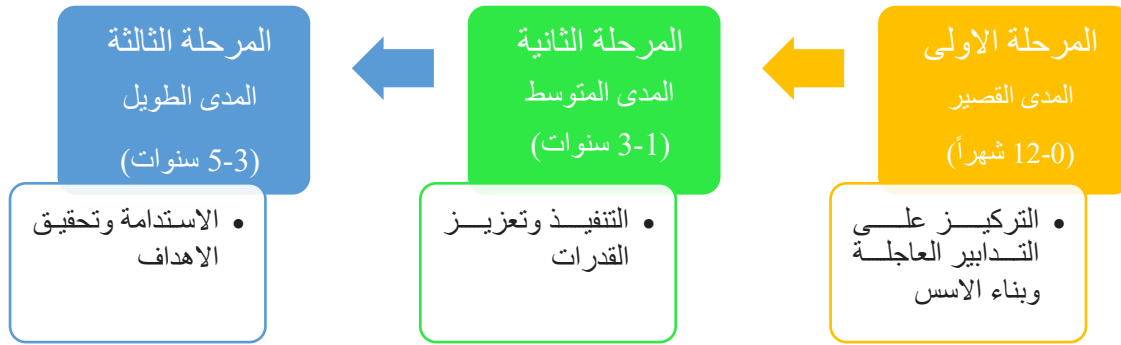
إن إنشاء المجلس الاستشاري للأمن الوطني يمثل خطوة محورية في تعزيز آليات تنفيذ الاستراتيجية الوطنية العراقية، حيث يسعى إلى توفير التوجيه اللازم وتنسيق الجهود بين مختلف الجهات المعنية بالأمن القومي. ومن خلال هذا المجلس، سيتمكن المعنيون من تحليل التهديدات الأمنية وتقديم التوصيات اللازمة لتعزيز الاستقرار والأمان في البلاد. سيتمكن هذا المجلس من وضع استراتيجيات فعالة لمواجهة التحديات الأمنية، وتعزيز التنسيق بين مختلف الجهات الحكومية والأمنية، مما سيساهم في تحقيق الأهداف الوطنية.

1.3. مركز التنسيق الأمني الوطني وأدواره

يعتبر مركز التنسيق الأمني الوطني أحد العناصر الأساسية في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية العراقية، حيث يساهم في تعزيز التنسيق بين مختلف الأجهزة الأمنية وتبادل المعلومات بشكل فعال. يلعب المركز دوراً محورياً في تنسيق الجهود بين وزارة الداخلية ووزارة الدفاع والأجهزة الأخرى، مما يسهم في تعزيز الأمن الوطني وتقديم استجابة فعالة للتحديات الأمنية التي تواجه العراق. كما يساهم المركز في تعزيز التنسيق بين الأجهزة الأمنية المختلفة، مما يتيح تبادل المعلومات بشكل سريع وفعال. ويعتبر المركز نقطة التقاء بين القوات المسلحة والجهات الأمنية الأخرى، مما يعزز من القدرة على مواجهة المخاطر الأمنية المتزايدة.

2. الإطار الزمني المقترح لتنفيذ الاستراتيجية

2.1. تعتمد استراتيجية الأمن الوطني العراقي بنسختها المحدثّة على تقسيم الإطار الزمني إلى ثلاث مراحل واضحة ومحددة: المدى القصير (0-12 شهراً) للتركيز على التدابير العاجلة وبناء الأسس، المدى المتوسط (1-3 سنوات) لتنفيذ المشروعات الاستراتيجية وتعزيز القدرات، وال المدى الطويل (3-5 سنوات) لضمان الاستدامة وتحقيق الأهداف الشاملة. يتيح هذا التقسيم مرونة في التنفيذ، مراجعة مستمرة، وضمان التكيف مع المتغيرات المحلية والإقليمية.



شكل (12) الاطار الزمني المقترح لتنفيذ الاستراتيجية

2.2. مراجعة وتحديث مستمر كل 6 أشهر

تمثل المراجعة الدورية كل 6 أشهر إحدى الإضافات الجوهرية، حيث يتم تقييم التقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية، تحليل التحديات التي برزت، وإجراء التعديلات اللازمة. تتضمن هذه المراجعات اجتماعات دورية تجمع بين الجهات الأمنية، الاقتصادية، والتكنولوجية، لضمان توافق الجهود وتحديث الخطط بما يتناسب مع التطورات المتسارعة.

2.3. آليات تنفيذ مرنة وقابلة للتكيف

تعتمد آليات التنفيذ الحديثة على المرونة والتكيف، حيث يتم وضع خطط قابلة للتعديل الفوري وفقاً للمتغيرات، مع توزيع الأدوار بوضوح بين الوزارات، المؤسسات الأمنية، والقطاع الخاص. تتضمن هذه الآليات أدوات تكنولوجية لإدارة العمليات، أنظمة تتبع رقمية لمراقبة التنفيذ، ومنصات تواصل لحظية بين الجهات المعنية، بما يضمن سرعة الاستجابة وكفاءة الأداء.

2.4. تعزيز الرقابة والمساءلة خلال جميع مراحل التنفيذ

لضمان الشفافية وتحقيق الأهداف، تتضمن الاستراتيجية آليات رقابة صارمة تشمل مراجعات دورية من قبل جهات مستقلة، نشر تقارير علنية عن التقدم والتحديات، وتفعيل دور المجتمع المدني في الرقابة. يتم تحديد مؤشرات أداء دقيقة لكل مرحلة، مع محاسبة الجهات المسؤولة عن أي إخفاق أو تأخير، لضمان التزام مستمر وفعالية في تحقيق الأهداف الوطنية.

3. توزيع الأدوار والمسؤوليات بين الجهات المعنية

يستلزم التنفيذ الناجح تحديد الأدوار والمسؤوليات بوضوح بين مختلف الجهات الحكومية، القطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني لضمان تكامل الجهود.

3.1. الحكومة الاتحادية

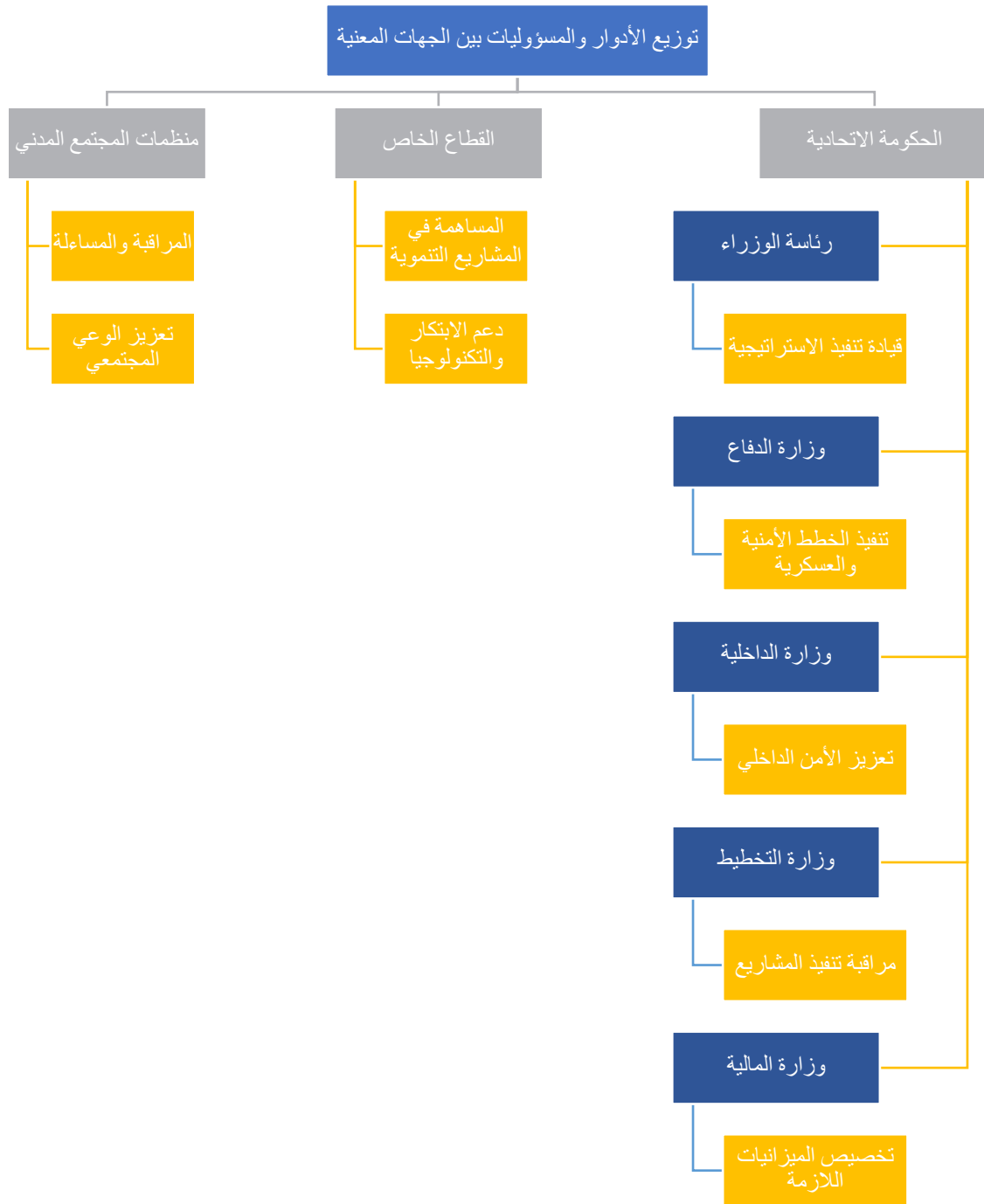
- أ. رئاسة الوزراء/ قيادة تنفيذ الاستراتيجية، وضمان التنسيق بين الوزارات المختلفة.
- ب. وزارة الدفاع/ تنفيذ الخطط الأمنية والعسكرية.
- ج. وزارة الداخلية/ تعزيز الأمن الداخلي ومكافحة الجريمة المنظمة.
- د. وزارة التخطيط/ مراقبة تنفيذ المشاريع التنموية وضمان توافقها مع الأهداف الاستراتيجية.
- هـ. وزارة المالية/ تخصيص الميزانيات اللازمة وتطوير السياسات المالية الداعمة.

3.2. القطاع الخاص

- أ. المساهمة في المشاريع التنموية/ تقديم استثمارات في البنية التحتية، التكنولوجيا، والطاقة.
- ب. الشراكة في الابتكار/ تطوير حلول تقنية لدعم التحول الرقمي وتعزيز الأمن السيبراني.

3.3. منظمات المجتمع المدني

- أ. المراقبة والمساءلة/ دور رقابي لضمان شفافية التنفيذ ومكافحة الفساد.
- ب. تعزيز الوعي المجتمعي/ تنظيم حملات توعية لدعم الأهداف الاستراتيجية، مثل تعزيز الوحدة الوطنية والمصالحة المجتمعية.



شكل (13) توزيع الأدوار والمسؤوليات بين الجهات المعنية

4. تخصيص الموارد المالية والبشرية

4.1. الموارد المالية

- أ. ميزانية مخصصة للأمن الوطني/ تخصيص ميزانيات محددة لكل محور من محاور الاستراتيجية (الأمن، الاقتصاد، البيئة، الصحة).
- ب. تنويع مصادر التمويل/

- التمويل المحلي/ من خلال تحسين جباية الضرائب وتفعيل الاستثمارات الوطنية.
- التمويل الدولي/ جذب الاستثمارات الأجنبية والاستفادة من القروض والمنح الدولية.

4.2. الموارد البشرية

- أ. بناء القدرات/ تدريب الكوادر الوطنية في مجالات الإدارة، التكنولوجيا، الأمن، والتنمية المستدامة.
- ب. الاستفادة من الكفاءات العراقية في الخارج/ وضع برامج لاستقطاب الكفاءات العراقية المغتربة لدعم التنمية.

5. تشكيل فرق العمل الوطنية

5.1. فرق العمل المتخصصة حسب المحاور الاستراتيجية

تشكيل فرق عمل متخصصة لضمان تنفيذ كل محور استراتيجي بفعالية. يتم اختيار أعضاء هذه الفرق بناءً على الخبرة والكفاءة، مع ضمان التنوع المؤسسي والمجتمعي.

5.2. فريق الأمن والدفاع الوطني

- أ. المهام/ تطوير السياسات الأمنية والعسكرية، تعزيز القدرات الدفاعية، ومكافحة الإرهاب.
- ب. الأعضاء/ ممثلون عن وزارة الدفاع، وزارة الداخلية، جهاز المخابرات الوطني، وهيئة الأمن السيبراني.

5.3. فريق التنمية الاقتصادية والاستثمار

- أ. المهام/ وضع خطط لتنويع الاقتصاد، تطوير القطاعات غير النفطية، وتعزيز الاستثمارات.
- ب. الأعضاء/ خبراء من وزارات التخطيط، المالية، التجارة، والزراعة، مع ممثلين عن القطاع الخاص.

5.4. فريق التحول الرقمي والأمن السيبراني

- أ. المهام/ تطوير استراتيجيات التحول الرقمي، حماية البنية التحتية الرقمية، وضمان الأمن السيبراني.
- ب. الأعضاء/ خبراء في تكنولوجيا المعلومات، ممثلون عن وزارة الاتصالات، وهيئات الرقابة الرقمية.

5.5. فريق البيئة والتنمية المستدامة

- أ. المهام/ وضع سياسات لحماية البيئة وإدارة الموارد الطبيعية، وتعزيز الطاقة المتجددة.
- ب. الأعضاء/ ممثلون عن وزارات البيئة، الزراعة، الموارد المائية، والطاقة.

5.6. فريق الصحة والأمن الغذائي

- أ. المهام/ تطوير النظام الصحي الوطني، تعزيز الأمن الغذائي، وضمان استدامة الموارد الصحية.
- ب. الأعضاء/ ممثلون عن وزارات الصحة، الزراعة، وهيئات الغذاء.

6. المكتب الوطني للإدارة الاستراتيجية ودوره في التنسيق

6.1. تأسيس المكتب الوطني للإدارة الاستراتيجية

- أ. تنسيق الجهود بين فرق العمل المختلفة.
- ب. مراقبة تنفيذ السياسات وتقديم تقارير دورية لرئاسة الوزراء.
- ج. إدارة موارد الدولة وتوجيهها نحو تحقيق الأهداف الاستراتيجية.

6.2. آليات العمل

- أ. اجتماعات دورية/ عقد اجتماعات شهرية لتقييم التقدم، مناقشة التحديات، وتقديم التوصيات.
- ب. تقديم تقارير مرحلية/ رفع تقارير فصلية لرئاسة الوزراء والبرلمان توضح تقدم العمل والتحديات الماثلة.
- ج. التكامل المؤسسي/ ضمان التعاون بين القطاعات المختلفة لتحقيق التنسيق الكامل.

7. الإبداعات في المنهجية والإدارة

7.1. إنشاء "مختبر استراتيجي وطني" للبحث والتطوير

تتضمن الاستراتيجية المحدثة إنشاء "مختبر استراتيجي وطني" يعمل كمركز دائم للبحث والتطوير في مجال الأمن الوطني، يضم نخبة من الأكاديميين، الخبراء الأمنيين، والمختصين في التكنولوجيا والاقتصاد. يهدف المختبر إلى استشراف التهديدات المستقبلية عبر تحليل مستمر للبيئة الداخلية والخارجية، واقتراح حلول مبتكرة لمواجهة الأزمات، مع تقديم دراسات وتقارير دورية تسهم في تحديث الاستراتيجية بشكل مستمر وضمان مواكبتها للتغيرات المتسارعة.

7.2. إطلاق "برنامج وطني لإدارة المواهب"

تصميم برنامج وطني لاكتشاف وإدارة المواهب الوطنية في مجالات الأمن، التكنولوجيا، الاقتصاد، والدبلوماسية، بهدف بناء جيل جديد من القادة القادرين على تنفيذ الاستراتيجية بكفاءة. يشمل البرنامج مراحل متعددة من التقييم، التدريب، والتطوير، مع توفير مسارات مهنية واضحة تضمن استمرار الإبداع والتطوير داخل المؤسسات الوطنية، والاستفادة من العقول الشابة في تحقيق الأمن الوطني.

7.3. تصميم دليل حوكمة للأمن الوطني

إحدى الإضافات الجوهرية هي إعداد دليل حوكمة شامل يوضح أدوار ومسؤوليات كافة الجهات المعنية بتنفيذ الاستراتيجية، بدءاً من الوزارات والمؤسسات الأمنية، وصولاً إلى القطاع الخاص والمجتمع المدني. يتضمن الدليل آليات للتنسيق، معايير للمساءلة، ونظام مراجعة دوري لضمان الالتزام بالتوجهات الاستراتيجية، مع توفير أدوات لقياس الأداء والتحقق من كفاءة التنفيذ في كل مرحلة.

7.4. تعزيز التكامل المؤسسي عبر منصات رقمية موحدة

لضمان تنفيذ فعال ومنسق، يتم إدخال منصات رقمية موحدة تتيح لجميع الجهات المعنية التعاون الفوري، تبادل المعلومات، والتخطيط المشترك. تعتمد هذه المنصات على تقنيات الحوسبة السحابية لضمان الأمان وسرعة الوصول إلى البيانات، مع توفير واجهات تفاعلية تسهل التواصل، وتضمن الشفافية في جميع مراحل تنفيذ الاستراتيجية، من التخطيط إلى التقييم النهائي.

8. آليات المتابعة والتقييم (M&E)

8.1. مؤشرات الأداء الرئيسية (KPIs) لكل محور استراتيجي

تسهم تلك المؤشرات في قياس أداء الاستراتيجية. تشمل هذه المؤشرات قياسات الأمن والسيطرة على الجريمة، ومؤشرات النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، بالإضافة إلى مؤشرات التماسك الاجتماعي وتمكين الفئات المهمشة، وأيضاً مؤشرات الحوكمة السيبرانية وحماية البيانات.

8.1.1. محور الأمن والدفاع

- أ. انخفاض معدلات الجريمة والإرهاب/ قياس عدد العمليات الإرهابية المحبطة، وانخفاض نسبة الجريمة المنظمة.
- ب. تحسين الجاهزية الدفاعية/ عدد التدريبات العسكرية، وتحديث المعدات والأسلحة.

8.1.2. محور الاقتصاد والتنمية

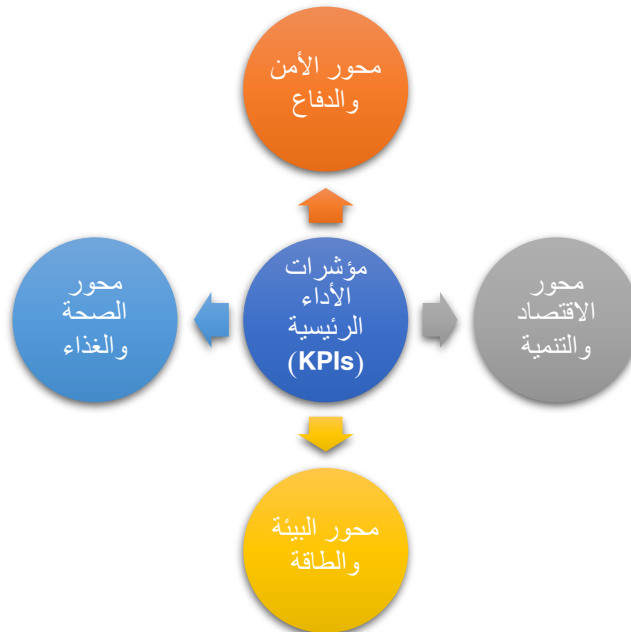
- أ. نمو الناتج المحلي الإجمالي/ نسبة النمو السنوي في القطاعات غير النفطية.
- ب. خفض البطالة/ انخفاض معدلات البطالة خاصة بين الشباب.

8.1.3. محور البيئة والطاقة

- أ. زيادة استخدام الطاقة المتجددة/ نسبة الطاقة المتجددة من إجمالي استهلاك الطاقة.
- ب. تحسن جودة الهواء والمياه/ مؤشرات بيئية لقياس تلوث الهواء والمياه.

8.1.4. محور الصحة والغذاء

- أ. تحسن جودة الخدمات الصحية/ انخفاض معدل وفيات الأمهات والأطفال، وزيادة نسبة التغطية الصحية.
- ب. تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي/ نسبة الإنتاج المحلي مقابل الاستيراد.



شكل (14) مؤشرات الأداء الرئيسية (KPIs) لكل محور استراتيجي

8.2. إدخال مؤشرات أداء ديناميكية لتقييم التنفيذ

تم تطوير نظام لمؤشرات الأداء الديناميكية (Dynamic KPIs)، يتيح مراجعة الأداء الأمني بشكل مستمر، مع تحديث المؤشرات وفقاً للتغيرات الميدانية والسياسية. يساهم هذا النظام في تحديد نقاط القوة والضعف، تحسين استراتيجيات التنفيذ، وضمان استجابة سريعة للتحديات المستجدة، مع نشر تقارير دورية توضح مستوى التقدم، التحديات القائمة، والتعديلات المطلوبة لتحقيق الأهداف الأمنية الوطنية.

8.3. تقارير الأداء الدورية (شهرية، فصلية، سنوية)

- أ. التقارير الشهرية/ تقارير موجزة عن التقدم المحقق، التحديات، والحلول المقترحة.
- ب. التقارير الفصلية/ مراجعة شاملة للأداء، مقارنة الأهداف المخطط لها بالإنجازات المحققة، مع تقديم توصيات للتحسين.
- ج. التقارير السنوية/ تقييم شامل لنتائج الاستراتيجية على مدار العام، مع تحليل الإنجازات والإخفاقات، وتحديث الخطة حسب النتائج.

8.4. مراجعة وتحديث الاستراتيجية وفق المستجدات

8.4.1. آلية مراجعة دورية

- أ. مراجعة الاستراتيجية كل عامين لضمان توافقها مع التغيرات المحلية والإقليمية والدولية.
- ب. إشراك الخبراء ومنظمات المجتمع المدني في تقييم الاستراتيجية وتقديم التوصيات.

8.4.2. آلية تعديل فورية

إدخال تعديلات فورية على الاستراتيجية في حال ظهور أزمات طارئة أو تغييرات كبيرة في البيئة الداخلية أو الخارجية.

8.5. إدارة المخاطر والأزمات

8.5.1. إنشاء مركز وطني لإدارة الأزمات والطوارئ

8.5.1.1. هيكليّة المركز

- أ. يتبع مباشرة لرئاسة الوزراء ويضم خبراء من الوزارات المعنية، القطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني.
- ب. يكون مركز تحكم ومراقبة يعمل على مدار الساعة لمتابعة الأزمات وإدارتها.

8.5.1.2. مهام المركز

- أ. تطوير خطط استجابة سريعة للأزمات الأمنية، الاقتصادية، البيئية، والصحية.
- ب. تنسيق الجهود بين مختلف الجهات لضمان استجابة فعالة وسريعة.

8.5.2. خطط استجابة سريعة للأزمات الأمنية، الاقتصادية، البيئية

8.5.2.1. الأزمات الأمنية

- أ. خطط طوارئ لمواجهة التهديدات الإرهابية والهجمات السيبرانية.
- ب. تدريبات ميدانية مشتركة بين الأجهزة الأمنية لتعزيز الجاهزية.

8.5.2.2. الأزمات الاقتصادية

- أ. استراتيجيات لإدارة الأزمات الاقتصادية مثل تذبذب أسعار النفط أو الأزمات المالية العالمية.
- ب. إعداد صندوق طوارئ لدعم القطاعات المتضررة.

8.5.2.3. الأزمات البيئية والصحية

- أ. خطط لمواجهة الكوارث الطبيعية مثل الفيضانات والجفاف.
- ب. استجابة سريعة للأوبئة والكوارث الصحية من خلال تعزيز البنية التحتية الصحية.

8.5.2.4. تدريبات محاكاة الأزمات لضمان جاهزية المؤسسات

- أ. تدريبات دورية للأجهزة الأمنية والمؤسسات الحكومية/ تنظيم تدريبات محاكاة للأزمات الأمنية والسيبرانية بشكل دوري.
- ب. إشراك المجتمع المدني والقطاع الخاص/ تعزيز التعاون مع القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني لضمان استجابة شاملة للأزمات.
- ج. تقييم أداء التدريبات/مراجعة أداء الجهات المشاركة في التدريبات وتقديم توصيات للتحسين.

8.6. تعزيز آليات التقييم والمتابعة

تهدف هذه الخطوة إلى تعزيز مراقبة تنفيذ الاستراتيجية من خلال إنشاء وحدة مستقلة داخل مجلس الأمن الوطني مسؤولة عن متابعة التقدم وتقييم الأداء. وتشمل أيضاً تطوير مؤشرات الأداء الرئيسية (KPIs) لقياس مدى تحقيق الأهداف المحددة ضمن كل محور استراتيجي. كما يتضمن تحديث الاستراتيجية بشكل دوري لضمان توافقها مع المتغيرات المحلية والدولية ونشر تقارير شفافة توضح مدى التقدم في تنفيذ الاستراتيجية لرفع مستوى الشفافية والمساءلة.

8.6.1. إنشاء وحدة مستقلة لمتابعة تنفيذ الاستراتيجية داخل مجلس الأمن الوطني

تحديد ضرورة إنشاء وحدة مستقلة داخل مجلس الأمن الوطني لمتابعة تنفيذ الاستراتيجية وضمان التزام الجهات المعنية بتنفيذ الخطط والأهداف المحددة. يجب أن تكون الوحدة متخصصة ومهنية في عملها، مع وجود تقارير دورية تتضمن تقييماً شاملاً لتقدم التنفيذ وتحديد أي مشاكل أو تحديات تواجه عملية التنفيذ والتي يجب التركيز عليها. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تحصل الوحدة على الدعم الكافي من المسؤولين والجهات المعنية لضمان فعالية عملها وتحقيق النتائج المرجوة.

8.6.2. تطوير مؤشرات أداء (KPIs) محددة لكل محور استراتيجي لقياس مدى تحقيق الأهداف

يهدف تطوير مؤشرات الأداء المحددة لكل محور استراتيجي إلى تحديد مقاييس دقيقة تسهم في قياس مدى تحقيق الأهداف المحددة في إطار الاستراتيجية الوطنية للأمن. يتضمن ذلك تحديد مؤشرات نوعية يمكن قياسها بشكل دقيق وفعال لتقييم تقدم الأداء في كل مجال من مجالات الأمن. كما يشمل أيضاً تطوير معايير قياس موحدة وموثوقة تعكس الأداء الفعلي وتستخدم كأداة أساسية في عمليات التقييم والمتابعة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية.

8.6.3. إجراء مراجعة دورية كل عامين لتحديث الاستراتيجية وفق المتغيرات المحلية والدولية

يجب إجراء مراجعة دورية كل عامين لتحديث الاستراتيجية وفق المتغيرات المحلية والدولية لضمان استمرارية توافقها مع الحاجات والتطلعات المتغيرة. يتطلب ذلك متابعة الأحداث والتطورات السياسية والأمنية داخلياً وخارجياً، وضمان استجابة الاستراتيجية لهذه التحديات المتغيرة. سيتم تقييم الضرورة لتعديل الأهداف والسياسات والخطط والإجراءات وفقاً لهذه المراجعة، مما يساهم في تعزيز كفاءة الأداء وفعالية الاستجابة في مجال الأمن الوطني.

8.6.4. نشر تقارير شفافة توضح مدى التقدم في تنفيذ الاستراتيجية

ستقوم الوحدة المستقلة التي تم اقتراح إنشاءها داخل مجلس الأمن الوطني بنشر تقارير دورية تفصيلية توضح مدى تقدم تنفيذ الاستراتيجية للأمن الوطني. سيتم كشف المعلومات بشكل شفاف وموثق ليتسنى للجمهور فهم التحديات والتقدم الحاصل في هذا الصدد، وستتضمن التقارير مؤشرات واضحة تعكس مدى تحقيق الأهداف المحددة في الاستراتيجية. يهدف ذلك إلى تعزيز الشفافية وتعبئة الدعم العام والمجتمعي لتنفيذ الاستراتيجية بشكل فعال وناجح.

8.7. تصنيف المعلومات بين الشفافية والسرية في استراتيجية الأمن الوطني

8.7.1. الموضوعات التي يمكن إعلانها

أ. الرؤية والأهداف العامة/

توضيح الرؤية الوطنية للأمن الوطني والأهداف الاستراتيجية العليا دون الدخول في تفاصيل العمليات أو الآليات التنفيذية.

ب. الأبعاد الاستراتيجية الكبرى/

الإعلان عن الأبعاد السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، والبيئية للاستراتيجية لتعزيز الشفافية وبناء الثقة بين الحكومة والمواطنين.

ج. الخطط التنموية والاقتصادية/

نشر خطط تنويع الاقتصاد، دعم الابتكار، وتعزيز التنمية المستدامة، لكونها عوامل تحفيز للمستثمرين وتعزيز الاستقرار الاجتماعي.

د. مؤشرات الأداء الوطنية/

الإعلان عن مؤشرات أداء عامة توضح مدى التقدم في تنفيذ الاستراتيجية، مع نشر تقارير دورية تظهر النجاحات والتحديات.

هـ. برامج التوعية والمشاركة المجتمعية/

عرض حملات التوعية الأمنية، البرامج الوطنية لإدارة المواهب، والمبادرات المجتمعية لتعزيز المشاركة الشعبية.

و. الشراكات الدولية والإقليمية غير الحساسة/

الكشف عن اتفاقيات التعاون الدولية في المجالات غير الحساسة مثل الأمن الغذائي، الصحة، والتدريب الأمني المشترك دون تفاصيل فنية دقيقة.

8.7.2. الموضوعات التي يجب أن تكون سرية

أ. التفاصيل العملياتية والتكتيكية/

جميع تفاصيل العمليات الأمنية، العسكرية، والاستخبارية، بما في ذلك خطط الانتشار،
التكتيكات الدفاعية، وتحركات القوات.

ب. التقنيات الأمنية المتقدمة/

تفاصيل استخدام الذكاء الاصطناعي، أدوات تحليل البيانات، وأنظمة الإنذار المبكر، لكونها
نقاط قوة لا يجب كشفها.

ج. آليات التنسيق بين الأجهزة الأمنية/

تفاصيل التنسيق الداخلي بين الأجهزة الأمنية، والاتصالات السرية المستخدمة، لضمان عدم
استغلالها من قبل الجهات المعادية.

د. مصادر التمويل الحساسة/

أي تفاصيل تتعلق بمصادر تمويل العمليات الأمنية أو الاستراتيجيات، خاصة إذا كانت تعتمد
على آليات تمويل مبتكرة أو مصادر دولية.

هـ. تقييمات المخاطر والتحديات/

نتائج تقييمات المخاطر وتحليل التهديدات المستمرة، لكونها قد تعطي الجهات المعادية صورة
واضحة عن نقاط الضعف.

و. البحث والتطوير الأمني/

أي تفاصيل عن المختبر الاستراتيجي الوطني، الأبحاث الجارية، أو التقنيات الأمنية المستقبلية
التي يتم تطويرها.

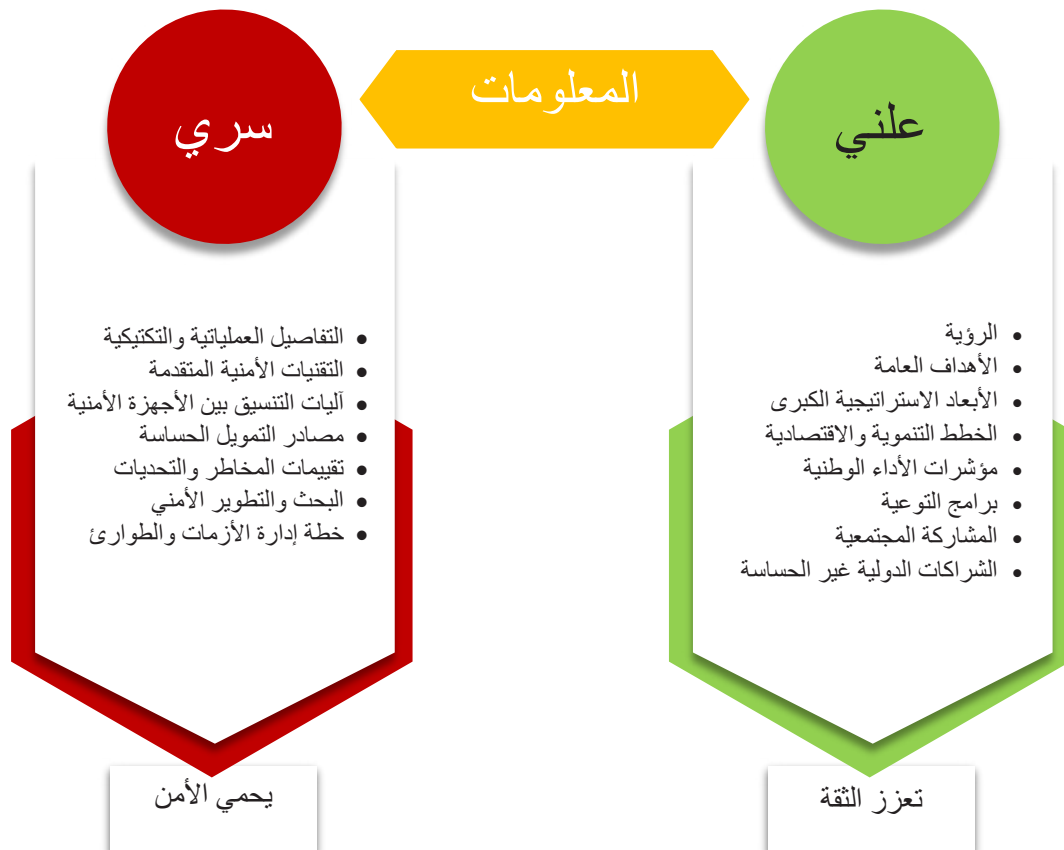
ز. خطة إدارة الأزمات والطوارئ/

خطط الاستجابة للأزمات والطوارئ، بما في ذلك سيناريوهات الحرب السيبرانية أو الهجمات
الإرهابية، يجب أن تبقى سرية لحماية فاعليتها.

8.7.3. التوازن بين الشفافية والسرية

أ. المعلن يعزز الثقة/ نشر الخطوط العريضة، الأهداف، والإنجازات لتعزيز ثقة المواطنين
والمجتمع الدولي.

ب. السري يحمي الأمن/ إبقاء التفاصيل التشغيلية والتقنية طي الكتمان لضمان فاعلية الاستراتيجية وحماية الأمن القومي من التهديدات الداخلية والخارجية.



شكل (15) تصنيف المعلومات بين الشفافية والسرية في استراتيجية الأمن الوطني

9. مقترح دليل تفصيلي حول آليات تصنيف المعلومات ضمن استراتيجيات الأمن الوطني

العراقي

9.1. المعايير الأساسية لتصنيف المعلومات

يعتمد تصنيف المعلومات ضمن استراتيجيات الأمن الوطني العراقي على عدة معايير أساسية، أبرزها درجة تأثير تسريب المعلومات على الأمن القومي، حساسية المعلومات بالنسبة للعمليات الأمنية والعسكرية، أهمية المعلومات في سياق العلاقات الدولية، ومدى خطورة استخدام هذه المعلومات من قبل جهات معادية. كلما زادت حساسية وتأثير المعلومات، ارتفعت درجة سريتها، بما يضمن حماية المصالح الوطنية والعمليات الاستراتيجية.

9.2. معايير الزمن في التصنيف

تلعب المدة الزمنية دوراً محورياً في تصنيف المعلومات، حيث يتم تحديد فترة سرية المعلومات وفقاً لحساسيتها الزمنية. بعض المعلومات قد تكون شديدة الخطورة إذا تم تسريبها فوراً، لكنها تفقد قيمتها بمرور الوقت، بينما توجد معلومات أخرى تحتفظ بحساسيتها لعقود، مثل الخطط الاستراتيجية طويلة المدى أو اتفاقيات التعاون الدفاعي، ما يستوجب تصنيفاً طويلاً الأمد.

9.3. الفئات الأساسية لتصنيف المعلومات

تنقسم المعلومات ضمن استراتيجيات الأمن الوطني إلى أربع فئات رئيسية:

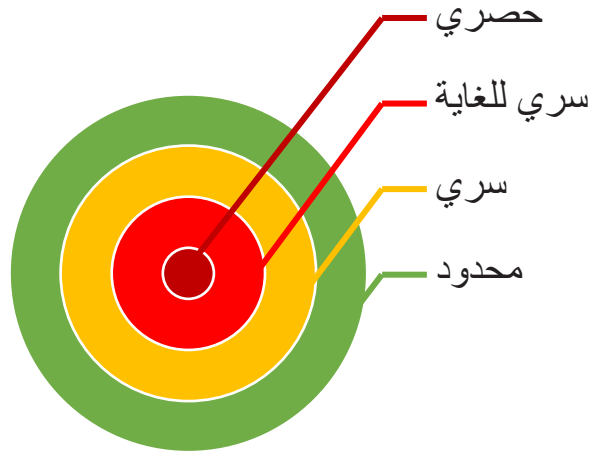
- أ. معلومات علنية/ معلومات متاحة للجمهور، لا يشكل نشرها أي تهديد للأمن الوطني.
- ب. معلومات محمية/ معلومات تتعلق بإدارة مؤسسات الدولة، لا تشكل تهديداً مباشراً لكن يجب حمايتها لضمان سير العمل.
- ج. معلومات سرية/ معلومات تتعلق بالخطط الأمنية والتقنيات المستخدمة، قد يؤدي تسريبها إلى إضعاف القدرات الأمنية.
- د. معلومات شديدة السرية/ معلومات تشمل تفاصيل العمليات العسكرية والاستخبارية، تسريبها قد يسبب كارثة أمنية، ويجب أن تبقى محصورة ضمن نطاق ضيق للغاية.

9.4. مستويات السرية

يتم تصنيف المعلومات وفق مستويات محددة لضمان التعامل معها بحذر شديد، وتشمل:

- أ. مستوى "محدود"/ معلومات يمكن مشاركتها داخل مؤسسات الدولة مع قيود على النشر.

- ب. مستوى "سري" / معلومات تتطلب موافقة مسبقة من الجهات العليا قبل الاطلاع عليها.
- ج. مستوى "سري للغاية" / معلومات مقيدة بالقيادات العليا فقط، تتعلق بالأمن القومي والخطط الاستراتيجية.
- د. مستوى "حصري" أو "Top Secret" / معلومات بالغة الحساسية، لا يطلع عليها سوى عدد محدود من القادة، وتشمل العمليات الاستخبارية والعسكرية الحرجة.



شكل (16) مستويات السرية

9.5. آليات التعامل مع كل مستوى من المعلومات

لكل مستوى من مستويات السرية ضوابط صارمة للوصول:

- أ. مستوى محدود / يتطلب توقيع تعهدات بعدم النشر قبل الاطلاع.
- ب. مستوى سري / يتطلب ترخيصاً رسمياً من الجهة المعنية، مع مراقبة مستمرة.
- ج. مستوى سري للغاية / يتطلب موافقة خطية من أعلى المستويات القيادية، مع وجود سجل مفصل بالاطلاع.
- د. مستوى حصري / يتطلب إشرافاً مباشراً من أعلى قيادة أمنية، مع تسجيلات إلكترونية وتحقيق أمني دوري لضمان عدم التسريب.

9.6. آليات تخزين المعلومات وحمايتها

يتم تخزين المعلومات وفقاً لمستوى سريتها وكالاتي:

- أ. المعلومات العلنية والمحمية/ تخزين في أنظمة مؤمنة لكن متاحة داخلياً.
- ب. المعلومات السرية/ تخزين في خوادم مشفرة ومراقبة على مدار الساعة.
- ج. المعلومات شديدة السرية والحصرية/ تخزين في أنظمة معزولة عن الإنترنت، مع بروتوكولات متعددة للتحقق من الهوية، ورقابة مستمرة باستخدام الذكاء الاصطناعي للكشف عن أي اختراق محتمل.

9.7. آليات الإبلاغ عن انتهاكات تصنيف المعلومات

تشمل آليات الإبلاغ عن أي انتهاك لتصنيف المعلومات إنشاء وحدة متخصصة تتلقى التقارير بسرية تامة، تحقق فيها، وتصدر توصيات فورية للإصلاح. يتم توفير قنوات آمنة للإبلاغ الداخلي، مع فرض عقوبات صارمة على كل من يثبت تورطه في انتهاك قواعد التصنيف، لضمان الردع والحفاظ على الأمن الوطني.

الفصل الخامس

إدارة المخاطر والتحديات المحتملة

- اولا/ إدارة المخاطر والتحديات المحتملة لأستراتيجية الامن الوطني العراقي
1. التحديات السياسية والجيو سياسية
 2. التحديات الاقتصادية
 3. التحديات الأمنية والعسكرية
 4. التحديات البيئية والصحية
 5. التحديات الديموغرافية والاجتماعية
- ثانيا/ آليات إدارة المخاطر والاستجابة للأزمات
1. أنظمة الإنذار المبكر وتحليل المخاطر
 2. استخدام أدوات مثل SWOT وتحليل بورتر لفهم التهديدات الخارجية والداخلية.
 3. خطط الطوارئ والتدخل السريع
 4. إدراج استراتيجيات للأزمات غير التقليدية
 5. إنشاء مركز وطني لإدارة الأزمات والطوارئ يعمل على مدار الساعة .
 6. تقييم الأداء وتحديث الخطط الاستراتيجية
 7. المراجعة الدورية للاستراتيجية
 8. استخدام مؤشرات الأداء الرئيسية (KPIs) لقياس التقدم في كل محور استراتيجي.

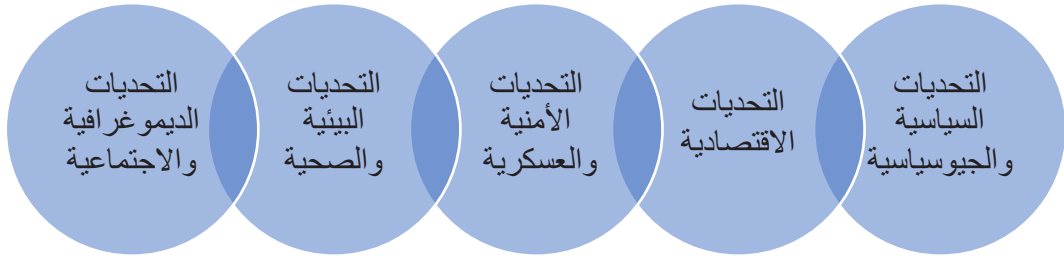
الفصل الخامس

إدارة المخاطر والتحديات المحتملة

اولاً/ إدارة المخاطر والتحديات المحتملة لأستراتيجية الامن الوطني العراقي

تتطلب إدارة المخاطر والتحديات المحتملة لأستراتيجية الامن الوطني العراقي اهتماماً كبيراً بالتحديات السياسية والجيوستراتيجية التي تواجه العراق، حيث يشكل استمرار التدخلات الخارجية تهديداً مباشراً للاستقلال السياسي للعراق. ومن هنا تأتي أهمية إدارة المخاطر في استراتيجيات الأمن الوطني كوسيلة لإيجاد استراتيجيات ديناميكية قادرة على التكيف مع التحديات السياسية والجيوستراتيجية المتصاعدة.

تتجلى أهمية إدارة المخاطر في استراتيجيات الأمن الوطني في تأثير التدخلات الخارجية والنزاعات الإقليمية على الاستقرار والسيادة الوطنية. بالإضافة إلى الانقسامات الداخلية والصراعات السياسية التي تعرقل الوحدة الوطنية وتهدد الاستقرار السياسي والاجتماعي. هذا يشير إلى أهمية اعتماد إدارة المخاطر كأداة استراتيجية للتصدي لهذه التحديات وضمان الأمن الوطني.



شكل (17) ابرز المخاطر والتحديات المحتملة لأستراتيجية الامن الوطني العراقي

1. التحديات السياسية والجيوستراتيجية

يشكل استمرار محاولات التدخلات الخارجية في الشؤون الداخلية للعراق تهديداً مباشراً لاستقلاله السياسي وسيادته الوطنية، وفي ظل تصاعد الأزمات الإقليمية والعالمية، يحتاج العراق إلى استراتيجيات ديناميكية قادرة على التكيف مع المستجدات والانقسامات الداخلية بين المكونات الطائفية والعرقية تعرقل الوحدة الوطنية وتؤثر سلباً على الاستقرار السياسي والاجتماعي، حيث يجب أن تتضمن هذه الاستراتيجيات تحالفات إقليمية ودولية قوية تدعم العراق في مواجهة التحديات السياسية الخارجية، بالإضافة إلى بناء قدرات الدفاع والأمن الوطني لحماية السيادة الوطنية، وتعزيز القدرة الدبلوماسية

للعراق في التعامل مع الجهات الخارجية وتحقيق المصالح الوطنية بما يحقق الاستقرار السياسي والاقتصادي للبلاد.

1.1. التدخلات الخارجية والنزاعات الإقليمية

تشكل التدخلات الخارجية والصراعات الإقليمية تهديدا مباشرا للاستقلال السياسي للعراق وسيادته الوطنية. لذا يقتضي على استراتيجية الأمن الوطني العراقي أن تتعامل بشكل فعال مع هذه التحديات وتطور آليات للحد من تأثيرها على الأمن والاستقرار.

1.2. الانقسامات الداخلية والصراعات السياسية

تعرق الانقسامات الداخلية بين المكونات الطائفية والعرقية الوحدة الوطنية وتؤثر سلبا على الاستقرار السياسي والاجتماعي، لذا ينبغي لاستراتيجية الأمن الوطني أن تتضمن جهودا فعالة للتعامل مع هذه الانقسامات والعمل على تعزيز الوحدة الوطنية والسلم الاجتماعي.

حيث عانى العراق من انقسامات داخلية بين مكوناته المختلفة، مما يؤثر على الوحدة الوطنية ويهدد السلم الاجتماعي. تلك الانقسامات تعرق جهود تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي، لأنها تزيد من التوترات بين الأطياف السياسية والمجتمعية وتقوض الثقة بين السكان، وهذا بدوره يؤثر سلباً على القدرة على بناء استراتيجية أمنية وطنية فعالة تستند إلى وحدة الشعب والمؤسسات. لذا يشكل إدارة هذه الانقسامات والعمل على تعزيز الوحدة الوطنية يعد من أبرز التحديات التي يواجهها العراق في إطار استراتيجيته الأمنية.

2. التحديات الاقتصادية

تواجه الاستراتيجية الوطنية العراقية العديد من التحديات الاقتصادية المتوقعة التي تؤثر بشكل مباشر على الأمن والاستقرار في البلاد، بما في ذلك انخفاض أسعار النفط، وضعف البنية التحتية، وارتفاع معدلات البطالة. تشمل هذه التحديات الاقتصادية تأثيرات سلبية على الاستثمارات المحلية والأجنبية، مما يعيق جهود التنمية ويزيد من الضغوط الاجتماعية. كما أن الركود الاقتصادي العالمي قد يؤثر سلباً على قدرة العراق على جذب الاستثمارات، مما يزيد من احتمالية تفاقم الأزمات المالية ويقلل من الخيارات المتاحة لتحسين البنية التحتية. هذا يمكن أن يؤدي إلى تفاقم الفقر وزيادة معدلات البطالة، مما يعكس التحديات الاقتصادية التي يواجهها العراق في سياق استراتيجيته للأمن الوطني. وبالتالي، فإن إدارة هذه التحديات الاقتصادية تعتبر ضرورية لضمان استقرار الأمن الوطني وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات المستقبلية، لذلك يجب على الحكومة العراقية تطوير استراتيجيات فعالة لتعزيز النمو الاقتصادي وتحسين مستوى المعيشة، مما

يساهم في تحقيق الاستقرار الأمني. ومن المهم أيضاً تحديد القطاعات الاقتصادية الحيوية التي يمكن أن تلعب دوراً رئيسياً في مواجهة التحديات المستقبلية.

2.1. تقلبات أسعار النفط والاعتماد المفرط عليه

يعتمد الاقتصاد العراقي بشكل مفرط على النفط، حيث يشكل النفط ما يقارب من 90% من إيرادات العراق، مما يجعل الاقتصاد عرضة للأزمات الاقتصادية. هذا الاعتماد الكبير يجعل العراق عرضة لتقلبات أسعار النفط العالمية التي قد تؤثر سلباً على الاقتصاد الوطني وقدرته على تحقيق الاستقرار الاقتصادي والنمو المستدام. إن هذه التقلبات قد تؤدي إلى انخفاض الإيرادات الحكومية، مما يفرض ضغوطاً إضافية على الميزانية العامة ويعوق تنفيذ المشاريع التنموية الحيوية. وبالتالي، يجب على العراق اتخاذ تدابير فعالة لتنويع مصادر الإيرادات وتقليل الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للدخل. إذ يمكن تحقيق ذلك من خلال استكشاف قطاعات جديدة مثل السياحة والزراعة والتكنولوجيا. كما ينبغي تعزيز الشراكات مع القطاع الخاص والدول الأخرى لتنمية الاقتصاد ودعم المشاريع التي تقلل من الاعتماد على النفط. كما يمكن العمل على استثمار الموارد البديلة مثل الطاقة المتجددة وتكنولوجيا المعلومات لمواجهة التحديات الاقتصادية الناجمة عن تقلبات السوق. هذه الشراكات ستساهم في تعزيز الاستقرار الاقتصادي وتقليل المخاطر المرتبطة بتغيرات أسعار النفط.



شكل (18) جدول يوضح متوسط سعر النفط اوبك لعشر عوام

المصدر: CNBC عربية. "على مدار آخر 10 سنوات .. كم بلغ متوسط سعر برميل نفط أوبك؟". 24 نوفمبر 2023، <https://www.cnbcarabia.com/infographic/872/2023/24/11>

2.2. البطالة والفقر وتأثيرهما على الاستقرار

تعتبر مشكلة البطالة من أبرز التحديات التي تواجه العراق حيث تشهد معدلات تراكمية قادمة وخاصة بين الشباب، مما يؤثر سلباً على الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي. بالإضافة إلى ذلك، يزيد ارتفاع معدلات الفقر وتفاوت توزيع الثروات من حدة الأزمات الاجتماعية والسياسية في البلاد، مما يزيد من التوتر والانقسامات الداخلية ويعرقل تحقيق الوحدة الوطنية. ووجود هذه الظواهر يؤثر على الاستقرار والتنمية المستدامة في مختلف المجالات. يعود ذلك جزئياً إلى سوء توزيع الثروات، حيث يعاني البعض من قلة الفرص الاقتصادية، بينما يتركز الثروة لدى القلة الأخرى. بالإضافة إلى ذلك، الفساد الإداري يسهم في تفاقم الوضع، حيث يؤثر سلباً على الفرص المتاحة ويعيق النمو الاقتصادي. يجب وضع استراتيجيات فعالة لتحسين توزيع الثروات ومكافحة الفساد من أجل تقليل معدلات البطالة وتقليل نسب الفقر في العراق. يتطلب ذلك تعزيز السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي تستهدف توفير فرص عمل جديدة وتعليم مهارات متناسبة مع احتياجات السوق. كما يجب العمل على تعزيز الدعم الاجتماعي للفئات الأكثر تضرراً، مما يسهم في تحسين مستوى المعيشة ويقلل من مستويات الفقر. إضافة إلى

ذلك، من الضروري زيادة فرص العمل وتعزيز التعليم المهني، مما يسهم في تقليل معدلات البطالة وبالتالي تحسين الاستقرار الاجتماعي.

يؤثر ضعف القوة الشرائية نتيجة البطالة والفقر على استقرار السوق المحلي. ويؤدي الى ارتفاع معدلات البطالة والزيادة في نسب الفقر، مما يؤثر بشكل سلبي على استقرار السوق المحلي. يؤدي انخفاض الدخل للأسر إلى تراجع في قدرتهم على الانفاق، مما ينعكس سلباً على حركة الأعمال والاقتصاد بشكل عام. هذا يجعل من الضروري وضع استراتيجيات لتخفيف البطالة والفقر وتعزيز القدرة الشرائية للمواطنين للمساهمة في تعزيز الاستقرار الاقتصادي. لذلك، يتوجب على الحكومة العمل على تطوير برامج تعليمية وتدريبية تهدف إلى تحسين مهارات القوى العاملة، مما يسهم في تقليل نسب البطالة ويزيد من القدرة الشرائية. كما ينبغي تعزيز الشراكات مع القطاع الخاص لتوفير فرص عمل جديدة، مما يساهم في رفع مستوى دخل الأفراد وتحسين الظروف المعيشية.

3. التحديات الأمنية والعسكرية

تواجه استراتيجية الأمن الوطني العراقي العديد من التحديات الأمنية والعسكرية التي تؤثر على استقرار البلاد وفعالية هذه الاستراتيجية، بما في ذلك تهديدات التنظيمات الإرهابية، والصراعات الطائفية، والاضطرابات السياسية الداخلية. تشمل هذه التحديات أيضاً ضعف التنسيق بين الأجهزة الأمنية، ونقص الموارد البشرية والتقنية اللازمة لمواجهة هذه التهديدات. كما أن انتشار الفساد داخل المؤسسات الأمنية يعد عتبة رئيسية تحول دون تحقيق الأهداف المرجوة. هذا الفساد يضعف من قدرة الأجهزة الأمنية على مواجهة التحديات المتزايدة، مما يؤدي إلى تفاقم الأوضاع الأمنية في العراق. نتيجة لذلك، تتزايد فرص حدوث هجمات إرهابية، مما يؤثر سلباً على استقرار البلاد ويزيد من المخاطر التي تواجهها الحكومة العراقية في تطبيق استراتيجيات الأمن الوطني.

3.1. ظاهرة الإرهاب والتهديدات السيبرانية

تشكل ظاهرة الإرهاب والتهديدات السيبرانية واحدة من أبرز التحديات الجسيمة التي تواجه كافة الدول وبالاخص في الشرق الاوسط ، إذ تساهم هذه التهديدات بشكل كبير في زعزعة الاستقرار الأمني وتعطيل جهود التنمية المستدامة التي تنحو نحو تحقيقها البلاد. وتمثل هذه التهديدات تحديات متعددة، بدءاً من العمليات الإرهابية التي تستهدف المؤسسات الحكومية والبنية التحتية، وصولاً إلى الهجمات السيبرانية التي تستهدف البيانات الحساسة والأنظمة الإلكترونية. لذا، يتطلب التصدي لهذه الظواهر تطوير استراتيجيات فعالة تدمج بين الجهود الأمنية التقليدية والتكنولوجيا الحديثة، مما يسهم في تعزيز القدرة على مواجهة المخاطر وتعزيز الأمن الوطني. يمكن أن تشمل هذه الاستراتيجيات تعزيز التعاون

بين الوكالات الحكومية المختلفة والقطاع الخاص، وكذلك تحسين التدريب والتوعية للأفراد في مجال الأمن السيبراني، لضمان التصدي الفعال لهذه التهديدات .

3.2. انتشار الجرائم المنظمة والعابرة للحدود

تظل الجماعات الإرهابية والخلايا النائمة تهديداً مستمراً للأمن والاستقرار، تشكل هذه الجماعات التهديد الأكبر للأمن الوطني العراقي، حيث تنفذ عمليات إرهابية وتهديدات مستمرة تؤثر على الحياة اليومية للمواطنين وتعرض استقرار البلاد للخطر. بالإضافة إلى ذلك، فإن وجود الميليشيات غير الخاضعة لسيطرة الدولة يعرقل الجهود الأمنية ويزيد من التوتر السياسي والاجتماعي في المجتمع العراقي. هذا الوضع يعقد من قدرة الحكومة على تنفيذ الاستراتيجيات الأمنية الفعالة، مما يستدعي ضرورة إعادة النظر في السياسات الحالية وتعزيز التعاون بين المؤسسات الأمنية المختلفة. ويجب على الحكومة العمل على تطوير آليات فعالة لتقييم المخاطر والتحديات الأمنية، بحيث يمكن لها اتخاذ قرارات مبنية على أسس علمية وواقعية.

3.3. اختراقات الحدود العراقية وانتشار الجريمة المنظمة

تواجه دولة العراق تحديات كبيرة في مجال إدارة الحدود ومكافحة انتشار الجريمة المنظمة، حيث تعاني المناطق الحدودية من الحاجة الى تعزيز البنية الأمنية وتحكم عابر للحدود، للحيلولة دون انتشار الجرائم المنظمة وتسلسل العناصر الإرهابية والمهربين وهذا يقتضي اتخاذ إجراءات عاجلة لتعزيز البنية الأمنية في مناطق الحدود وتعزيز التعاون مع الدول المجاورة لمكافحة الجريمة المنظمة وتأمين الحدود بشكل فعال .

تُعتبر الحدود نقاط ضعف استراتيجية، حيث تسهم الظروف الأمنية الهشة في تسهيل الأنشطة الإجرامية المنظمة وزيادة التهديدات على الأمن الوطني. إن هذه الوضعية تساهم في زيادة نشاط الجماعات المسلحة والجريمة المنظمة، مما يؤدي إلى تفاقم الأزمات الإنسانية والاقتصادية في المناطق الحدودية، ويؤدي هذا بدوره إلى تفشي الفوضى وانعدام الأمن في تلك المناطق، هو ما يستدعي اتخاذ إجراءات عاجلة لتعزيز البنية الأمنية وتفعيل التعاون بين الجهات الأمنية المختلفة.

من الضروري أن يتم تعزيز التنسيق بين القوات الأمنية والجهات الحكومية المحلية لضمان استقرار المنطقة وتحقيق السلام الدائم، وتعزيز القدرات الاستخباراتية لرصد الأنشطة غير القانونية، للاسهام في تقليل التهديدات الأمنية وتعزيز الثقة بين المواطنين والسلطات. فضلا عن ذلك، ينبغي تطوير برامج توعية للمواطنين حول كيفية التعرف على الأنشطة المشبوهة والإبلاغ عنها، مما يساهم في تعزيز

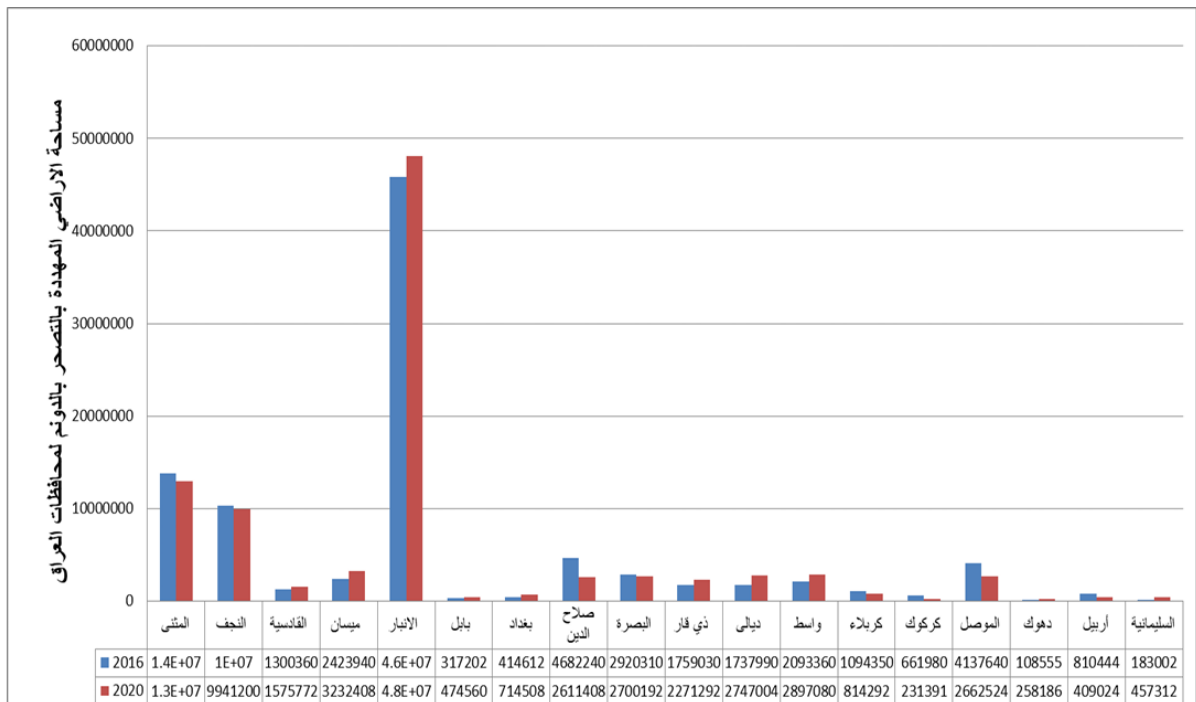
التعاون بين المجتمع والجهات الأمنية، وتقليل معدل الجريمة المنظمة، مما يعزز من الأمن والاستقرار في المناطق الحدودية.

4. التحديات البيئية والصحية

تعتبر التحديات البيئية والصحية من العوامل الرئيسية التي تؤثر على استراتيجية الأمن الوطني العراقي، حيث تساهم التغيرات المناخية والتلوث البيئي في تفاقم الأزمات الصحية والاجتماعية. إن هذه التحديات تتطلب استراتيجيات متكاملة للتخفيف من آثارها، بما في ذلك تعزيز الوعي البيئي والصحي لدى المجتمع، وتطوير السياسات العامة التي تضمن استدامة الموارد الطبيعية وتحسين جودة الحياة. كما يجب أن تشمل هذه الاستراتيجيات تعزيز التعاون بين مختلف الجهات الحكومية وغير الحكومية، من أجل تطوير برامج فعالة تهدف إلى تحسين الصحة العامة وتقليل الأضرار البيئية. يقتضي أن تُعزز هذه البرامج من خلال البحث العلمي والتقييم المستمر لنتائجها، مما يساهم في تعزيز الوعي البيئي والصحي لدى المجتمع. كما ينبغي أن تشمل البرامج التوعية بأهمية التصدي للتحديات البيئية والصحية وتأثيرها على الأمن الوطني، مما يعزز من قدرة المجتمع على مواجهة هذه التحديات.

4.1. ندرة المياه والتغيرات المناخية

يواجه العراق أزمة مائية حادة نتيجة انخفاض تدفق الأنهار والتغيرات المناخية، مما يهدد الأمن الغذائي والبيئي. هذا الانخفاض في تدفق الأنهار قد يؤدي إلى نقص مياه الشرب والري، مما يؤثر على القطاعات الزراعية والبيئية في العراق. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يؤدي ذلك إلى نقص الإمدادات الغذائية وارتفاع الأسعار، مما يهدد الأمن الغذائي للسكان، مما يستدعي اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لهذه الأزمة المائية، من خلال تطوير استراتيجيات لإدارة الموارد المائية وتبني سياسات تعزز التنمية المستدامة وتحسين جودة الحياة في العراق. بالإضافة إلى ذلك، يجب تعزيز التعاون بين مختلف المؤسسات الحكومية وغير الحكومية لضمان تحقيق الأهداف المنشودة، والتي تشمل العمل على رفع الوعي المجتمعي حول أهمية إدارة الموارد المائية وكيفية التعامل مع التحديات البيئية التي تواجه العراق. علاوة على ذلك، ينبغي تعزيز التعاون بين الحكومة والمجتمع المدني لتحقيق أهداف إدارة المخاطر، مما يساهم في تعزيز الأمن الوطني والاستدامة البيئية. كما ينبغي وضع آليات فعالة لمراقبة المخاطر وتقييم التحديات بصفة دورية، بالإضافة إلى تحسين التواصل بين مختلف الجهات المعنية لضمان استجابة سريعة وفعالة، إضافة إلى وجوب تحديد المسؤوليات بوضوح لكل جهة معنية، وتطوير استراتيجيات استباقية للتصدي للمخاطر المحتملة، مما يساهم في تعزيز الأمن الوطني وتحقيق الاستقرار



شكل (19) جدول يوضح مساحة الاراضي المهددة بالتصحّر بالدونم لمحافظة العراق
المصدر: الدباغ، دعاء فلاح (2022). نسبة الاراضي المتصحرة والمهددة بالتصحّر في العراق لسنتين (-2022
2016). دائرة البحوث ، قسم البحوث والدراسات النيابية ، مجلس النواب العراقي.

4.2. يعاني العراق من تدهور البيئة نتيجة التصحر وتلوث المياه والتربة، مما يؤثر بشكل سلبي على

جودة الحياة للمواطنين ويهدد الإنتاج الزراعي. تزايد مشكلة التصحر يقلص مساحات الأراضي الصالحة للزراعة، بينما يؤدي تلوث المياه والتربة إلى تقليل الإنتاجية الزراعية. من المهم وضع استراتيجيات للحد من التصحر وتلوث البيئة والحفاظ على موارد المياه والأراضي لضمان استدامة الإنتاج الزراعي وتحسين جودة الحياة، وتشمل هذه الاستراتيجيات: تعزيز التشجير، وتطبيق أساليب الزراعة المستدامة، وزيادة الوعي البيئي بين المجتمعات المحلية. كما ينبغي التعاون بين الحكومة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني لتحقيق هذه الأهداف. بالإضافة إلى تطوير استراتيجيات فعالة لمواجهة آثار التصحر والتلوث، وتعزيز الوعي البيئي بين المواطنين. من خلال تنفيذ برامج توعية شاملة تشمل المدارس والجامعات ووسائل الإعلام، بالإضافة إلى التعاون مع المنظمات غير الحكومية لتعزيز الممارسات المستدامة

4.3. الأوبئة والكوارث الصحية وتأثيرها على الأمن الوطني

يشكل انتشار الأوبئة ووقوع الكوارث الصحية تهديداً كبيراً على الأمن الوطني العراقي. يتطلب الموضوع اهتماماً وخطط طوارئ محددة لمواجهة أي تفشٍ أو كارثة صحية قد تؤثر على سلامة وأمن المواطنين، لذا فإن إقامة مركز وطني لمراقبة الأوبئة وتعزيز التعاون مع المنظمات الصحية الدولية سيكون ضرورياً للتصدي للأوبئة والكوارث الصحية بفعالية وحماية الأمن الوطني.

4.3.1. الأوبئة والكوارث الصحية

من الأولوية القصوى تطوير خطط طوارئ شاملة لمواجهة الأوبئة والكوارث الصحية بشكل فعال، بما في ذلك تعزيز البنية التحتية الصحية وتحسين القدرة على التصدي للأزمات الصحية الطارئة، من خلال إنشاء مركز وطني لمراقبة الأوبئة والتنسيق مع المنظمات الصحية الدولية لضمان استجابة سريعة ومنسقة في حالة الكوارث الصحية. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي وضع خطط محددة لتدريب الكوادر الطبية والصحية وتأهيلها للتعامل مع الأوبئة والكوارث الصحية، وتوفير الدعم المالي واللوجستي لتأمين المستلزمات الطبية الضرورية والأدوية الطارئة. هذا بالإضافة إلى تحسين الوعي العام والتثقيف الصحي للحد من انتشار الأوبئة والكوارث الصحية في المجتمع. علاوة على ذلك ينبغي تعزيز جهود التعاون بين المؤسسات الصحية الحكومية وغير الحكومية لتوفير موارد إضافية وتعزيز القدرة على الاستجابة السريعة.

4.3.2. إنشاء مركز وطني لمراقبة الأوبئة والتنسيق مع المنظمات الصحية الدولية.

يعتبر إنشاء مركز وطني لمراقبة الأوبئة والتنسيق مع المنظمات الصحية الدولية خطوة حيوية في تعزيز الاستراتيجية الصحية والأمنية للعراق، إذ يمكن لهذا المركز أن يلعب دوراً حيوياً في التصدي للأوبئة والكوارث الصحية من خلال رصد الوضع الوبائي واتخاذ التدابير الوقائية اللازمة. كما يمكن له أيضاً أن يعمل على تعزيز التنسيق مع المنظمات الصحية الدولية مثل منظمة الصحة العالمية لضمان استجابة فعالة وسريعة في حالات الطوارئ الصحية. سيساعد هذا التنسيق في تحسين فعالية برامج مكافحة الأوبئة ورفع مستوى الوعي الصحي بين المجتمعات المحلية، مما يؤدي إلى تعزيز قدرة العراق على التعامل مع التهديدات الصحية المستقبلية. كما سيتمكن هذا المركز من جمع البيانات وتحليلها بشكل دوري، مما يسهل اتخاذ القرارات السريعة والفعالة في حالات الطوارئ الصحية. بالإضافة إلى ذلك، سيساهم المركز في تعزيز التنسيق بين الجهات الحكومية والمنظمات الصحية الدولية، مما يؤدي إلى استجابة أكثر فعالية وشمولية للأوبئة المحتملة. سيتيح هذا التنسيق من تبادل المعلومات الحيوية والموارد اللازمة لمواجهة الأزمات الصحية، مما يعزز القدرة على الاستجابة السريعة ويقلل من تأثير الأوبئة على المجتمع.

5. التحديات الديموغرافية والاجتماعية

تشهد دولة العراق تحديات ديموغرافية واجتماعية متعددة تؤثر على الاستقرار والأمن الوطني. منها النزوح الداخلي التي تشكل تحدياً كبيراً لاستقرار المناطق الحضرية والريفية. كما يتسبب التفاوت الاجتماعي وارتفاع معدلات الفقر في تهديد التماسك الاجتماعي وتعقيد الوضع الديموغرافي. إن مواجهة هذه التحديات تتطلب العمل على تنفيذ استراتيجيات شاملة لإدارة الهجرة والنزوح بشكل مستدام، بالإضافة إلى تعزيز التواصل والتضامن الاجتماعي. كما يتطلب الأمر تعزيز الاستقرار الاقتصادي وتوفير فرص العمل للشباب، مما يساهم في تقليل معدلات الهجرة والنزوح. فضلاً عن صياغة خطط واضحة للتعامل مع التحديات السكانية، مثل شيخوخة السكان وزيادة معدلات الولادة في بعض المناطق، لضمان تحقيق التوازن الاجتماعي، إضافة إلى خطط لتحسين التعليم والتوظيف لتعزيز التماسك الاجتماعي وتقليل التوترات بين الفئات المختلفة في المجتمع.

5.1. الهجرة غير الشرعية والنزوح الداخلي

تشكل الهجرة غير المنظمة والنزوح الداخلي تحدياً كبيراً للأمن الوطني في العراق، حيث تؤدي إلى تدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في المناطق المستقبلية للنازحين والمهاجرين. كما تفاقم الهجرة

غير الشرعية من التوترات والصراعات الداخلية وتضعف الوحدة الوطنية. بالنسبة للنازحين الداخليين، فإنهم يحتاجون إلى دعم مستدام وحلول شاملة تضمن عودتهم الآمنة والكرامة إلى ديارهم، وتعزيز اندماجهم في المجتمع المضيف بشكل يحفظ كرامتهم وحقوقهم. ومن الضروري أن تتعاون الحكومة مع المنظمات غير الحكومية والمجتمع الدولي لتوفير الاحتياجات الأساسية مثل التعليم والرعاية الصحية، مما يساهم في تحسين وضعهم الاجتماعي والاقتصادي. كما يجب أن تُعزز هذه الخطوات من خلال دعم برامج إعادة الإدماج للنازحين، لضمان استقرار المجتمعات المتضررة وتعزيز الأمن الوطني.

تعتبر الهجرة غير المنظمة والنزوح الداخلي تحديين رئيسيين يواجهان العراق، حيث تؤدي هذه الظاهرة إلى عدم استقرار المناطق الحضرية والريفية، مما يعمق الضغوط على البنية التحتية ويزيد من الحاجة إلى توفير الخدمات الأساسية للمجتمعات المتأثرة. وتنتج هذه الهجرة غير المنظمة عن أسباب متعددة مثل النزاعات والفقر المدقع ونقص الفرص الاقتصادية والسياسية، مما يتطلب استراتيجيات فعالة لإدارة هذا التحدي من خلال تقديم الدعم والحماية للمهاجرين والنازحين وتعزيز الاستقرار في المناطق المحلية. وعلى الرغم من الجهود المبذولة في هذا الصدد، فإن هناك حاجة ملحة لتطوير سياسات شاملة تشمل تحسين الظروف المعيشية في المناطق الأصلية للمهاجرين، وتعزيز فرص العمل، وتوفير التعليم والخدمات الأساسية. كما ينبغي تكثيف التعاون بين الحكومة المحلية والمنظمات غير الحكومية لضمان تحقيق نتائج إيجابية تساهم في تعزيز استقرار المجتمعات المتأثرة. إضافةً إلى ذلك، يجب أن تُعزز الجهود التعليمية والتوعوية حول مخاطر الهجرة غير المنظمة، مما يساهم في تمكين الأفراد من اتخاذ قرارات مستنيرة. كما ينبغي أن تتضمن هذه الجهود تعزيز الشراكة بين المجتمع المدني والحكومة لضمان توفير المعلومات الصحيحة والدعم اللازم للأفراد المعرضين لمخاطر الهجرة غير المنظمة.

5.2. التفاوت الاجتماعي وتأثيره على الوحدة الوطنية

يشكل التفاوت الاجتماعي والاقتصادي تحدياً كبيراً على الوحدة الوطنية في العراق، حيث يؤدي ارتفاع معدلات الفقر وعدم التوزيع العادل للثروات إلى تفاقم الانقسامات الاجتماعية. ويزيد هذا الوضع من الاحتقان والاستقطاب في المجتمع، مما يعيق تحقيق الوحدة الوطنية والاستقرار الاجتماعي. ولتجاوز هذا التحدي، ينبغي تبني سياسات توزيعية تهدف إلى تقليل التفاوت الاجتماعي والاقتصادي وتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال تعزيز فرص العمل والتنمية الشاملة في جميع أنحاء العراق. ويجب أن تشمل هذه السياسات تحسين البنية التحتية والخدمات العامة، وتوفير الدعم للفئات الأكثر ضعفاً في

المجتمع، مما يسهم في تعزيز التماسك الاجتماعي وتقليل الفجوات بين مختلف المكونات. كما يجب أن تتضمن هذه السياسات تعزيز التعليم والتدريب المهني، مما يسهم في رفع مستوى الوعي لدى المواطنين حول أهمية الوحدة الوطنية والتعايش السلمي. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن يتم تعزيز البرامج الثقافية والاجتماعية التي تهدف إلى نشر قيم التعايش والاحترام المتبادل بين مختلف فئات المجتمع، مما يساعد في تقوية الروابط الاجتماعية وتعزيز الوحدة الوطنية. كما يجب العمل على تعزيز التعليم الذي يركز على أهمية التنوع الثقافي ودوره في بناء مجتمع متماسك، مع التركيز على إرساء مبادئ العدالة الاجتماعية والمساواة بين جميع المواطنين، مما يسهم في تحقيق استقرار أكبر للوحدة الوطنية.

5.3. ارتفاع معدلات الفقر والتفاوت في توزيع الثروات يهدد التماسك الاجتماعي.

يهدد ارتفاع معدلات الفقر والتفاوت في توزيع الثروات التماسك الاجتماعي في العراق، حيث يعاني العديد من الأفراد من نسب عالية من البطالة وتزايد الفقر بسبب سوء توزيع الثروات والفساد الإداري، مما يؤثر سلباً على الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي. كما ينعكس ذلك على ضعف القوة الشرائية للمواطنين ويؤدي إلى تفاقم الانقسامات الاجتماعية. يجب اتخاذ إجراءات فعالة لتحسين توزيع الثروات ومكافحة الفساد الإداري بغية تحقيق العدالة الاجتماعية وضمان التماسك الاجتماعي في العراق. ويجب أن تشمل هذه الإجراءات تعزيز التعليم والتدريب المهني، حيث أن تحسين المهارات يسهم في خلق فرص عمل جديدة ويقلل من معدلات الفقر. كما ينبغي تعزيز الشفافية في إدارة الموارد العامة وتوزيعها بشكل عادل بين جميع فئات المجتمع. كما ينبغي أيضاً تحسين آليات الرقابة والمحاسبة لضمان عدم استغلال الموارد العامة من قبل بعض الفئات على حساب الآخرين، مما يساهم في تحقيق العدالة الاجتماعية وتعزيز التماسك في المجتمع. ويجب أن تكون هذه الآليات شفافة وشاملة، مما يعزز الثقة بين المجتمع والحكومة ويساعد في تقليل الفقر. أيضاً، ينبغي تشجيع البرامج التنموية التي تستهدف الفئات الأكثر ضعفاً لضمان توزيع عادل للموارد. هذا سيساهم في تحسين الظروف المعيشية للفئات المستضعفة، مما يعزز التماسك الاجتماعي ويقلل من التوترات الناتجة عن التفاوت في توزيع الثروات.

5.4. الانقسامات الطائفية والعرقية تعرقل تحقيق العدالة الاجتماعية.

عانى العراق من الانقسامات الطائفية والعرقية التي أثرت بشكل كبير على تحقيق العدالة الاجتماعية. فقد أدت هذه الانقسامات إلى تفشي التوترات الاجتماعية، مما عرقل جهود الحكومة في بناء مجتمع متماسك. ويؤثر على الوحدة الوطنية ويهدد السلم الاجتماعي. تعرقل الانقسامات الداخلية بين المكونات الطائفية والعرقية الوحدة الوطنية وتؤثر سلباً على الاستقرار السياسي والاجتماعي. هذا الانقسام يؤدي إلى تفشي الفساد وسوء توزيع الموارد، مما يزيد من الفجوة بين مختلف الفئات الاجتماعية ويعوق

تحقيق العدالة الاجتماعية. هذا الوضع يؤدي أيضاً إلى تقشي التوترات الاجتماعية، مما يعقد عملية بناء الثقة بين مختلف المكونات الاجتماعية ويزيد من حدة الصراعات الداخلية، وبالتالي فإن معالجة هذه الانقسامات تعتبر خطوة أساسية نحو تحقيق العدالة الاجتماعية. لذا، ينبغي على الحكومة العراقية تبني استراتيجيات فعالة لتعزيز الحوار بين الطوائف المختلفة، وتطوير برامج للإدماج الاجتماعي تساهم في تقليل الفجوات بين المجتمعات المختلفة. كما ينبغي أن تُعزز برامج التعليم والتوعية لتعزيز مفهوم العدالة الاجتماعية، مما يساهم في زرع قيم التسامح والاحترام بين الأديان والمكونات العرقية المختلفة. إن تعزيز هذه البرامج يمكن أن يساهم في تقليل الانقسامات الطائفية والعرقية، مما يساعد على بناء مجتمع متماسك يسعى لتحقيق العدالة الاجتماعية للجميع.

ثانياً/ آليات إدارة المخاطر والاستجابة للأزمات

يهدف تحليل المخاطر والتهديدات إلى تحديد التحديات المحتملة ووضع استراتيجيات استباقية للتعامل معها. استخدام أدوات مثل SWOT وتحليل بورتر لفهم التهديدات الخارجية والداخلية. يمكن أن يساعد ذلك في تحديد نقاط الضعف في النظام الأمني وتقديم حلول فعالة للتصدي للتحديات المحتملة، يتيح توفير إطار عمل شامل للجهات المعنية بترتيب المخاطر بشكل دوري وتحسين استجابتها للأزمات المتوقعة.



شكل (20) آليات إدارة المخاطر والاستجابة للأزمات

1. أنظمة الإنذار المبكر وتحليل المخاطر

أ. إنشاء مركز وطني لإدارة الأزمات والطوارئ/ يعمل المركز على مدار الساعة لمتابعة الأزمات الأمنية، الاقتصادية، والبيئية. تساهم تدريبات محاكاة الأزمات لضمان جاهزية المؤسسات في تحسين استجابة الجهات المعنية للأزمات المحتملة وتطوير خطط الطوارئ بشكل فعال، مما يعمل على تقليل المخاطر المحتملة من خلال تحليل البيانات بشكل دقيق، ويمكن الجهات المعنية من اتخاذ قرارات مستنيرة. وبالتالي، فإن تطوير أنظمة الإنذار المبكر يعد أمراً حيوياً، حيث يسمح بتحديد التهديدات المحتملة قبل تفاقمها، ويعزز القدرة على الاستجابة السريعة والفعالة للأزمات.

مما يعزز من فعالية استراتيجيات إدارة المخاطر ويقلل من تأثير الأزمات على الأمن الوطني العراقي.

من خلال تحليل البيانات والتنبؤات، يمكن للسلطات الحكومية التأهب لمواجهة التحديات المحتملة والتعامل معها بشكل أكثر فعالية، وتطوير استراتيجيات فعالة للإنذار المبكر، مما يساعد السلطات لاتخاذ إجراءات استباقية للحد من المخاطر المرتبطة بالاقتصاد والأمن.

ب. تحليل المخاطر والتهديدات/يهدف إلى تحديد التحديات المحتملة ووضع استراتيجيات استباقية للتعامل معها، اذ يشمل تحليل التدخلات الخارجية في الشؤون الداخلية للعراق وتساعد الأزمات الإقليمية والعالمية، مما يستدعي وضع استراتيجيات قادرة على التكيف مع المتغيرات. كما يشمل أيضا تحليل تأثير الاعتماد المفرط على النفط والتقلبات في أسعاره على الاقتصاد العراقي. بالإضافة إلى ذلك، يتضمن تحليل الاستجابة لتهديدات الأمن والاستقرار مثل الإرهاب والجريمة المنظمة، وتأثير الانقسامات الداخلية والتحديات البيئية والصحية على الأمن الوطني. كل ذلك يستدعي وضع استراتيجيات استباقية للتعامل مع هذه التحديات وتقييم الأداء المستمر وتحديث الخطط الاستراتيجية بانتظام.

2. استخدام أدوات مثل SWOT وتحليل بورتر لفهم التهديدات الخارجية والداخلية.

يتعين على إدارة المخاطر الوطنية في العراق استخدام أدوات تحليلية مثل SWOT و SOAR وتحليل بورتر لفهم التهديدات الخارجية والداخلية بشكل أفضل. يتيح تحليل SWOT تحديد نقاط القوة والضعف الداخلية والفرص والتهديدات الخارجية التي تواجه استراتيجيات الأمن الوطني. بينما يساعد تحليل بورتر في فهم قوى المنافسة وتهديدات السوق، مما يمكن الإدارة من وضع استراتيجيات فعالة للتصدي للتهديدات والتحديات المحتملة. يساعد هذا التحليل في تحديد نقاط القوة والضعف الداخلية، مما يمكّن القادة من تطوير استراتيجيات للتكيف مع المتغيرات الخارجية. كما يساعد التحليل في فهم التهديدات الخارجية التي قد تواجه الأمن الوطني، مما يمكن القادة من اتخاذ خطوات استباقية للتصدي لها، وتعزيز القدرات الدفاعية وتحسين الاستجابة للأزمات.

3. خطط الطوارئ والتدخل السريع

لضمان استجابة فعالة للأزمات الأمنية، الاقتصادية والبيئية، يجب على العراق إنشاء مركز وطني لإدارة الأزمات والطوارئ يعمل على مدار الساعة، اذ ينبغي للمركز تطوير خطط طوارئ وتدريبات محاكاة لضمان جاهزية المؤسسات والجهات المعنية. علاوة على ذلك، يتعين على المركز تقييم الأداء وتحديث

الخطط الاستراتيجية بانتظام للتأكد من توافقها مع التحديات المستجدة ومؤشرات الأداء الرئيسية (KPIs) يمكن استخدامها لقياس التقدم في كل محور استراتيجي. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تشمل الخطط الطارئة آليات فعالة للتواصل مع الجهات المعنية، وتحديد الموارد اللازمة للتنفيذ الفوري، وتدريبات دورية لضمان جاهزية الفرق المعنية للتعامل مع الأزمات المحتملة. كما يجب أن تتضمن هذه التدريبات سيناريوهات متعددة تحاكي مختلف الأزمات التي قد تواجه الأمن الوطني، مما يعزز من القدرة على اتخاذ القرارات السريعة والفعالة

يعد إنشاء مركز وطني لإدارة الأزمات والطوارئ يعمل على مدار الساعة أمراً ضرورياً للتصدي للتحديات الأمنية، الاقتصادية، والبيئية التي تواجه العراق. يهدف هذا المركز إلى متابعة الأزمات بشكل دائم وتحليل الوضع لاتخاذ الإجراءات اللازمة بشكل سريع وفعال. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن يكون مزوداً بفريق عمل مدرب ومتخصص في مجالات الأمن والاقتصاد والبيئة، لضمان استجابة سليمة ومنسقة في حالات الطوارئ. كما ينبغي أن يكون له القدرة على تقييم الأوضاع وتقديم التوصيات للجهات المعنية بشأن كيفية التعامل مع الأزمات المحتملة. كما ينبغي أن يكون له القدرة على تقييم الأوضاع وتقديم التوصيات للجهات المعنية بشأن كيفية التعامل مع الأزمات المحتملة، بما في ذلك وضع خطط الطوارئ وتدابير الاستجابة السريعة التي تضمن حماية المواطنين والحفاظ على استقرار البلاد. ويجب أن يتضمن المركز آليات فعالة للتواصل مع الجهات الحكومية وغير الحكومية، وكذلك مع المجتمع المحلي لضمان استجابة شاملة ومتكاملة. كما يجب أن يعمل المركز على إعداد تقارير دورية لتحليل المخاطر وتقييم الاستجابة للأزمات السابقة، مما يساعد في تحسين الخطط والاستراتيجيات المستقبلية. كما يجب أن يتضمن المركز آلية للتواصل مع مختلف الجهات الحكومية والمجتمع المدني لضمان التنسيق الفعال خلال الأزمات. يجب أن تساهم هذه الآلية في تعزيز الشفافية وتبادل المعلومات بين الجهات المختلفة، مما يسهل اتخاذ القرارات السريعة والمناسبة في الظروف الحرجة. كما يجب أن تشمل الآلية وضع بروتوكولات محددة للتواصل الفعال بين المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني، لتعزيز القدرة على مواجهة التحديات المتنوعة. ويجب أن تتضمن هذه البروتوكولات آليات واضحة لتبادل المعلومات والتنسيق بين الجهات المعنية، مما يسهل عملية اتخاذ القرار السريع والفعال أثناء الأزمات.

تعتبر تدريبات محاكاة الأزمات أداة ضرورية لضمان استعداد المؤسسات الأمنية والحكومية لمواجهة الأزمات المحتملة. من خلال هذه التدريبات، يتم تقييم استجابة المؤسسات وتحديد نقاط الضعف وتحسين الإجراءات والخطط لتعزيز الجاهزية في التعامل مع الأوضاع الطارئة بشكل فعال. وذلك لضمان قدرة المؤسسات على مواجهة التحديات المحتملة بفاعلية وسرعة. كما تساهم هذه التدريبات في تعزيز التنسيق

بين الجهات المختلفة، مما يسهم في تحسين استجابة الأزمات بشكل عام. كما تعزز هذه التدريبات من فعالية العمل الجماعي، مما يسهل تبادل المعلومات بشكل أسرع ويؤدي إلى اتخاذ قرارات أكثر فعالية في مواجهة التحديات الأمنية. وبالتالي، فإن تعزيز القدرة على التعاون بين المؤسسات الأمنية المختلفة يعد أمراً أساسياً لتطوير استراتيجيات فعالة للتصدي للتحديات المحتملة. يجب أن تتضمن هذه الاستراتيجيات تحليلاً دقيقاً للمخاطر وتحديد أولويات واضحة، مما يسهم في تحسين مستوى الأمن الوطني. يجب أن تتناول الاستراتيجيات أيضاً جوانب الاستجابة السريعة للتحديات المحتملة، مثل الهجمات الإرهابية أو الأزمات الإنسانية، مما يساعد في تعزيز القدرة على التكيف والمرونة. إن وجود آليات فعالة للتنسيق بين المؤسسات الأمنية المختلفة يعد أمراً حيوياً، حيث يسهم في تطوير استراتيجيات شاملة لمواجهة التهديدات المحتملة وضمان استجابة متكاملة. إن تنسيق الجهود الأمنية بين هذه المؤسسات يمكن أن يؤدي إلى تحسين فعالية العمليات الأمنية وزيادة القدرة على التصدي للأزمات. لذلك، يجب أن تكون هناك قنوات اتصال واضحة وتعاون مستمر لتعزيز الأمن الوطني.

4. إدراج استراتيجيات للأزمات غير التقليدية

تتضمن النسخة المحدثّة من استراتيجية الأمن الوطني العراقي إضافة خطط تفصيلية للتعامل مع الأزمات غير التقليدية، مثل الحروب السيبرانية، الأوبئة العالمية، والتغيرات المناخية. تعتمد هذه الخطط على آليات مرنة للتدخل السريع، إنشاء مراكز طوارئ متخصصة، واستخدام التكنولوجيا المتقدمة لرصد وإدارة الأزمات بشكل استباقي، مع وضع سيناريوهات متعددة للتعامل مع كل أزمة وفقاً لطبيعتها ومستوى خطورتها.

5. تقييم الأداء وتحديث الخطط الاستراتيجية

تتطلب إدارة المخاطر والتحديات المحتملة لاستراتيجية الأمن الوطني العراقي تقييم دوري لأداء الإستراتيجية وتحديث الخطط والسياسات بانتظام. يتم ذلك من خلال استخدام مؤشرات الأداء الرئيسية (KPIs) لقياس التقدم في كل محور استراتيجي، كما يتم إجراء مراجعة دورية للاستراتيجية كل عامين لضمان توافقها مع المتغيرات المحلية والإقليمية وضمان تحقيق الأهداف المحددة بفعالية. هذا التقييم يساعد في تحديد الفجوات الموجودة في الأداء ويساهم في تحديث الخطط الاستراتيجية بشكل يتناسب مع الوضع الأمني المتغير. كما يسهم في تعزيز كفاءة القوات الأمنية وفعالية الاستجابة للتحديات الجديدة. هذا يعزز من قدرتها على مواجهة التهديدات الأمنية المحتملة ويضمن تحقيق الأهداف الاستراتيجية الموسوعة. وبالتالي، فإن تقييم الأداء بشكل دوري يمكن أن يساعد في تحديد نقاط الضعف والقدرات التي تحتاج إلى تحسين، مما يساهم في تحديث الخطط الاستراتيجية بما يتناسب مع التحديات المتغيرة. هذا التقييم يلعب

دوراً حيوياً في تعزيز فعالية الاستراتيجية، حيث يتيح للجهات المعنية اتخاذ القرارات المدروسة بناءً على بيانات دقيقة. كما يمكن أن يساهم في تحديد المخاطر المحتملة وتعزيز القدرة على التكيف مع الظروف المتغيرة في البيئة الأمنية. يجب أن يتم ذلك من خلال استراتيجيات تقييم شاملة تعتمد على البيانات والتحليلات الدقيقة، مما يساهم في تحسين استجابة الدولة للتحديات الأمنية. كما يجب أن تشمل هذه الاستراتيجيات آليات توجيه ورصد فعالة لضمان التكيف المستمر مع الظروف المتغيرة. هذا سيساعد على تعزيز قدرة الدولة على مواجهة التحديات الأمنية المحتملة. هذا سيساعد على تعزيز قدرة الدولة على مواجهة التحديات الأمنية المحتملة، مما يتيح لها اتخاذ إجراءات استباقية لتحديث استراتيجيات الأمن الوطني والتكيف مع المتغيرات الجديدة في البيئة الأمنية.

6. المراجعة الدورية للاستراتيجية كل عامين لضمان توافقها مع المتغيرات المحلية

والإقليمية.

يتطلب الأمر إجراء مراجعة دورية لاستراتيجية الأمن الوطني العراقي كل عامين لضمان تكيفها وتوافقها مع التحديات المتغيرة على الصعيدين المحلي والإقليمي. يجب أن تتم هذه المراجعة بشكل دقيق وشامل لضمان استمرارية فعالية الاستراتيجية في مواجهة التحديات السياسية والاقتصادية والأمنية والبيئية. يشمل هذا التقييم استخدام مؤشرات الأداء الرئيسية (KPIs) لقياس التقدم في كل محور استراتيجي، ويهدف إلى تحديد مدى تأثير المتغيرات المحلية والإقليمية على فعالية الاستراتيجية وضرورة إجراء التحديثات اللازمة لتحسين استجابتها. من المهم أيضاً تضمين آراء الخبراء وتحليل الاتجاهات الحالية في الساحة السياسية والاقتصادية. سيساعد هذا التقييم على تعزيز القدرة على التكيف مع التغيرات المستقبلية وضمان تحقيق الأهداف الاستراتيجية. كما سيتمكن من تحديد النقاط القوية والضعيفة في الاستراتيجية الحالية، مما يساهم في تحسين الأداء وتعزيز الفعالية في مواجهة التحديات الأمنية المتزايدة. سيتيح ذلك من الاستجابة السريعة للتغيرات المحتملة في البيئة الأمنية، وتعزيز التعاون بين الجهات المعنية لضمان سلامة وأمن المجتمع، والتكيف بشكل أفضل مع التحديات التي قد تطرأ نتيجة التغيرات الجيوسياسية أو التهديدات الجديدة التي تواجه الأمن الوطني، ويساعد على تعزيز القدرات في مواجهة الأزمات والتقليل من المخاطر المحتملة، فإن المراجعة الدورية للاستراتيجية ستتيح الفرصة لتحديث الخطط والسياسات بما يتماشى مع التغيرات في البيئة الأمنية المحلية والإقليمية. بالإضافة إلى ذلك، سيتمكن من تقييم فعالية الاستراتيجيات الحالية وتحديد المجالات التي تحتاج إلى تحسين. من خلال هذه المراجعات، يمكننا ضمان أن تظل الاستراتيجية مرنة وقادرة على التكيف مع التحديات الناشئة، مما يعزز من أمن العراق واستقراره في مواجهة التغيرات العالمية. كما أن هذه المراجعات ستساعد في تحديد نقاط القوة والضعف في الاستراتيجيات الحالية، مما

يتيح لنا إجراء التعديلات اللازمة لضمان تحقيق الأهداف الوطنية. بالإضافة إلى ذلك، ستساعد هذه المراجعات في تحسين التنسيق بين مختلف المؤسسات الحكومية، مما يعزز من فعالية الاستجابة للتحديات الأمنية ويضمن تكيف الاستراتيجية مع التغيرات الديناميكية في الساحة المحلية والإقليمية. كما ستنجح هذه المراجعات تحديد الثغرات الحالية في الاستراتيجية، مما يمكن الجهات المعنية من تطوير حلول مستدامة لمواجهة التحديات المتزايدة. إن هذا النهج الاستباقي يساهم في تعزيز الأمن الوطني ويعزز من قدرة العراق على التكيف مع المتغيرات المعقدة التي قد تطرأ في المستقبل. كما أنه يعزز من فعالية المؤسسات الأمنية في مواجهة التهديدات المستقبلية، مما يساهم في تحقيق استقرار طويل الأمد في البلاد.

7. استخدام مؤشرات الأداء الرئيسية (KPIs) لقياس التقدم في كل محور استراتيجي.

يتطلب قياس التقدم في كل محور استراتيجي استخدام مؤشرات الأداء الرئيسية (KPIs) لتحديد مدى تحقيق الأهداف والوفاء بالتزامات الاستراتيجية. على سبيل المثال، يمكن استخدام KPIs لقياس نسبة البطالة والفقر وتأثيرهما على الاستقرار الاقتصادي كجزء من المحور الاقتصادي. كما يمكن استخدام KPIs لمراقبة انخفاض تدفق الأنهار وتأثيره على الأمن الغذائي كجزء من المحور البيئي. بالإضافة إلى ذلك، يمكن استخدام KPIs لقياس مدى نجاح أنظمة الإنذار المبكر وتأثيرها على تحليل المخاطر والتصدي للأزمات كجزء من آليات إدارة المخاطر والاستجابة للأزمات. من خلال قياس هذه المؤشرات، يمكن تحديد النقاط القوة والضعف في استراتيجيات الأمن الوطني، مما يساعد على تحسين الإجراءات المتبعة وتعزيز قدرة النظام على الاستجابة السريعة والفعالة للتهديدات، ويوفر رؤية قيمة حول كيفية تحسين التنسيق بين مختلف الجهات المعنية في مجال الأمن، يساعد على تعزيز فعالية العمليات الأمنية وتحقيق الأهداف المنشودة. كما تساهم هذه الرؤية في تحسين استراتيجيات إدارة المخاطر، مما يمكن الجهات المعنية من اتخاذ قرارات مدروسة بناءً على البيانات المتاحة. وبالتالي، يمكن استخدام مؤشرات الأداء الرئيسية (KPIs) لتقييم مدى التقدم في جميع المحاور الاستراتيجية. مما سيمكن صانعي القرار من تحديد نقاط القوة والضعف في الاستراتيجية، مما يسهل عملية اتخاذ القرارات المبنية على البيانات وتحسين الأداء العام.

الفصل السادس

الاستدامة والتطوير المستمر

- تعريف الاستدامة وأهميتها
- تاريخ تطور الاستراتيجية الأمنية الوطنية
- 1. ضمان استدامة الاستراتيجية
- 2. التطوير المستمر والتحديث الدوري
- 3. تعزيز الشفافية والمساءلة
- بعض الامثلة في تجارب الدول

الفصل السادس

الاستدامة والتطوير المستمر في الاستراتيجية

• تعريف الاستدامة وأهميتها

يُبنى التخطيط الاستراتيجي طويل الأمد لدمج مبادئ الاستدامة في جميع المراحل الحكومية، مع تحديث الخطط بناءً على التغيرات الداخلية والخارجية. كما يسعى لتحسين الكفاءة المؤسسية عبر تدريب الموظفين على معايير الجودة (ISO 9001) وتطبيق أنظمة تقييم الأداء لتحديد نقاط القوة والضعف.

• تاريخ تطور الاستراتيجية الأمنية الوطنية

يُمثل تاريخ تطور الاستراتيجية الأمنية الوطنية في العراق جهودًا متواصلة لتأمين التمويل المستدام للمشاريع الأمنية. يتضمن ذلك إنشاء صناديق استثمارية لدعم المشاريع الأمنية والابتكارية، بالإضافة إلى تخصيص ميزانيات ثابتة لدعم المراكز البحثية وتعزيز الشراكة مع المنظمات الدولية لتمويل الأبحاث التطبيقية. كما يتطلب أيضًا تعزيز القدرات المحلية من خلال توفير التدريب والتأهيل للعاملين في المجال الأمني، مما يساهم في تحسين كفاءة الأداء الأمني واستجابة القوات الأمنية للتحديات المتزايدة.

الاستدامة والتطوير المستمر في الاستراتيجية

1. ضمان استدامة الاستراتيجية

تعتبر استدامة الاستراتيجية الأمنية الوطنية العراقية ركيزة أساسية في تعزيز الأمن والاستقرار، مما يستدعي تبني أساليب فعالة لضمان استمرارية التطوير ومواكبة التحديات المتزايدة. لتحقيق هذا الهدف، ينبغي التركيز على تطوير آليات فعالة للتقييم المستمر للأداء الأمني، بالإضافة إلى تعزيز التعاون بين المؤسسات الأمنية والمجتمع المدني والاستثمار في التدريب والتطوير المهني لعناصر الأمن، لضمان قدرتهم على التكيف مع التغيرات السريعة في البيئة الأمنية، وذلك من خلال توفير برامج تعليمية متقدمة ودورات تدريبية مخصصة لتعزيز مهاراتهم، مما يعزز من فعالية الاستراتيجية ويضمن استدامتها على المدى الطويل. كما يجب تعزيز التعاون مع المؤسسات التعليمية والبحثية لتطوير خطط تعليمية تتناسب مع احتياجات السوق ومتطلبات الاستراتيجية الأمنية، مما يساهم في بناء قدرات وطنية مستدامة. كما يتوجب العمل على إدماج مخرجات البحث العلمي في الاستراتيجية الأمنية لضمان تحقيق النتائج المرجوة، وذلك من خلال إنشاء آليات فعالة للتواصل بين هذه المؤسسات والجهات المعنية.

1.1. تطوير القدرات الوطنية والمؤسسية

أ. إنشاء صناديق استثمارية لدعم المشاريع الأمنية والابتكارية، مع تشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص. تخصيص ميزانيات ثابتة لدعم المراكز البحثية وتعزيز الشراكة مع المنظمات الدولية لتمويل الأبحاث التطبيقية. يمكن أن يسهم هذا التوجه في تعزيز الابتكار وتحسين مستويات الأداء في القطاع الأمني، مما يؤدي بدوره إلى رفع كفاءة الأجهزة الأمنية وتعزيز قدرتها على مواجهة التحديات والتهديدات المتزايدة. كما أن تعزيز القدرات الوطنية والمؤسسية سيساهم في تطوير استراتيجيات متكاملة لمواجهة التهديدات، من خلال تحسين التنسيق بين المؤسسات الأمنية والتعاون مع الجهات الدولية والمحلية. كما سيساعد ذلك في تعزيز القدرات البحثية والتطويرية، مما يؤدي إلى بناء مؤسسات أمنية قادرة على الاستجابة السريعة والفعالة للتحديات الداخلية والخارجية. إن تطوير هذه القدرات سيسهم في تحسين التنسيق بين مختلف الجهات الأمنية، مما يعزز من فعالية الإجراءات المتبعة لحماية الأمن الوطني. كما سيساعد على بناء الثقة بين المواطنين والأجهزة الأمنية، مما يعزز من فعالية الاستراتيجيات المعتمدة في مواجهة التحديات الأمنية.

ب. تبني التخطيط الاستراتيجي طويل الأمد لدمج مبادئ الاستدامة في جميع المراحل الحكومية، مع تحديث الخطط بناءً على التغيرات الداخلية والخارجية.

يتضمن التخطيط الاستراتيجي طويل الأمد دمج مبادئ الاستدامة في مختلف مراحل الحكومة العراقية، مع تحديث الخطط بناءً على التغيرات الداخلية والخارجية. يتم تطوير خطط العمل بشكل دوري لضمان مواكبتها للتطورات والتغيرات في البيئة الداخلية والخارجية. ويتم اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان استمرارية تطبيق مبادئ الاستدامة في جميع جوانب الحكومة، وذلك من خلال تنمية القدرات الوطنية والمؤسسية وتأمين التمويل المستمر للمشاريع الأمنية والتطوير المستمر والتحديث الدوري للسياسات والخطط الاستراتيجية.

تعتبر الاستدامة أحد العناصر الأساسية التي يجب إدماجها في الاستراتيجيات الأمنية الوطنية، حيث تسهم في تعزيز القدرة على مواجهة التحديات المستقبلية وتحقيق التنمية المستدامة. فإن دمج هذه المبادئ يعزز من فعالية العمليات الأمنية ويضمن استدامة الجهود المبذولة لتحقيق الأمن القومي. يتطلب ذلك إجراء تقييمات دورية وتحديث الاستراتيجيات بما يتماشى مع المتغيرات المحلية والدولية. يتطلب ذلك إجراء تقييمات دورية وتحديث الاستراتيجيات بما يتماشى مع المتغيرات المحلية والدولية، مما يعزز القدرة على التكيف والمرونة في مواجهة

التحديات الأمنية. يجب أن تشمل هذه التقييمات تحليل المخاطر وتقدير الاحتياجات المستقبلية، مما يسهم في تحسين فعالية الخطط الأمنية وضمان استدامتها. بالتالي، يتعين على الجهات المعنية وضع آليات تقييم دورية تستند إلى البيانات والتحليل الشامل، لضمان التكيف المستمر مع التحديات المتزايدة وتعزيز الاستدامة في الاستراتيجية الأمنية. هذا يتطلب تطوير نماذج فعالة للتخطيط الاستراتيجي، بحيث تشمل المؤشرات البيئية والاجتماعية والاقتصادية، مما يسهم في تحقيق نتائج مستدامة تعزز من الأمن الوطني.

ج. تحسين الكفاءة المؤسسية عبر تدريب الموظفين على معايير الجودة (ISO 9001) وتطبيق أنظمة تقييم الأداء لتحديد نقاط القوة والضعف.

يمكن تحسين كفاءة المؤسسات الحكومية عن طريق تدريب الموظفين على معايير الجودة مثل ISO 9001 وتطبيق أنظمة تقييم الأداء. يتضمن ذلك تقديم البرامج التدريبية المخصصة لضمان فهم وتطبيق الموظفين للمبادئ والممارسات ذات الصلة. بالإضافة إلى ذلك، يمكن استخدام نتائج تقييم الأداء لتحديد نقاط القوة والضعف في المؤسسة واتخاذ التدابير اللازمة لتحسين الأداء المؤسسي. من خلال ذلك، يمكن تطوير استراتيجيات تدريب فعالة تستند إلى هذه النتائج، مما يعزز من القدرة المؤسسية ويضمن تحقيق الأهداف الاستراتيجية للأمن الوطني. على سبيل المثال، يمكن استخدام معايير الجودة لتحسين أداء الموظفين وتحفيزهم على الابتكار، مما يسهم في تعزيز فعالية الاستراتيجيات الأمنية وتحقيق التنمية المستدامة. إن تطبيق هذه المعايير يساعد في تحديد الفجوات في الأداء، مما يتيح فرصًا لتحسين المهارات وتطوير برامج التدريب التي تتماشى مع احتياجات المؤسسة. بالإضافة إلى ذلك، فإن أنظمة تقييم الأداء تسهم في خلق بيئة عمل تشجع على التنافس الإيجابي وتعزز من روح الفريق، مما يعزز القدرة على مواجهة التحديات الأمنية وتحقيق أهداف الاستدامة. علاوة على ذلك، فإن إدماج معايير الجودة مثل ISO 9001 في برامج التدريب يمكن أن يساعد على تحسين الأداء المؤسسي بشكل مستدام، مما يسهم في تعزيز القدرات الأمنية وتطوير الاستراتيجيات الفعالة. ويساعد ذلك على تحديد مجالات التحسين المطلوبة، مما يعزز من فعالية الأداء المؤسسي ويحقق نتائج ملموسة في إطار الاستدامة.

1.2. تأمين التمويل المستدام للمشاريع الأمنية

من أجل تحقيق الاستدامة في الأمن الوطني، يجب ضمان توفر التمويل المستدام للمشاريع الأمنية. ذلك يشمل إنشاء صناديق استثمارية مخصصة لدعم هذه المشاريع والابتكارات الأمنية، بالإضافة إلى

تشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص. كما يتضمن ذلك تخصيص ميزانيات ثابتة لدعم المراكز البحثية وتعزيز الشراكة مع المنظمات الدولية لتمويل الأبحاث التطبيقية في مجال الأمن الوطني. بالإضافة إلى ذلك، يجب تعزيز قدرات المؤسسات الأمنية المحلية من خلال توفير الدعم الفني والتدريب المستمر لضمان تحقيق نتائج فعالة ومستمرة. ومن الضروري أيضاً تطوير آليات لتأمين التمويل المستدام للمشاريع الأمنية التي تسهم في تعزيز الأمن القومي، مما يضمن استمرارية هذه المشاريع ونجاحها على المدى الطويل. لتحقيق هذا الهدف، يجب أن يتم تعزيز التعاون بين الحكومة والقطاع الخاص، وتوفير حوافز مالية تشجع على الاستثمار في هذه المشاريع. كما ينبغي وضع استراتيجيات واضحة لضمان الشفافية والمساءلة في إدارة هذه الأموال، مما يسهم في بناء الثقة بين المجتمع والدولة. ينبغي أيضاً تعزيز آليات الرقابة والتقييم لضمان استخدام الأموال في المشاريع الأمنية بشكل فعال ومؤثر، حيث يمكن أن تسهم هذه الجهود في تحسين مستوى الأمان والحماية في المجتمع.

1.3. تخصيص ميزانيات ثابتة لدعم المراكز البحثية وتعزيز الشراكة مع المنظمات الدولية لتمويل

الأبحاث التطبيقية

يجب تخصيص ميزانيات ثابتة ومستدامة لدعم المراكز البحثية وتعزيز الشراكة مع المنظمات الدولية لتمويل الأبحاث التطبيقية من أجل تطوير القدرات الوطنية والبحث العلمي في مجال الأمن الوطني. يجب أن تكون هذه الاستثمارات موجهة نحو المشاريع الأمنية التي تساهم في تعزيز الاستراتيجية الأمنية الوطنية وتحسينها بشكل دوري. لذا من الضروري تخصيص جزء من الميزانية لتطوير هذه المشاريع وتمويل الأبحاث التي تركز على التحديات الأمنية الراهنة. كما ينبغي تعزيز التعاون مع المنظمات الدولية لضمان الحصول على الدعم الفني والمالي اللازم لتحقيق أهداف الاستدامة. وذلك من خلال تنظيم ورش عمل مشتركة وتبادل الخبرات بين تلك المراكز والمنظمات الدولية، مما يسهم في تعزيز القدرة البحثية وتطوير استراتيجيات وطنية فعالة. كما يمكن تعزيز التعاون من خلال إنشاء منصات رقمية مشتركة لتسهيل الوصول إلى المعلومات والبيانات البحثية. هذا سيساعد في خلق بيئة بحثية أكثر تفاعلاً، مما يعزز الابتكار ويؤدي إلى حلول مستدامة للتحديات التي تواجه الاستراتيجية الأمنية. كما سيتمكن ذلك من تعزيز التعاون بين المؤسسات التعليمية والمراكز البحثية والقطاع الخاص، مما يسهل تبادل المعرفة والخبرات، ويعزز من القدرة على تطوير استراتيجيات أمنية فعالة.

2. التطوير المستمر والتحديث الدوري

من أجل ضمان الاستدامة والتحسين المستمر في الاستراتيجية الأمنية الوطنية، يجب أن تكون هناك عمليات تطوير وتحديث دورية. يتطلب هذا الأمر مراجعة مستمرة للأداء وتحديث السياسات والخطط الاستراتيجية

بناءً على النتائج والتحليلات المستمرة المستمدة من البيئة التشغيلية. كما يتطلب الأمر تطوير آليات جديدة للتقييم وتوفير البيانات اللازمة لتحسين الأداء الأمني. يجب تطبيق معايير دقيقة لقياس النجاح وتحديد الفجوات في التنفيذ، مما يساهم في تعزيز الاستدامة في الاستراتيجيات المعتمدة. يتطلب ذلك وضع آليات دورية لتقييم الأداء وتحديث الخطط وفقاً للمستجدات. كما يجب تعزيز التنسيق بين الجهات المعنية لضمان تحقيق الأهداف المحددة وتحسين الفعالية. ويجب أن يتضمن ذلك آليات فعالة للتواصل وتبادل المعلومات بين جميع الأطراف، مما يساهم في تعزيز كفاءة العمليات الأمنية وتحقيق الأمان المستدام.

2.1. مراجعة دورية للأداء وتحديث السياسات

تشمل التطورات في السياسات الأمنية تقييم مستمر للأداء وتحديث السياسات والخطط الاستراتيجية لضمان أنها تعكس أفضل الممارسات وتحقق الأهداف المحددة. يجب أن تكون هذه المراجعات دورية وأن يتم تحديث السياسات بشكل منتظم وفقاً للتطورات في الساحة العسكرية والأمنية.

يعتبر التقييم الدوري للأداء من العناصر الأساسية التي تساهم في تعزيز فعالية الاستراتيجيات الأمنية، حيث يساعد في تحديد نقاط القوة والضعف وتوجيه الجهود نحو تحسين العمليات وتعزيز الاستدامة.

تعتبر المراجعة الدورية للأداء وتحديث السياسات من العناصر الأساسية لضمان فعالية الاستراتيجيات الأمنية الوطنية العراقية، حيث تساعد في تقييم مدى التقدم المحرز وتحديد النقاط التي تحتاج إلى تحسين. تساهم هذه المراجعات في ضبط الأهداف والتوجهات الاستراتيجية، مما يعزز من القدرة على التكيف مع التغيرات المحلية والإقليمية. كما أنها تشجع على إدخال الابتكارات والتقنيات الحديثة التي تساهم في تحسين كفاءة الأداء، وبالتالي تعزيز الأمن الوطني. لذا، يجب على وزارة الداخلية والجهات الأمنية المعنية إجراء تقييم دوري للأداء الحالي، مما يساعد في التعرف على الثغرات وتعديل السياسات بما يتناسب مع التحديات المستجدة. هذه المراجعات يجب أن تتضمن تحليلاً دقيقاً للبيانات والنتائج التي تم تحقيقها، فضلاً عن استشراف مستقبل التهديدات المحتملة.

2.2. إجراء مراجعات فصلية لأداء المشاريع الأمنية والتنمية، مع نشر تقارير مفصلة تشمل الجداول

الزمنية ونسب الإنجاز.

يتضمن ضمان الاستدامة للمشاريع الأمنية والتنمية القيام بمراجعات دورية لأدائها، مع نشر تقارير مفصلة تحتوي على جداول زمنية للمشاريع ونسب الإنجاز. ويهدف ذلك إلى تقييم تقدم المشاريع وضبط الجودة، وضمان استمرارية تحقيق الأهداف المرسومة. هذه المراجعات تعتمد على معايير دقيقة وموضوعية، مما يساهم في تحسين الأداء والتنسيق بين الأطراف المعنية بالمشاريع.

تعتبر المراجعات الفصلية جزءاً أساسياً من عمليات التقييم والمتابعة، حيث تسهم في تحديد مدى تقدم المشاريع الأمنية والتنموية وتقديم معلومات دقيقة حول الأداء الفعلي مقارنة بالأهداف المحددة. تساعد هذه المراجعات في تحديد العقبات التي قد تواجه المشروع، وتقديم التوصيات اللازمة لتحسين الأداء وتعزيز فعالية البرامج المنفذة. كما أنها تمكن من قياس التأثيرات الإيجابية على المجتمع المحلي، مما يعزز من استدامة التنمية ويضمن تلبية الاحتياجات الأمنية والتنموية بشكل مستدام. سيساهم هذا في تحسين فعالية البرامج الأمنية والتنموية، مما يعزز من القدرة على التكيف مع التحديات المتغيرة. هذا سيمكن من رصد مدى التقدم المحرز في كل مشروع، وبالتالي تعزيز الشفافية والمساءلة في إدارة الموارد.

2.3. تحديث الخطط الاستراتيجية بشكل دوري بالاعتماد على نتائج تقييم الأداء وتحليل البيئة التشغيلية

يتضمن تحديث الخطط الاستراتيجية بشكل دوري تقييماً مستمراً لأداء الاستراتيجية الأمنية الوطنية، مع مراجعة نتائج التقييم وتحليل البيئة التشغيلية لتحديث الأهداف والخطط وفقاً للتغيرات الداخلية والخارجية التي تؤثر على السياق العسكري. يتطلب ذلك تقييم أداء كافة الأنشطة الأمنية وتحليل البيانات الخاصة بالبيئة الأمنية، واستنتاج الدروس المستفادة من ذلك لضمان استمرارية الاستراتيجية وتحقيق أقصى قدر من الفعالية والكفاءة.

تتطلب عملية تحديث الخطط الاستراتيجية التكيف مع المتغيرات المتسارعة في البيئة الأمنية، مما يستدعي استخدام أدوات تحليلية متقدمة لتقييم فعالية الاستراتيجيات الحالية وتحديد مجالات التحسين. يتضمن ذلك أيضاً مراجعة دورية للبيانات والتقارير المتعلقة بالتهديدات الأمنية، مما يساعد في توجيه الجهود نحو تحقيق الأهداف الاستراتيجية المنشودة. كما يجب أن تتضمن هذه المراجعة تقييماً شاملاً للقدرات الحالية والموارد المتاحة، بالإضافة إلى تحليل التغيرات في البيئة الأمنية المحلية والإقليمية.

يعتبر تحديث الخطط الاستراتيجية بشكل دوري عنصراً أساسياً في تعزيز الأمن الوطني، حيث يساهم في ضمان تكيف السياسات مع التغيرات المستمرة في المشهد الأمني والتهديدات المحتملة. يساعد هذا التحديث على تحسين فعالية الاستراتيجيات المعتمدة، مما يؤدي إلى استجابة أسرع وأكثر دقة للتحديات الأمنية. كما أنه يعزز من قدرة المؤسسات على التكيف مع المتغيرات الجديدة، ويضمن استخدام الموارد بشكل أكثر كفاءة.

2.4. تطبيق دروس مستفادة من التجارب السابقة

تشمل الدروس المستفادة من التجارب السابقة تحليل النجاحات والإخفاقات، واستخلاص الخبرات والتجارب المفيدة منها. يتم ذلك من خلال تقييم الأداء السابق وتحديد الأسباب التي أدت إلى النجاح أو

الفشل، ثم تطبيق هذه الدروس في تصميم وتنفيذ الاستراتيجيات المستقبلية. كما يتضمن ذلك تنظيم جلسات تدريبية لفرق العمل لنقل وتبادل المعرفة والخبرات لتعزيز التعلم المؤسسي وتحسين الأداء .

تعتبر مراجعة التجارب السابقة عاملاً حاسماً في تعزيز الاستدامة والتطوير المستمر، إذ تتيح هذه المراجعة تحديد العناصر التي ساهمت في النجاح، بالإضافة إلى تحديد العوامل التي أدت إلى الفشل، مما يساهم في بناء استراتيجية أمن وطنية أكثر فعالية. علاوة على ذلك، فإن تحليل هذه التجارب يمكن أن يساعد صانعي القرار في تطوير استراتيجيات مبتكرة تتماشى مع التحديات الحالية. يتطلب هذا التحليل النظر في الأبعاد الثقافية والاجتماعية والاقتصادية التي تؤثر على الأمن الوطني، مما يعزز من القدرة على التكيف مع المتغيرات.

تحليل النجاحات والإخفاقات السابقة لتحسين تنفيذ الاستراتيجيات المستقبلية، مثل تطوير خطط تصحيحية بناءً على أخطاء سابقة.

يتضمن تحليل النجاحات والإخفاقات السابقة لتحسين تنفيذ الاستراتيجيات المستقبلية، تقييماً شاملاً ودقيقاً للإجراءات والتدابير المتبعة سابقاً. يهدف ذلك إلى تحديد العوامل التي ساهمت في تحقيق النجاحات والعوائق التي أدت إلى الإخفاقات وضع خطط تصحيحية لضمان عدم تكرار الأخطاء في المستقبل. على سبيل المثال، يمكن تحليل تجارب سابقة في مجال تطوير القدرات الوطنية والمؤسسية واستخلاص الدروس المستفادة لتطوير خطط تصحيحية وتعزيز الكفاءة المؤسسية. كما يعتمد على تجارب سابقة في ضمان التمويل المستمر للمشاريع الأمنية لتحسين تنفيذ الاستراتيجيات المستقبلية وتحقيق الاستدامة .

تعتبر مراجعة الأداء السابق أحد العناصر الأساسية التي تساعد على استنتاج الدروس المستفادة وتطوير استراتيجيات وطنية أكثر فعالية لضمان الأمن والاستدامة. من خلال تحليل النجاحات والإخفاقات السابقة، يمكن للجهات المعنية تطوير خطط تصحيحية تتماشى مع الاحتياجات الحالية والتحديات المستقبلية. يتطلب ذلك مراجعة شاملة للسياسات والاستراتيجيات السابقة، وتحديد العوامل التي ساهمت في تحقيق النجاح أو التي كانت سبباً في الفشل، مما يوفر أساساً قوياً لبناء استراتيجيات أكثر فعالية في المستقبل. كما يتطلب أيضاً تحليل الظروف المحيطة بتلك السياسات والاستراتيجيات، وفهم كيف يمكن أن تؤثر العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على تنفيذها. من خلال هذا التحليل، يمكن تطوير خطط تصحيحية تهدف إلى تعزيز نقاط القوة ومعالجة نقاط الضعف، وبالتالي تحسين القدرة على التكيف مع التحديات المستمرة في المجال الأمني.

2.5. تنظيم جلسات تدريبية لفرق العمل لتعزيز التعلم المؤسسي

يتم تنظيم جلسات تدريبية دورية لفرق العمل في القطاع الأمني بهدف تعزيز التعلم المؤسسي وتطوير القدرات الوطنية. تتضمن هذه الجلسات تحليل النتائج وتبادل الخبرات والمعرفة بين الفرق، مما يساهم في تعزيز الكفاءة وتطوير الأداء. تتضمن أيضًا المواكبة المستمرة لأحدث المناهج التعليمية والتدريبية في مجالات الأمن والاستدامة لضمان الارتقاء بمستوى الخدمة المقدمة. كما يجب تنظيم ورش عمل دورية لتبادل الخبرات بين فرق العمل وتعزيز ثقافة التعلم المستمر، مما يساهم في تحسين استراتيجيات الأمن الوطني. كما يمكن أن تساهم هذه الورش في تعزيز روح الفريق والتعاون بين الأعضاء، مما يؤدي إلى تحقيق أهداف الاستدامة والتطوير المستمر في استراتيجية الأمن الوطني العراقي. كما ستساعد هذه الجلسات في تطوير مهارات الأعضاء وزيادة كفاءتهم، مما يساهم في تحسين الأداء العام ويعزز من قدرة الفرق على مواجهة التحديات الأمنية المختلفة. بالإضافة إلى ذلك، ستعمل هذه الجلسات على تعزيز التواصل بين أعضاء الفريق، مما يسهل تبادل المعرفة والخبرات. كما ستتيح لهم فرصة التعرف على أفضل الممارسات والتقنيات الحديثة في مجال الأمن، مما يساهم في تعزيز القدرة التنافسية والاستجابة السريعة لمتطلبات الوضع الأمني.

3. تعزيز الشفافية والمساءلة

تتضمن استراتيجية الأمن الوطني في العراق تعزيز الشفافية والمساءلة من خلال الإجراءات التي تلزم الحكومة بتقديم تقارير دورية للبرلمان حول تقدم تنفيذ الاستراتيجية مع نشرها للجمهور. كما يتم استخدام منصات رقمية مفتوحة لنشر بيانات المشاريع الكبرى وتشمل التكاليف ونسب الإنجاز. وتُمنح منظمات المجتمع المدني صلاحية مراقبة تنفيذ الاستراتيجية ورفع تقارير إلى الجهات التنفيذية لضمان الشفافية والتقييم الشامل لأداء الأمن الوطني.

تعزيز الشفافية والمساءلة يعدان من الأسس الحيوية لضمان فعالية الاستراتيجيات الأمنية، حيث يساهمان في بناء الثقة بين الحكومة والمواطنين. إن تعزيز الشفافية يساهم في توفير المعلومات الدقيقة والمحدثة للجمهور، مما يتيح لهم فهم الاستراتيجيات الأمنية المتبعة وكيفية تأثيرها على حياتهم اليومية. بالإضافة إلى ذلك، فإن المساءلة تعزز من قدرة المؤسسات الأمنية على تقييم أدائها وتحسين استجاباتها للتحديات المختلفة، مما يزيد من فعالية الإجراءات المتخذة ويقلل من الفساد. كما أن تعزيز الشفافية يمكن أن يساهم في بناء الثقة بين الجمهور والمؤسسات الأمنية، مما يسهل التعاون في مواجهة التحديات الأمنية. يتطلب ذلك تبني سياسات تضمن الإفصاح عن المعلومات وتوفير آليات فعالة للمساءلة.

تعتبر الشفافية والمساءلة عوامل رئيسية في تحسين الأداء الأمني الوطني، حيث تساهمان في تعزيز الرقابة الشعبية وتحسين استجابة المؤسسات الأمنية للتحديات. إن تعزيز الشفافية والمساءلة يساهم في بناء الثقة بين المواطنين والمؤسسات الأمنية، مما يجعل من السهل تحديد نقاط الضعف ومعالجتها في الوقت المناسب. كما أن الشفافية تعزز من المساءلة، حيث يمكن للمواطنين متابعة أداء المؤسسات الأمنية والتأكد من عدم وجود تجاوزات أو فساد، مما يساهم في تحسين الأداء العام لهذه المؤسسات. هذا يعكس أهمية وجود آليات واضحة للمراقبة والتقييم، مما يدفع إلى تعزيز الثقة بين المجتمع والمؤسسات الأمنية. هذا يساهم في تحسين الأداء وتطوير الاستراتيجيات التي تعتمد على المؤسسات الأمنية لتعزيز مستوى الأمن والاستقرار في البلاد.

3.1. إعداد تقارير دورية عن تقدم تنفيذ الاستراتيجية المعلنة

واحدة من الخطوات المهمة التي تضمن استدامة الاستراتيجية الأمنية هي إعداد تقارير دورية عن تقدم تنفيذ الاستراتيجية. حيث يتم الإلتزام بتقديم تقارير دورية فصلية للبرلمان حول تقدم التنفيذ، مع نشرها للجمهور لضمان الشفافية. كما تشمل هذه التقارير جداول زمنية ونسب إنجاز لمشاريع الأمن الوطني، الأمر الذي يساهم في تقييم الأداء بشكل دوري واتخاذ الإجراءات المناسبة لضمان النجاح والتحسين المستمر. كما يجب أن تتضمن التقارير تحليلاً للبيانات المستخرجة، مما يسمح بتحديد المجالات التي تحتاج إلى تحسين وتطوير استراتيجيات فعالة لتحقيق الأهداف المرجوة. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تشمل التقارير توصيات محددة تستند إلى النتائج المستخلصة، مما يسهل عملية اتخاذ القرارات الاستراتيجية المناسبة. علاوة على ذلك، يجب أن تتضمن التقارير تحليلاً شاملاً للبيانات المتاحة، مما يتيح للمسؤولين تقييم فعالية الاستراتيجية وتحديد المجالات التي تحتاج إلى تحسين. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تشمل التقارير توصيات محددة تستند إلى نتائج التحليل، مما يساهم في توجيه الجهود نحو تحقيق الأهداف الاستراتيجية وتطويرها بشكل مستمر.

3.2. إلزام الحكومة بتقديم تقارير فصلية للبرلمان حول تقدم التنفيذ، مع نشرها للجمهور لضمان

الشفافية.

يجب على الحكومة الإلتزام بتقديم تقارير دورية وفصلية للبرلمان حول تقدم تنفيذ الاستراتيجية الأمنية الوطنية -المعلنة-، مع نشر هذه التقارير للجمهور بهدف تعزيز الشفافية والمساءلة. ينبغي أن تحتوي هذه التقارير على تحليل شامل للتقدم المحقق والتحديات التي تواجه تنفيذ الاستراتيجية، بما في ذلك الجداول الزمنية ونسب الإنجاز. كما ينبغي أن تستخدم الحكومة منصات رقمية مفتوحة لنشر بيانات المشاريع الكبرى وتفاصيلها، مثل التكاليف ونسب الإنجاز، بهدف توفير الوصول العام إلى معلومات تنفيذ الاستراتيجية وضمان شفافية العمل. يمكن أن تساهم هذه الشفافية في تعزيز ثقة المواطنين في

الحكومة، مما يؤدي إلى زيادة المشاركة العامة في عمليات المراقبة والتقييم. كما ينبغي على الحكومة أن تتبنى آليات للتفاعل مع المواطنين، مثل الاستطلاعات وورش العمل، للحصول على آرائهم حول مدى فعالية الاستراتيجية الأمنية.

إن توفير معلومات دقيقة وشفافة عن تقدم تنفيذ الاستراتيجية الأمنية الوطنية يعد خطوة أساسية لرفع مستوى الثقة بين الحكومة والمواطنين، مما يعزز من فعالية العمليات الأمنية. إن الالتزام بتقديم هذه التقارير بشكل منتظم يساهم في تعزيز الشفافية والمساءلة، حيث يمكن للبرلمان والمواطنين متابعة مدى التقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية، مما يتيح لهم تقييم فاعلية الجهود الأمنية المتخذة. كما أن توفير هذه المعلومات يعزز من ثقة المواطنين في المؤسسات الحكومية، حيث يشعر الجميع بأن هناك رقابة فعالة على الأداء الأمني. وعليه، فإن هذه الخطوة تمثل جزءاً أساسياً من عملية تعزيز حكم القانون وبناء مجتمع آمن ومستقر. إن تقديم تقارير فصلية للبرلمان حول تقدم التنفيذ سيمكن من تقييم فعالية الاستراتيجيات المتبعة، ويعزز من المساءلة تجاه الأداء الحكومي. بالإضافة إلى ذلك، فإن نشر هذه التقارير للجمهور يعكس الشفافية ويعزز الثقة بين الحكومة والمواطنين، مما يساهم في تحقيق الاستدامة والتطوير المستمر.

3.3. استخدام منصات رقمية مفتوحة لنشر بيانات المشاريع الكبرى، مثل التكاليف ونسب الإنجاز.

يمكن تعزيز الشفافية والمساءلة من خلال استخدام منصات رقمية مفتوحة لنشر بيانات المشاريع الكبرى، مثل التكاليف ونسب الإنجاز. يمكن للمنصات الرقمية أن توفر وصولاً سهلاً للمواطنين والمجتمع المدني لمعلومات دقيقة حول تكاليف المشاريع الكبرى ونسب الإنجاز في تنفيذها. يجب أن تكون هذه البيانات متاحة بشكل مفتوح وشفاف، مما يساهم في بناء الثقة بين الحكومة والمجتمع. علاوة على ذلك، فإن نشر هذه البيانات يمكن أن يؤدي إلى تعزيز التفاعل والمشاركة المجتمعية في تقديم الملاحظات والمقترحات حول تنفيذ المشاريع الكبرى.

تعتبر المنصات الرقمية المفتوحة أداة فعالة لنشر المعلومات المتعلقة بالمشاريع الكبرى، حيث تتيح للمواطنين الوصول إلى تفاصيل دقيقة حول التكاليف ونسب الإنجاز. تساعد هذه المنصات أيضاً في تعزيز الشفافية والمساءلة، مما يساهم في تحسين الثقة بين الحكومة والمواطنين. من خلال توفير معلومات دقيقة، يمكن للمواطنين متابعة تقدم المشاريع وتقييم كفاءتها.

تساهم هذه المنصات في تعزيز الشفافية والمساءلة، مما يساعد على تحسين إدارة المشاريع وتحقيق الأهداف الاستراتيجية للأمن الوطني العراقي. كما تساهم في توفير معلومات دقيقة وموثوقة للمواطنين،

مما يعزز الثقة بين الحكومة والمجتمع. بالإضافة إلى ذلك، تعتبر هذه المنصات وسيلة فعالة لمراقبة التقدم وتحليل البيانات، مما يمكن الجهات المعنية من اتخاذ قرارات مستنيرة لتحسين الأداء. كما أن هذه المنصات تتيح للجهات المعنية إمكانية الوصول إلى المعلومات في الوقت الحقيقي، مما يعزز الشفافية ويزيد من مستوى الثقة بين المواطنين والحكومة.

3.4. إشراك المجتمع المدني في تقييم الأداء

يعد إشراك المجتمع المدني في تقييم الأداء جزءاً أساسياً من استراتيجية الاستدامة. يمكن تحقيق هذا الهدف من خلال منح منظمات المجتمع المدني صلاحية مراقبة تنفيذ الاستراتيجية ورفع تقارير إلى الجهات التنفيذية. يجب أيضاً إنشاء منصات إلكترونية تتيح للمواطنين تقديم مقترحاتهم وملاحظاتهم حول السياسات العامة. يساهم هذا الإشراك في زيادة الشفافية والمساءلة، كما يعزز المشاركة المجتمعية في صناعة القرار وضمان تنفيذ الاستراتيجية بشكل أقرب إلى احتياجات المجتمع. كما أن إشراك المجتمع المدني يمكن أن يساهم في تحسين فعالية البرامج الأمنية من خلال توفير آراء متنوعة ومتعددة تعكس احتياجات المواطنين، مما يضمن تلبية هذه البرامج لتطلعات المجتمع وتعزيز الثقة بين المواطنين والجهات الأمنية.

تعتبر مشاركة المجتمع المدني في تقييم الأداء أداة فعالة لتعزيز الشفافية والمساءلة في الاستراتيجية الأمنية، حيث يمكن أن تساهم في تحديد الثغرات والفرص لتحسين الأداء. يمكن أن تساهم هذه المشاركة في تعزيز العلاقة بين الحكومة والمواطنين، مما يؤدي إلى بناء ثقة متبادلة ويساعد في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للأمن الوطني. فمن خلال إشراك المجتمع المدني في عمليات التقييم، يمكن تحديد نقاط القوة والضعف في الاستراتيجيات المتبعة، مما يسهل تحسين الأداء وتعزيز فعالية السياسات الأمنية. وهذا يساهم في تعزيز الثقة بين المجتمع والجهات الأمنية، ويعزز من دور المجتمع في المشاركة الفعالة في صنع القرار. كما يمكن أن يؤدي ذلك إلى تطوير استراتيجيات أكثر توافقاً مع احتياجات المواطنين. إشراك المجتمع المدني في تقييم الأداء يمكن أن يساهم في تعزيز الشفافية والمساءلة، مما يؤدي إلى تحسين الخدمات العامة وزيادة الثقة بين المواطنين والحكومة.

3.5. منح منظمات المجتمع المدني صلاحية مراقبة تنفيذ الاستراتيجية ورفع تقارير إلى الجهات التنفيذية.

ينبغي منح منظمات المجتمع المدني صلاحية مراقبة تنفيذ الاستراتيجية الأمنية الوطنية ورفع تقارير مفصلة حول التقدم والأداء إلى الجهات التنفيذية، وذلك لضمان تحقيق أهداف الاستراتيجية بشكل شفاف

ومسؤول. تعزيز دور المجتمع المدني في هذا السياق سيساهم في زيادة المراقبة والمساءلة وتحسين أداء الأجهزة الحكومية. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للمنظمات غير الحكومية تقديم مرئياتها واقتراحاتها لتحسين سير العمل وتحقيق الأهداف المرسومة في الاستراتيجية الأمنية .

يعتبر إشراك منظمات المجتمع المدني في مراقبة تنفيذ الاستراتيجية الأمنية الوطنية خطوة أساسية لتعزيز المساءلة وتحقيق التنمية المستدامة، حيث يمكن لهذه المنظمات تقديم رؤى قيمة حول التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية لتطبيق هذه الاستراتيجية. من خلال هذا التفاعل، يمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تساهم في تحديد نقاط القوة والضعف في الاستراتيجية، مما يساعد الجهات التنفيذية على اتخاذ قرارات مستنيرة. كما أن هذه العمليات تعزز من الشفافية وتساعد في بناء الثقة بين الحكومة والمواطنين، مما يساهم في تحقيق الأهداف المرجوة. ويجب أن تكون هذه التقارير شاملة وموضوعية، بحيث تعكس واقع تنفيذ الاستراتيجية وتسلط الضوء على النجاحات والتحديات، مما يمكن السلطات التنفيذية من اتخاذ القرارات المناسبة لتحسين الأداء وتعزيز فعالية الاستراتيجية. كما ينبغي أن تتضمن هذه التقارير تحليلاً عميقاً للبيانات والإحصائيات المتعلقة بتنفيذ الاستراتيجية، مما يساعد في تحديد المجالات التي تحتاج إلى تحسين أو دعم إضافي. علاوة على ذلك، يجب أن يتم تقديم هذه التقارير بشكل منتظم لضمان التقييم المستمر لفعالية الاستراتيجية وتعديل الخطط بناءً على المعطيات المستجدة.

3.6. إنشاء منصات إلكترونية تتيح للمواطنين تقديم مقترحاتهم وملاحظاتهم حول السياسات العامة.

يمكن تحقيق ذلك من خلال إنشاء منصات إلكترونية مخصصة تتيح للمواطنين تقديم مقترحاتهم وملاحظاتهم حول السياسات العامة، مما يساهم في تعزيز المشاركة الشعبية في صنع القرار وزيادة الشفافية. على سبيل المثال، يمكن إنشاء موقع إلكتروني حكومي يسمح للمواطنين بتقديم اقتراحاتهم وملاحظاتهم بشكل مباشر، وتحفيزهم على المشاركة في تشكيل السياسات العامة وتطويرها بما يخدم مصلحة الأمن الوطني العراقي .

تعتبر المنصات الإلكترونية أداة فعالة لتوفير قناة تواصل مباشرة بين الحكومة والمواطنين، مما يساهم في تحسين جودة السياسات العامة من خلال الاستجابة لملاحظاتهم واحتياجاتهم. من خلال هذه المنصات، يمكن للمواطنين أن يساهموا بأفكارهم ومقترحاتهم حول السياسات العامة، مما يعزز من مشاركتهم الفعالة في عملية صنع القرار ويعكس احتياجات المجتمع بشكل أدق. كما تساهم هذه المنصات في تعزيز الشفافية، حيث يتمكن المواطنون من متابعة كيفية استجابة الجهات المعنية لمقترحاتهم، مما يعزز الثقة بين الحكومة والمجتمع .

تسهم هذه المنصات في تعزيز المشاركة المجتمعية وتوفير بيئة ملائمة لتبادل الأفكار والمقترحات، مما يعكس تطلعات المواطنين ويعزز من فاعلية الاستراتيجيات الأمنية.

3.7. تطبيق دروس مستفادة من التجارب السابقة

يتم تحليل النجاحات والإخفاقات السابقة لتحسين تنفيذ الاستراتيجيات المستقبلية، مثل تطوير خطط تصحيحية بناءً على أخطاء سابقة. كما يتم تنظيم جلسات تدريبية لفرق العمل لتعزيز التعلم المؤسسي وضمان تطبيق العبر الدقيقة من التجارب السابقة في العمل الحالي والمستقبلي.

إن استيعاب الدروس المستفادة من التجارب السابقة يُعدّ خطوة أساسية نحو تعزيز الاستدامة في الاستراتيجية الأمنية الوطنية، حيث يمكن استخدام هذه الدروس لتحديد استراتيجيات فعالة تتوافق مع التحديات الحالية والمستقبلية. من خلال تحليل هذه الدروس، يمكننا تطوير فهم أعمق للسياقات التاريخية والسياسية التي أثرت على الأمن الوطني، مما يعزز قدرتنا على تصميم استراتيجيات مبتكرة تستند إلى خبرات الماضي وتوجهات المستقبل. هذا الفهم يساعد على تحديد العوامل الرئيسية التي قد تسهم في تعزيز الأمن والاستقرار في العراق، مما يتيح لنا الاستفادة من النجاحات والإخفاقات السابقة في بناء استراتيجيات أمنية أكثر فعالية.

4. بعض الامثلة من تجارب الدول للاستئناس بها في العراق:

- السويد (التعاون بين الحكومة والمجتمع المدني):
 - ✓ تعتمد السويد على شراكة وثيقة بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني في صنع السياسات.
 - ✓ مثال/ تمويل الحكومة للمنظمات غير الربحية التي تعمل في مجالات حقوق الإنسان والبيئة، مع ضمان استقلاليتها.
 - ✓ العمل المُستفاد/ إشراك المجتمع المدني العراقي في مراقبة تنفيذ الاستراتيجية وتقديم تقارير مستقلة.
- جنوب أفريقيا (المصالحة الوطنية):
 - ✓ بعد انتهاء نظام الفصل العنصري، أنشأت لجنة "الحقيقة والمصالحة" لمعالجة انتهاكات الماضي.
 - ✓ اعتمدت على الحوار المفتوح وتسجيل شهادات الضحايا والجناة لتحقيق العدالة الانتقالية.
 - ✓ العمل المُستفاد/ تطبيق برامج مصالحة وطنية في العراق لمعالجة الانقسامات الطائفية، مثل إنشاء لجان حوار تضم جميع المكونات.
- كندا (التعددية الثقافية وحقوق السكان الأصليين):
 - ✓ سنت كندا قوانين لضمان تمثيل وحماية حقوق السكان الأصليين في السياسات الوطنية.

- ✓ مثال/ دمج لغات وثقافات السكان الأصليين في المناهج التعليمية.
- ✓ العمل المُستفاد/ تعزيز التنوع الثقافي في العراق عبر مناهج تعليمية تُبرز إسهامات جميع المكونات العرقية والدينية.

• سنغافورة (الأمن السيبراني والتحول الرقمي):

- ✓ أنشأت "هيئة الأمن السيبراني" لتنسيق الجهود بين القطاعين العام والخاص.
- ✓ طورت تطبيق "OneService" لتمكين المواطنين من الإبلاغ عن المشكلات الحكومية فوراً.
- ✓ العمل المُستفاد/ إنشاء مركز وطني عراقي للأمن السيبراني، وتطوير منصات رقمية لتحسين الخدمات.

• رواندا (إعادة الإعمار بعد النزاعات):

- ✓ بعد الإبادة الجماعية عام 1994، ركزت رواندا على المصالحة عبر "محاكم الجاكاسا" المحلية.
- ✓ استثمرت في التعليم والبنية التحتية لتعزيز الوحدة الوطنية.
- ✓ العمل المُستفاد/ تطبيق مشاريع إعادة إعمار في المناطق العراقية المتضررة، مع دمج برامج تعليمية لتعزيز التسامح.

• فنلندا (التعليم والابتكار):

- ✓ تحتل فنلندا مراتب عالمية في جودة التعليم بسبب نظامها القائم على التفكير النقدي والمساواة.
- ✓ مثال/ تدريب المعلمين على أساليب تعليمية غير تقليدية.
- ✓ العمل المُستفاد/ إصلاح المناهج العراقية لتعزيز مهارات الابتكار وربط التعليم باحتياجات سوق العمل.

• النرويج (تمكين المرأة):

- ✓ تطبيق نظام "الحصص الجندرية" لضمان تمثيل النساء بنسبة 40% في المناصب القيادية.
- ✓ تقديم إجازات والدية طويلة للرجال والنساء لتعزيز المساواة.
- ✓ العمل المُستفاد/ تخصيص مقاعد برلمانية للعراقيات، وتدريبهن على القيادة في المؤسسات الأمنية.

• ألمانيا (الاقتصاد الأخضر):

- ✓ استثمرت ألمانيا في مشاريع الطاقة المتجددة (مثل طاقة الرياح والطاقة الشمسية) لخفض الانبعاثات.
- ✓ مثال/ خطة "Energiewende" للتحول الكامل إلى الطاقة النظيفة بحلول 2050.

✓ العمل المُستفاد/ تطوير مشاريع عراقية للطاقة الشمسية في المناطق الصحراوية، مع تقديم حوافز للشركات الخضراء.

● الإمارات العربية المتحدة (الذكاء الاصطناعي):

- ✓ أنشأت وزارة للذكاء الاصطناعي، واستثمرت في مدن ذكية مثل "مصدر".
- ✓ مثال/ استخدام الروبوتات في الخدمات الحكومية.
- ✓ العمل المُستفاد/ دمج الذكاء الاصطناعي في الأمن السيبراني العراقي، وإنشاء مدن ذكية في المناطق المُعاد إعمارها.

● اليابان (إدارة الكوارث):

- ✓ تمتلك اليابان أنظمة إنذار مبكر متطورة للزلازل والتسونامي.
- ✓ مثال/ تدريبات منتظمة للمواطنين على التعامل مع الكوارث.
- ✓ العمل المُستفاد/ تطوير مركز وطني عراقي لإدارة الأزمات، مع تدريبات ميدانية لمواجهة الكوارث البيئية.

الفصل السابع

التوصيات النهائية

1. تعزيز الحوكمة الرشيدة والشفافية
2. تطوير التشريعات والسياسات الأمنية
3. توسيع التعاون الدولي والإقليمي
4. تعزيز الابتكار والتكنولوجيا كأدوات للأمن
5. تحقيق التنمية المستدامة وضمان استدامة الموارد
6. تطوير القدرات البشرية والقيادية
7. ضمان التوازن بين الأمن والحريات المدنية
8. التوصيات العملية لتعزيز تنفيذ الاستراتيجية

الفصل السابع

التوصيات النهائية

-خاص في الجانب المعلن من الاستراتيجية-

1. تعزيز الحوكمة الرشيدة والشفافية

تعتبر الحوكمة الرشيدة والشفافية عنصرين أساسيين في تعزيز الثقة بين الدولة والمواطنين، حيث يمكن تحقيق ذلك من خلال تحسين آليات اتخاذ القرار وتفعيل دور المجتمع المدني في الرقابة على الأداء الحكومي. يتطلب ذلك وضع سياسات واضحة تعزز من المشاركة الفعالة للمواطنين في العملية السياسية، مما يساهم في تعزيز المساءلة والشفافية في جميع جوانب الحكم.

سيتم تحقيق تعزيز الحوكمة الرشيدة والشفافية من خلال إلزام المؤسسات بنشر تقارير الأداء والميزانيات على منصات إلكترونية مفتوحة، بالإضافة إلى تطبيق مبدأ الإفصاح المالي مع مراجعة التقارير من ديوان الرقابة المالية. ومن خلال تشكيل لجان مستقلة لمراقبة تنفيذ الاستراتيجية وتمكين البرلمان من إجراء تحقيقات في شكاوى المشاريع .

1.1. آليات الشفافية

تهدف آليات الشفافية في استراتيجية الأمن الوطني العراقي إلى تحقيق رقابة مجتمعية فعالة على الأداء الحكومي والمساءلة. يتضمن ذلك الالتزام بنشر تقارير الأداء والميزانيات على منصات إلكترونية مفتوحة وتطبيق مبدأ الإفصاح المالي بمراجعة من ديوان الرقابة المالية. كما تشمل الآليات إجراءات قانونية مثل تشكيل لجان مستقلة لمراقبة تنفيذ الاستراتيجية وتمكين البرلمان من إجراء تحقيقات في شكاوى المشاريع. من خلال تحقيق هذه النقاط، يمكن تعزيز الشفافية وتحقيق درجة عالية من المساءلة والشفافية في إطار الأمن الوطني.

1.2. إلزام المؤسسات بنشر تقارير الأداء والميزانيات على منصات إلكترونية مفتوحة

يتوجب على المؤسسات الحكومية في العراق الالتزام بنشر تقارير أدائها وميزانياتها على منصات إلكترونية مفتوحة للجمهور، وهذا يأتي في إطار تعزيز الشفافية والحوكمة الرشيدة. ينبغي أن تكون هذه التقارير متاحة بشكل دوري ومحدثة لضمان العمل الشفاف والمساءلة. وبموازاة ذلك، يجب أن يتم مراجعة هذه التقارير والميزانيات من قبل ديوان الرقابة المالية لضمان دقتها وشفافيتها. هذا الإجراء

يسهم في زيادة مستوى الثقة بين الحكومة والمواطنين ويعزز فهم الجمهور المعني بالشؤون المالية والأداء الحكومي .

يُعتبر نشر تقارير الأداء والميزانيات على منصات إلكترونية مفتوحة خطوة أساسية نحو تعزيز الثقة بين الحكومة والمواطنين وتحقيق المساءلة الفعالة. فمن خلال الشفافية في نشر هذه المعلومات، يمكن للمواطنين متابعة أداء المؤسسات الحكومية والتأكد من استخدام الموارد بشكل فعال. كما أن ذلك يساهم في تعزيز المشاركة المجتمعية ويعزز من قدرة المجتمع على التأثير في صنع القرار. هذا سيؤدي إلى زيادة الشفافية والمساءلة، مما يساعد على تعزيز الثقة بين المواطنين والمؤسسات الحكومية. سيؤدي ذلك إلى تحسين جودة الخدمات العامة، ويزيد من فعالية الرقابة على الموارد الحكومية، مما يساهم في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للأمن الوطني العراقي. كما سيساهم ذلك في تعزيز الشفافية والمساءلة، ويشجع على المشاركة المجتمعية في مراقبة الأداء الحكومي.

1.3. تطبيق مبدأ الإفصاح المالي مع مراجعة التقارير من ديوان الرقابة المالية

يقتضي من المؤسسات المالية في العراق تطبيق مبدأ الإفصاح المالي ونشر تقاريرها المالية بشكل دوري وشفاف على المواقع الإلكترونية المفتوحة للجمهور، مع مراجعة ديوان الرقابة المالية. يهدف هذا الإجراء إلى زيادة شفافية النشاط المالي والمساهمة في مكافحة الفساد. ينبغي لديوان الرقابة المالية أن يقوم بمراجعة تلك التقارير والتحقق من صحتها واكتمالها لضمان أن المؤسسات تلتزم بالمعايير والتشريعات المالية المعمول بها في البلاد. ويجب أن تشمل عملية المراجعة تقييم فعالية نظم الرقابة الداخلية وتحديد أي مخالفات محتملة قد تؤثر على الشفافية المالية. ينبغي أيضاً أن تتضمن المراجعة تقييم مدى التزام الجهات المعنية بالمعايير المحاسبية المعمول بها والممارسات الجيدة في الإفصاح المالي.

1.4. المساءلة القانونية

تعتبر المساءلة القانونية أمراً حيوياً في تحقيق الأمن الوطني، ولذلك يتوجب تشكيل لجان مستقلة لمراقبة تنفيذ الاستراتيجية وضمان تطبيقها بشكل صحيح وفعال. كما ينبغي تمكين البرلمان من إجراء تحقیقات في شكاوى المشاريع الأمنية والتدقيق في أدائها. هذا بالإضافة إلى ضرورة وضع تشريعات ونظم قانونية تدعم الشفافية ومكافحة الفساد، وتعزز دور القضاء في مراقبة ومحاسبة الجهات المسؤولة عن تنفيذ الاستراتيجية الأمنية الوطنية. وفي هذا السياق، يجب أيضاً تمكين الجهات المعنية من الإبلاغ عن أي مخالفات أمنية بشكل محمي قانونياً وتأمين الحماية لهم .

تعد المساءلة القانونية إحدى الركائز الأساسية لتفعيل استراتيجية الأمن الوطني، حيث تساهم في تعزيز الثقة بين المؤسسات الحكومية والمواطنين من خلال ضمان الشفافية والمساءلة. إن المساءلة القانونية تؤدي إلى تحقيق العدالة وتعزيز سيادة القانون، مما يساهم في حماية حقوق الأفراد ويمنع الفساد. من خلال وضع آليات فعالة للمساءلة، يمكن تحسين أداء الأجهزة الأمنية وتعزيز فاعليتها في مواجهة التحديات الأمنية.

1.5. تشكيل لجان مستقلة لمراقبة تنفيذ الاستراتيجية

تهدف هذه الخطوة إلى إنشاء لجان مستقلة مهمتها مراقبة تنفيذ الاستراتيجية الأمنية الوطنية بشكل مستمر. وتشمل مهام تلك اللجان مراقبة تقدم تنفيذ المشاريع والمبادرات الأمنية، والتحقق من تحقيق الأهداف المحددة، وتقديم التقارير الدورية حول الأداء والتنفيذ. بالإضافة إلى ذلك، ستكون لتلك اللجان صلاحية التحقيق في أي شكاوى تتعلق بتنفيذ الاستراتيجية واتخاذ الإجراءات الضرورية للتصدي لأي مخالفات. ومن المهم أن يتم اختيار أعضاء هذه اللجان بعناية لضمان استقلاليتهم وكفاءتهم في مراقبة تنفيذ الاستراتيجية بكفاءة وشفافية تامة.

إن تشكيل لجان مستقلة يعزز من شفافية التنفيذ ويضمن تحقيق الأهداف المرجوة من استراتيجية الأمن الوطني العراقي. كما أن وجود لجان مستقلة يساهم في تعزيز المساءلة والرقابة، مما يساعد في الكشف عن أي انحرافات أو ممارسات غير سليمة أثناء تنفيذ الاستراتيجية. بالإضافة إلى ذلك، فإن هذه اللجان يمكن أن تعمل على ضمان تنفيذ الاستراتيجية بفعالية وشفافية، مما يعزز الثقة بين الحكومة والمواطنين.

1.6. تمكين البرلمان من إجراء تحقيقات في شكاوى المشاريع

تهدف هذه الجزء من الاستراتيجية إلى تمكين البرلمان العراقي من مراقبة وتقييم أداء المشاريع الأمنية والقيام بتحقيقات فعالة في حال ورود شكاوى أو انتهاكات. ومن خلال هذا التمكين، سيتمكن البرلمان من القيام بدوره الرقابي وضمان تنفيذ الاستراتيجية بكفاءة وفعالية لتحقيق أمن البلاد واستقرارها.

يعتبر تعزيز قدرة البرلمان العراقي على إجراء تحقيقات شاملة في شكاوى المشاريع الأمنية من العناصر الأساسية لضمان الشفافية والمساءلة. هذا سيساهم في تحسين إدارة الموارد وتحديد المسؤوليات، مما يعزز من فعالية الرقابة على تنفيذ المشاريع ويضمن تحقيق الأهداف الأمنية المنشودة. بالإضافة إلى ذلك، سيتمكن البرلمان من التحقق من جدوى المشاريع المقدمة وضمان استخدامها الفعال للموارد المالية، مما يعزز من الشفافية ويقلل من فرص الفساد. كما سيساهم في تعزيز التعاون بين

البرلمان والجهات التنفيذية، مما يضمن أن كل مشروع يخضع للمراجعة الدقيقة قبل الموافقة عليه. هذا سيساعد في تحسين فعالية البرامج الحكومية ويعزز الثقة بين المواطنين ومؤسسات الدولة. سيتمكن البرلمان من الحفاظ على الشفافية والمساءلة، مما يعزز من قدرة الدولة على مواجهة التحديات الأمنية والاقتصادية.

2. تطوير التشريعات والسياسات الأمنية

يهدف هذا الجزء من استراتيجية الأمن الوطني العراقي إلى سن قوانين وتطوير سياسات تعزز الشفافية وتحمي البيانات الشخصية وتدير المعلومات بشكل فعال وآمن. ومن خلال التحديث التشريعي والمراجعة الدورية، سيتمكن العراق من التصدي للتحديات الأمنية بشكل موثوق ومستدام، وستكون لديه الأدوات القانونية اللازمة للتصدي لأي تهديدات أمنية.

2.1. تعتبر التشريعات والسياسات الأمنية ركيزة أساسية في تعزيز الأمن الوطني، حيث تتطلب استجابة فعالة للتحديات المعاصرة من خلال تحديث القوانين وتفعيل آليات التعاون بين الجهات المختصة. لذلك، من الضروري مراجعة وتحديث هذه التشريعات بشكل دوري، بما يتماشى مع المستجدات الأمنية والتطورات الإقليمية والدولية، لضمان تكامل الجهود الأمنية وتفعيل دور المؤسسات المعنية. كما يجب أن تتضمن هذه المراجعة استشارة الخبراء والفنيين في المجال الأمني لضمان فعالية التشريعات وملاءمتها للواقع الأمني، بالإضافة إلى تعزيز التعاون بين المؤسسات الحكومية والمجتمع المدني. يتضمن ان الاطار التشريعي يشمل ذلك سن قوانين تدعم الشفافية مثل مكافحة الفساد وحماية المبلغين، بالإضافة إلى تطوير سياسات حماية البيانات الشخصية وإدارة المعلومات. كما يتضمن التحديث التشريعي والمراجعة الدورية للسياسات بناءً على تحليل البيئة التشغيلية.

تعتبر تحسين الإطار التشريعي أحد العناصر الأساسية لضمان تنفيذ استراتيجيات الأمن الوطني بكفاءة، حيث يتطلب الأمر تكامل الجهود بين مختلف الجهات المعنية لتحقيق الأهداف المنشودة.

يتطلب تعزيز الإطار التشريعي لاستراتيجية الأمن الوطني العراقي التركيز على تطوير القوانين التي تضمن حماية الحقوق الفردية وتعزيز من فعالية المؤسسات الأمنية، مما يسهم في بناء بيئة آمنة ومستقرة. لتحقيق هذا الهدف، يجب أن تتضمن التعديلات المقترحة استراتيجيات واضحة لرصد ومراقبة تطبيق هذه القوانين، بما في ذلك إنشاء آليات للتقارير والمراجعة لدعم الشفافية والمساءلة. كما ينبغي أن تشمل هذه الاستراتيجيات تحديد المسؤوليات بدقة لكل جهة معنية، وتوفير التدريب اللازم للموظفين لضمان الامتثال الفعّال لهذه التشريعات. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن يتم تعزيز التعاون بين المؤسسات الحكومية والمجتمع المدني في مجال رصد تطبيق القوانين وتقديم التوصيات اللازمة للتحسين.

2.2. سن قوانين تدعم الشفافية مثل مكافحة الفساد وحماية المبلغين

يجب على الحكومة العراقية سن قوانين تدعم الشفافية من خلال مكافحة الفساد وحماية المبلغين، وذلك من خلال وضع تشريعات تضمن نشر تقارير الأداء والميزانيات للمؤسسات على منصات إلكترونية مفتوحة، وتطبيق مبدأ الإفصاح المالي مع مراجعة التقارير من ديوان الرقابة المالية. كما ينبغي تشكيل لجان مستقلة لمراقبة تنفيذ الاستراتيجية وتمكين البرلمان من إجراء تحقيقات في شكاوى المشاريع، بالإضافة إلى سن قوانين لحماية المبلغين وتشجيعهم على الكشف عن الفساد دون مخاوف من الانتقام أو العقوبات .

تعتبر الشفافية من العناصر الأساسية التي تعزز الثقة بين الحكومة والمواطنين، حيث يتطلب الأمر وضع آليات فعالة لمكافحة الفساد وتعزيز حماية المبلغين، مما يساهم في تحقيق استقرار الأوضاع الأمنية والاقتصادية في العراق. لذا، يجب تطوير وتنفيذ قوانين صارمة تضمن الشفافية في العمليات الحكومية وتقديم الحوافز التي تشجع المواطنين على الإبلاغ عن الفساد. يجب أن تشمل هذه القوانين آليات لحماية المبلغين من التهديدات أو الانتقام، مما يعزز من دورهم في كشف الأنشطة غير القانونية. كما ينبغي أن تتضمن القوانين عقوبات رادعة للمخالفين، مما يساهم في بناء بيئة آمنة للمبلغين ويعزز ثقتهم في النظام القانوني.

2.3. تطوير سياسات حماية البيانات الشخصية وإدارة المعلومات

يجب تطوير سياسات حماية البيانات الشخصية وإدارة المعلومات من خلال وضع تشريعات تحمي خصوصية المواطنين وتنظيم إدارة المعلومات بشكل فعال. ينبغي النظر في تحديث التشريعات بانتظام لمواكبة التطور التكنولوجي وحماية البيانات من التهديدات السيبرانية. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي وضع إطار لحماية البيانات الشخصية وضمان سرية المعلومات مع فترات محددة للتقييم والمراجعة. يمكن أيضاً النظر في تبادل الخبرات مع الدول الأخرى في مجال حماية البيانات وإدارة المعلومات، والاستفادة من البرامج التدريبية الدولية الخاصة بتطوير سياسات حماية البيانات والحفاظ على السرية الإلكترونية .

تعتبر حماية البيانات الشخصية وإدارة المعلومات من العناصر الأساسية التي تساهم في تعزيز الأمن الوطني، حيث تتطلب استراتيجيات فعالة تضمن سرية المعلومات وحقوق الأفراد. لذلك، ينبغي على الحكومة العراقية العمل على تطوير أطر قانونية وتنظيمية تضمن حماية البيانات الشخصية وتحسين إدارة المعلومات، بما يساهم في تعزيز الثقة بين المواطنين والجهات الحكومية. ولتحقيق ذلك، يجب أن

تتضمن السياسات المقترحة آليات واضحة لرصد ومراقبة استخدام البيانات، بالإضافة إلى إجراء تدريبات منتظمة للموظفين الحكوميين حول كيفية التعامل مع المعلومات الحساسة .

تتطلب استراتيجية الأمن الوطني العراقي تطوير سياسات متكاملة لحماية البيانات الشخصية، مما يسهم في تعزيز الثقة بين المواطنين والمؤسسات الحكومية. يجب أن تشمل هذه السياسات آليات فعالة لجمع البيانات وتخزينها، بالإضافة إلى ضمان عدم استخدامها بطرق غير مصرح بها. كما يجب أن يتم تعزيز الوعي العام حول حقوق الأفراد في هذا المجال، بما في ذلك كيفية حماية بياناتهم الشخصية وسبل الإبلاغ عن الانتهاكات المحتملة.

2.4. التحديث التشريعي

يعتبر التحديث التشريعي أحد العناصر الأساسية لتعزيز استراتيجية الأمن الوطني العراقي، حيث يسهم في تكييف القوانين بما يتناسب مع التحديات الأمنية المتزايدة ويعزز من قدرة الدولة على مواجهة الأزمات. يتطلب التحديث التشريعي مراجعة شاملة للأنظمة القانونية الحالية، بما في ذلك تعزيز القوانين المتعلقة بمكافحة الإرهاب، وحماية حقوق الإنسان، وتنظيم الأجهزة الأمنية. كما يجب أن يتضمن هذا التحديث آليات فعالة لمراقبة تنفيذ القوانين وتقييم أثرها على الأمن الوطني. ويجب أن تتم مراجعة هذه الآليات بشكل دوري لضمان فعاليتها وملاءمتها للتطورات الأمنية المستمرة.

2.5. مراجعة دورية للسياسات بناءً على تحليل البيئة التشغيلية

تقوم السياسات الأمنية بدور حيوي في ضمان استمرارية الأمن الوطني، لذا يتوجب إجراء مراجعات دورية لتقييم فعالية السياسات القائمة بناءً على تحليل دقيق للبيئة التشغيلية والتحديات الأمنية المتغيرة. يجب أن تكون هذه المراجعات شاملة ومستندة إلى بيانات دقيقة وتقارير تقييم موضوعية، بحيث يتسنى اتخاذ القرارات السياسية الصائبة وضبط السياسات بشكل منتظم لضمان أن تكون متناسبة مع الواقع الأمني وتحقق الأهداف المرجوة. كما ينبغي أن تشمل هذه المراجعات تقييم تأثير السياسات الحالية على الأمن الوطني وتحليل المخاطر والتهديدات المحتملة، مما يساعد في توجيه التعديلات اللازمة وتحسين فعالية الاستراتيجية .

تعتبر مراجعة السياسات الأمنية أحد الأدوات الأساسية لتكييف استراتيجيات الأمن الوطني مع المتغيرات المستمرة في البيئة التشغيلية، مما يسهم في تعزيز قدرة المؤسسات الأمنية على مواجهة التحديات المحتملة.

3. توسيع التعاون الدولي والإقليمي

لا يمكن تحقيق الأمن الوطني بشكل فعال دون تعزيز التعاون الدولي والإقليمي في مجالات الأمن والدفاع. ينبغي للعراق توسيع شراكاته مع الأمم المختلفة والكيانات الدولية والإقليمية، وتوقيع اتفاقيات لدعم المشاريع البحثية وتبادل الخبرات العلمية وتكنولوجيا الأمن. بالإضافة إلى ذلك، يجب استقدام خبرات دولية في أمن السبيرانى والدفاع، وإبرام برامج تبادل علمى وتقنى مع مختلف الدول الشقيقة والصديقة والشريكة والحليفة .

يعتبر توسيع التعاون الدولي والإقليمي أحد العوامل الأساسية لتعزيز الأمن الوطني العراقي، حيث يمكن أن يسهم ذلك في تبادل المعلومات والخبرات بين الدول لمواجهة التحديات الأمنية المشتركة. إن هذا التعاون يمكن أن يشمل التوقيع على اتفاقيات أمنية، وتبادل التكنولوجيا المتقدمة، وكذلك تنظيم تدريبات مشتركة لتعزيز القدرات الدفاعية. كما أن تقوية العلاقات مع الدول المجاورة ومنظمات الأمن الإقليمي قد يؤثر إيجاباً على الاستقرار في العراق .

من البديهي ان الظروف الراهنة في العراق تستدعي تعزيز الشراكات الاستراتيجية مع الدول الاقليمية والكبرى والمنظمات الدولية، مما يفتح آفاق جديدة للتعاون في مجالات الأمن ومكافحة الإرهاب. ومن الضروري أن تشمل هذه الشراكات تبادل المعلومات الاستخباراتية والتدريبات المشتركة، مما يعزز القدرة على مواجهة التحديات الأمنية. كما يجب تعزيز التعاون في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول المجاورة، حيث أن الاستقرار في المنطقة مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالأمن الوطني العراقي. لذا يجب أن تتضاف الجهود لتعزيز الشراكات الثنائية والمتعددة الأطراف، مما يسهم في تحقيق الأهداف المشتركة ويعزز من القدرة على مواجهة التحديات الأمنية.

3.1. الشراكات الاستراتيجية

تعتبر الشراكات الاستراتيجية مع الدول المجاورة والدول الكبرى عاملاً حاسماً في تعزيز الأمن الوطني العراقي، حيث تتيح هذه الشراكات تبادل الخبرات والتكنولوجيا وتساهم في بناء قدرات المؤسسات الأمنية. تساعد هذه الشراكات في تعزيز التعاون العسكري والأمني، مما يسهم في مواجهة التحديات المشتركة مثل الإرهاب والتفريب. كما تُعدّ هذه الشراكات فرصة لتطبيق استراتيجيات فعالة في مكافحة الجرائم المنظمة وزيادة فعالية القوات الأمنية العراقية. وفي هذا السياق، يمكن تعزيز التعاون مع الدول المجاورة وتبادل المعلومات الاستخباراتية، مما يسهم في تطوير آليات فعالة لمكافحة هذه التحديات الأمنية. بالإضافة إلى ذلك، يجب العمل على تعزيز الشراكات الاقتصادية التي تساهم في تحقيق الاستقرار الإقليمي، مما يؤدي إلى تحسين الأمن الوطني وجذب الاستثمارات.

يقتضي توقيع اتفاقيات مع الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي لدعم المشاريع البحثية وتطوير برامج للتبادل العلمي مع الدول الكبرى، كما يجب أيضًا نقل التكنولوجيا من خلال استقدام الخبرات الدولية في مجال الأمن السيبراني والدفاع وتوقيع اتفاقيات لدعم المشاريع البحثية. هذه الشراكات الاستراتيجية من شأنها تعزيز الأمن الوطني العراقي وتوسيع نطاق التأثير في المجال الدولي والإقليمي.

3.2. توقيع اتفاقيات مع الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي لدعم المشاريع البحثية

تهدف هذه الخطوة إلى توسيع نطاق التعاون الدولي والإقليمي في مجال الأمن الوطني من خلال تعزيز الشراكات الاستراتيجية مع الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي. سيتضمن التعاون دعم المشاريع البحثية وتنفيذ برامج تبادل علمي مع دول أخرى. ستسهم هذه الاتفاقيات في تعزيز الابتكار ونقل التكنولوجيا في مجال الأمن السيبراني والدفاع. من خلال جلب الخبرات الدولية والتعاون في مجال البحث والتطوير، سوف يتم تعزيز قدرات الأمن الوطني العراقي وزيادة فعاليته في مجال الدفاع عن الوطن والمواطنين .

تعتبر الاتفاقيات الموقعة مع الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي عنصرًا أساسيًا في تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز الأمن الوطني العراقي من خلال دعم المشاريع البحثية التي تساهم في معالجة التحديات الأمنية والاقتصادية. وتمثل هذه الاتفاقيات فرصة هامة لتوسيع نطاق التعاون بين العراق والمجتمع الدولي، مما يساهم في تعزيز القدرات البحثية وتوفير الموارد اللازمة لمواجهة التحديات الراهنة. إن هذه الاتفاقيات ستعزز من فرص الحصول على التمويل اللازم لتنفيذ مشاريع بحثية مبتكرة، مما يساهم في تحقيق التنمية المستدامة في مختلف القطاعات. كما ستعمل على بناء شراكات استراتيجية مع المؤسسات الدولية، مما يعزز من قدرة العراق على مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية. ستساهم هذه الشراكات في تعزيز التعاون الدولي وتبادل المعرفة والخبرات، مما يساهم في تطوير مشاريع بحثية مبتكرة تدعم الاستقرار والتنمية المستدامة في العراق.

3.3. برامج تبادل علمي مع الدول المتقدمة

تهدف استراتيجية الأمن الوطني العراقي إلى تعزيز التعاون الدولي من خلال برامج تبادل علمي مع دول الكبرى والمهمة . يتضمن ذلك تبادل الخبرات والمعرفة في مجالات الأمن والدفاع، بما في ذلك الأمن السيبراني والتكنولوجيا الحديثة. يتم ذلك من خلال تنظيم ورش عمل وبرامج تدريبية مشتركة تهدف إلى تحسين قدرات الكوادر الأمنية وتطوير المهارات اللازمة لمواجهة التحديات الأمنية الراهنة

والمستقبلية. كما تشمل هذه البرامج أيضاً نقل التكنولوجيا واستقدام الخبرات الدولية في مجال الأمن السيبراني والدفاع، مما يعزز القدرة التحليلية والتكنولوجية لقوات الأمن الوطني العراقي .

إن التعاون الأكاديمي بين العراق والدول المتقدمة يمكن أن يسهم في تعزيز القدرات البحثية والتطوير التكنولوجي في البلاد. حيث يمكن أن تشمل هذه البرامج تبادل الباحثين والطلاب، مما يساعد على نقل المعرفة والخبرات بين الثقافتين. كما يمكن أن تساهم هذه المبادرات في تأسيس شراكات استراتيجية تؤدي إلى تطوير مشاريع بحثية مشتركة تعزز الابتكار في مجالات متعددة. ومن خلال هذه الشراكات، يمكن تبادل الخبرات والموارد، مما يسهل عملية البحث والتطوير، ويعزز من قدرة العراق على مواجهة التحديات الأمنية الحالية والمستقبلية. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تساهم هذه البرامج في تعزيز التعاون الأكاديمي والبحثي، مما يؤدي إلى تطوير استراتيجيات مبتكرة لمواجهة التهديدات الأمنية. كما أن بناء شبكة من العلاقات مع الجامعات والمراكز البحثية في هذه الدول سيمكن العراق من الاستفادة من التجارب الناجحة في مجالات الأمن والدفاع .

تعتبر برامج التبادل العلمي من الأدوات الفعالة التي يمكن أن تدعم تطوير الاستراتيجيات الوطنية للأمن في العراق، من خلال تعزيز المعرفة وتبادل الخبرات بين الأكاديميين والباحثين. تساهم هذه البرامج في تعزيز التعاون الأكاديمي وتطوير الأبحاث المشتركة، مما يؤدي إلى تحسين الأداء الأمني وتبادل المعرفة حول أفضل الممارسات في مجالات الأمن والدفاع. كما تساهم هذه البرامج أيضاً في تعزيز الفهم المتبادل بين الثقافات المختلفة، مما يساهم في بناء علاقات استراتيجية قوية بين العراق وهذه الدول.

3.4. نقل التكنولوجيا

من أجل تعزيز القدرات الفنية في مجال الأمن الوطني العراقي، يجب الاستفادة من خبرات دولية في مجال الأمن السيبراني والدفاع. يمكن ذلك عن طريق استقدام خبراء ومتخصصين دوليين لنقل التكنولوجيا والمعرفة اللازمة. يُعتبر هذا النقل أمراً حيوياً لتحسين استراتيجية الأمن الوطني وتحقيق الأهداف الفنية والتشغيلية بأفضل الطرق .

يُعتبر نقل التكنولوجيا أحد العناصر الأساسية لتعزيز كفاءة المؤسسات الأمنية، حيث يمكن أن تساهم في تطوير نظم الدفاع والأمن الوطني. ويمكن تحقيق ذلك من خلال التعاون مع الدول المتقدمة في مجالات التكنولوجيا العسكرية، وتوفير التدريب المناسب للعاملين في المؤسسات الأمنية. كما يجب أن تشمل الاستراتيجية الوطنية على استثمارات في البحث والتطوير لضمان تحقيق الأمان والاستقرار في العراق. ومن الضروري أيضاً تعزيز الشراكات مع المؤسسات الأكاديمية والصناعية المحلية والدولية

لتسهيل عملية نقل التكنولوجيا وتطبيقها بشكل فعال في مختلف القطاعات. يجب أن تشمل هذه الشراكات تبادل المعرفة والتكنولوجيا الحديثة، مما يسهم في تطوير قدرات الصناعة المحلية ورفع كفاءة الأداء في مجالات الأمن والدفاع.

إن نقل التكنولوجيا يلعب دوراً حيوياً في تحسين القدرات الوطنية، من خلال توفير الأدوات والموارد اللازمة لمواجهة التحديات الأمنية المتزايدة. وتعزيز البحث والتطوير في مجالات مثل الأمن السيبراني، مما يسهم في تعزيز الاستقرار والأمان في البلاد. كما يجب التركيز على تطوير الشراكات مع المؤسسات البحثية العالمية والمحلية، لتحقيق نقل فعال للتكنولوجيا المتقدمة وتطبيقها بما يتناسب واحتياجات الأمن الوطني.

3.5. استقدام الخبرات الدولية في الأمن السيبراني والدفاع

تتضمن التوصيات النهائية لاستراتيجية الأمن الوطني العراقي استقدام الخبرات الدولية في مجال الأمن السيبراني والدفاع من خلال توقيع اتفاقيات مع الدول الرائدة في هذا المجال، بما في ذلك الولايات المتحدة والصين وروسيا. يجب أيضاً تسهيل برامج تبادل المعرفة والخبرات والتدريب الفني مع هذه الدول بهدف تطوير القدرات الفنية والتكنولوجية في مجال الأمن السيبراني والدفاع وتعزيز القدرة على مواجهة التهديدات الحديثة والمستقبلية.

يعتبر استقدام الخبرات الدولية في الأمن السيبراني والدفاع خطوة أساسية لتعزيز القدرة الأمنية للعراق، حيث يمكن أن يسهم التعاون مع الدول المتقدمة في تبادل المعرفة والتقنيات الحديثة. من خلال هذه الشراكات، يمكن للعراق الاستفادة من التجارب الناجحة في مجالات الحماية الإلكترونية والاستجابة السريعة للتهديدات. كما أن التعاون مع الخبراء الدوليين سيمكن العراق من تطوير استراتيجيات دفاعية متكاملة تتناسب مع التحديات الأمنية المعاصرة. هذا التعاون سيؤدي إلى تعزيز القدرات المحلية وتبادل المعرفة، مما يسهم في بناء قدرات أمنية فاعلة. بالإضافة إلى ذلك، من الضروري أن يتم إنشاء شراكات استراتيجية مع الدول المتقدمة في هذا المجال.

إن الخبرات الدولية في مجال الأمن السيبراني ضرورية لمواجهة التهديدات المتزايدة، ولهذا يجب على العراق بناء شراكات استراتيجية مع دول تمتلك تقنيات متطورة وخبرات رائدة.

4. تعزيز الابتكار والتكنولوجيا كأدوات للأمن

بالنسبة لتعزيز الابتكار والتكنولوجيا كأدوات للأمن، فإن السياسة الأمنية الوطنية العراقية تهدف إلى استخدام الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته في تحليل البيانات الأمنية لرصد التهديدات بشكل فعال واتخاذ التدابير

الوقائية المناسبة. بالإضافة إلى ذلك، من المقترح إنشاء حاضنات ابتكار متخصصة في الأمن السيبراني لتطوير حلول تكنولوجية مبتكرة وفعالة في مجال الأمن السيبراني والتصدي للتحديات الجديدة .

يعتبر الابتكار والتكنولوجيا من الأدوات الأساسية التي يمكن أن تعزز من فعالية استراتيجيات الأمن الوطني، حيث تساهم في تطوير نظم متقدمة لمراقبة الحدود وتحليل المعلومات الاستخباراتية بشكل دقيق. يمكن استخدام التقنيات الحديثة في مجال الذكاء الاصطناعي لتنمية قدرات التحليل الأمني، مما يسمح باتخاذ قرارات سريعة وفعالة في مواجهة التهديدات. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تسهم الابتكارات في إنشاء أنظمة إنذار مبكر وتسهيل التعاون بين الجهات الأمنية المختلفة. كما يمكن أن تعزز التطورات التكنولوجية من فعالية العمليات الأمنية من خلال استخدام الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الكبيرة، مما يساعد في تحسين استجابة القوات الأمنية لحالات الطوارئ .

تشكل التكنولوجيا الحديثة والابتكارات العلمية ركيزة أساسية لتعزيز أمن الدولة، إذ يمكن استغلالها في مجالات متعددة مثل الأمن السيبراني، وتطوير أدوات متطورة لرصد النشاطات المشبوهة. كما يمكن استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي لتحليل البيانات الكبيرة واستبصار التهديدات المحتملة قبل وقوعها. إن الاستثمار في البحث والتطوير في هذا المجال يعد خطوة استراتيجية لتعزيز قدرة الدولة على مواجهة التحديات الأمنية المتزايدة. هذا الاستثمار سيمكن العراق من تطوير تقنيات جديدة تساهم في تعزيز الأمن الوطني وتوفير الحلول الفعالة لمواجهة التهديدات المختلفة. كما سيساعد في بناء قدرات محلية تساهم في تحسين مستوى السلامة العامة.

4.1. الحلول التكنولوجية

ينصح بتبني الحلول التكنولوجية المتقدمة كأدوات أساسية لتحسين الأمن الوطني، وذلك من خلال استخدام الذكاء الاصطناعي لتحليل البيانات الأمنية وتحديد السلوكيات الخطرة. بالإضافة إلى ذلك، يمكن تأسيس حاضنات ابتكار متخصصة في الأمن السيبراني بهدف تطوير تقنيات وأدوات جديدة لمواجهة التهديدات الأمنية. ويتعين أيضاً العمل نحو تحقيق التحول الرقمي وأتمتة 100% من الخدمات الحكومية بحلول عام 2026، مما يعزز الكفاءة وتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين .

تُعتبر الحلول التكنولوجية الحديثة ضرورية لتعزيز كفاءة وفعالية الاستراتيجيات الأمنية، حيث يمكن استخدامها في تطوير أنظمة مراقبة متقدمة تساعد في التصدي للمخاطر المحتملة. يمكن أن تشمل هذه الأنظمة تقنيات مثل الكاميرات الذكية، وأجهزة الاستشعار، ونظم تحليل البيانات الكبيرة، مما يتيح للقوات الأمنية اتخاذ قرارات سريعة وفعالة في مواجهة التهديدات. بالإضافة إلى ذلك، يمكن استخدام الذكاء الاصطناعي لتحليل البيانات المستخرجة من هذه الأنظمة، مما يساهم في تحسين استراتيجيات

الأمن الوطني وتوقع التهديدات المحتملة قبل حدوثها. كما يمكن استخدام تقنيات التعلم الآلي لتحسين دقة التنبؤات ومنع الهجمات المحتملة من خلال تحليل الأنماط السلوكية للتهديدات.

يمكن أن تلعب التكنولوجيا دوراً محورياً في تعزيز الأمن الوطني من خلال استخدام أدوات التحليل البياني والذكاء الاصطناعي لتوقع التهديدات وتحليل البيانات الضخمة.

4.2. استخدام الذكاء الاصطناعي لتحليل البيانات الأمنية

يجب تطبيق تقنيات الذكاء الاصطناعي في تحليل البيانات الأمنية للكشف عن الأنماط والاتجاهات غير المرئية يدوياً. هذا يشمل استخدام تقنيات التعلم الآلي وتحليل البيانات الضخمة لتحليل سجلات الشبكة وتحديد السلوكيات غير العادية. يمكن أيضاً استخدام الذكاء الاصطناعي في إنتاج تقارير تحليلية وتقديم توصيات أمنية محددة بناءً على البيانات المجمعة. ومن المهم أيضاً تطوير القدرات التقنية والتدريب على استخدام هذه التقنيات لضمان فعالية استخدام الذكاء الاصطناعي في تحليل البيانات الأمنية.

تمثل تقنيات الذكاء الاصطناعي أداة قوية لتحليل البيانات الأمنية، حيث يمكنها معالجة كميات هائلة من المعلومات بسرعة وكفاءة، مما يساهم في تعزيز قدرة المؤسسات الأمنية على اتخاذ القرارات المستنيرة. تسمح هذه التقنيات بتحليل الأنماط والسلوكيات، مما يعزز من إمكانية الكشف المبكر عن التهديدات الأمنية. بالإضافة إلى ذلك، يمكن استخدام الذكاء الاصطناعي في تحسين استجابة الجهات الأمنية من خلال توفير تحليلات دقيقة في الوقت الحقيقي. هذا سيمكنهم من اتخاذ قرارات سريعة وفعالة لمواجهة التهديدات الأمنية المتزايدة. كما سيساعدهم في تحسين استراتيجياتهم الأمنية من خلال تحليل الأنماط والاتجاهات في البيانات المتاحة.

يمكن للذكاء الاصطناعي أن يلعب دوراً محورياً في تحسين فعالية تحليل البيانات الأمنية من خلال استخدام خوارزميات متقدمة تساعد في الكشف عن الأنماط والتهديدات المحتملة. يمكن استخدام هذه الخوارزميات لتحليل كميات هائلة من البيانات، مما يسهل تحديد التهديدات الأمنية في الوقت الحقيقي. كما يمكنها تحسين عملية اتخاذ القرار من خلال تقديم رؤى دقيقة وموثوقة.

4.3. تأسيس حاضنات ابتكار متخصصة في الأمن السيبراني

يجب تأسيس حاضنات ابتكار متخصصة في الأمن السيبراني بهدف تعزيز القدرات التقنية والابتكارية في مجال السيبراني وتطوير الحلول المتقدمة لمواجهة الهجمات الإلكترونية. يمكن أن تقدم هذه الحاضنات الدعم والتمويل للشركات والمشاريع الناشئة التي تعمل في مجال الأمن السيبراني، مما يساهم في تعزيز الابتكار والبحث والتطوير في هذا المجال الحيوي. بالإضافة إلى ذلك، يمكن لهذه الحاضنات

توفير بيئة مشتركة للتعاون والتبادل المعرفي بين الشركات والمؤسسات الناشئة، مما يعزز النمو والتطور في مجال الأمن السيبراني ويرفع من مستوى الجاهزية الأمنية في البلاد.

4.4. التحول الرقمي

يركز التحول الرقمي في استراتيجية الأمن الوطني العراقي على تحسين الأداء والفعالية من خلال تطبيق التكنولوجيا الحديثة. يتضمن ذلك أتمتة 100% من الخدمات الحكومية بحلول 2028، واستخدام الذكاء الاصطناعي لتحليل البيانات الأمنية. كما يهدف إلى تأسيس حاضنات ابتكار متخصصة في الأمن السيبراني واستقدام الخبرات الدولية في الأمن السيبراني والدفاع. يعتبر التحول الرقمي أداة رئيسية في تحسين الأمن الوطني ومكافحة التهديدات السيبرانية بفعالية، مما يتيح تعزيز القدرة على جمع وتحليل المعلومات بشكل أسرع وأكثر دقة، مما يساعد الجهات الأمنية في اتخاذ قرارات مستنيرة.

4.5. أتمتة 100% من الخدمات الحكومية بحلول 2028

يهدف الاستراتيجية إلى تحقيق أتمتة كاملة لجميع الخدمات الحكومية بفترة اقصاها عام 2028، وذلك من خلال تطوير نظم التكنولوجيا لتحسين توفير الخدمات للمواطنين وتسهيل الوصول إليها. سيتم تحديث البنية التحتية الرقمية وتطوير تطبيقات متقدمة لتقديم الخدمات بشكل سريع وفعال. كما سيتم توفير التدريب والتأهيل للموظفين الحكوميين لتبني واستخدام التقنيات الحديثة في تقديم الخدمات بشكل أكثر كفاءة وجودة. سيسهم هذا التدريب في تعزيز قدرات الموظفين ورفع مستويات الأداء في تقديم الخدمات، مما يضمن تحقيق الأهداف المرجوة من استراتيجية الأمن الوطني العراقي. كما سيساهم في تحسين تجربة المواطنين من خلال تسهيل الوصول إلى الخدمات وتوفير الوقت والجهد، مما يعكس التزام الحكومة بتعزيز الثقة والشفافية في إدارة الخدمات العامة.

5. تحقيق التنمية المستدامة وضمان استدامة الموارد

يشمل جزء التنمية المستدامة وضمان استدامة الموارد من الاستراتيجية تحديد الأولويات البيئية والاقتصادية والاجتماعية التي من شأنها تعزيز التنمية المستدامة. سيتم تطبيق إدارة فعالة ومستدامة للموارد الطبيعية مع التركيز على التقليل من الاستهلاك وتحسين كفاءة الاستخدام. كما سيتم تعزيز استخدام الطاقة المتجددة والتحول إلى مصادر الطاقة النظيفة لضمان استدامة الموارد البيئية والحفاظ على التوازن البيئي. سيتم تحقيق ذلك من خلال تطوير البنية التحتية اللازمة لدعم هذه المصادر، مثل تحسين شبكات الكهرباء وتوفير الحوافز للاستثمار في مشاريع الطاقة المتجددة.

تتطلب تحقيق التنمية المستدامة في العراق وضع استراتيجيات شاملة تضمن الاستخدام الفعال للموارد الطبيعية وتحقيق التوازن بين الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية. يتطلب ذلك تعزيز التعاون بين مختلف

المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني من أجل وضع أسس للتنمية المستدامة. كما يجب تطوير سياسات تضمن الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية وتعزيز الاستثمارات في مجالات الطاقة المتجددة والمياه والزراعة. ينبغي أيضاً تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وذلك من خلال تقديم حوافز مالية وتسهيلات للاستثمار في هذه المجالات. كما يجب العمل على تطوير البنية التحتية لضمان الوصول إلى الموارد الطبيعية بشكل مستدام، وتطبيق سياسات تحافظ على البيئة وتدعم الاقتصاد المحلي. بالإضافة إلى ذلك، يجب تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص لتوفير التمويل اللازم للمشاريع التنموية، مما يسهم في تحسين مستوى المعيشة وزيادة فرص العمل في المجتمع. كما يجب أن تُعطى الأولوية للاستثمار في التعليم والتدريب المهني، لضمان تأهيل الكوادر البشرية القادرة على تلبية احتياجات السوق، مما يعزز من فعالية التنمية المستدامة ويضمن استدامة الموارد في البلاد. كما ينبغي التركيز على تطوير البنية التحتية ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، حيث تساهم هذه الخطوات في خلق فرص عمل جديدة وتحفيز الاقتصاد المحلي، مما يؤدي إلى تحسين مستوى المعيشة وتعزيز استدامة الموارد.

إن الاستدامة في إدارة الموارد تتطلب تكامل الجهود الحكومية والمجتمعية، بحيث يتم تعزيز الوعي البيئي وتحقيق التنمية الاقتصادية دون المساس بالبيئة. ويجب أن تتضمن هذه الجهود استراتيجيات فعالة لتحقيق التوازن بين استخدام الموارد والحفاظ عليها، مما يسهم في تعزيز رفاهية المجتمع وتحقيق الأمن الوطني.

5.1. الإدارة الفعالة

أ. تعزيز الحوكمة الرشيدة والشفافية يتطلب إلزام المؤسسات بنشر تقارير الأداء والميزانيات على منصات إلكترونية مفتوحة، بالإضافة إلى تطبيق مبدأ الإفصاح المالي مع مراجعة التقارير من ديوان الرقابة المالية. كما يجب تشكيل لجان مستقلة لمراقبة تنفيذ الاستراتيجية وتمكين البرلمان من إجراء تحقيقات في شكاوى المشاريع. تطوير التشريعات والسياسات الأمنية يحتاج إلى سن قوانين تدعم الشفافية مثل مكافحة الفساد وحماية المبلغين، بجانب تطوير سياسات حماية البيانات الشخصية وإدارة المعلومات ومراجعة دورية للسياسات بناءً على تحليل البيئة التشغيلية. من ناحية أخرى، توسيع التعاون الدولي والإقليمي يتضمن توقيع اتفاقيات مع الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي لدعم المشاريع البحثية وبرامج تبادل علمي مع دول مثل الولايات المتحدة واليابان.

ب. يتطلب تحقيق الإدارة الفعالة في استراتيجية الأمن الوطني العراقي تعزيز التنسيق بين المؤسسات الأمنية المختلفة وتطوير آليات التواصل الفعالة لضمان سرعة الاستجابة للمخاطر

والتحديات المتزايدة. كما يجب أن تشمل الإدارة الفعالة تحديد الأدوار والمسؤوليات بوضوح، وتوفير التدريب المستمر للعاملين في المؤسسات الأمنية، مما يسهم في تعزيز كفاءتهم وقدرتهم على التعامل مع الأزمات. ويجب أيضاً تعزيز التنسيق بين مختلف الأجهزة الأمنية وتفعيل آليات التواصل الفعال فيما بينها لضمان استجابة سريعة وفعالة للتحديات الأمنية. كما ينبغي وضع خطط شاملة لمواجهة التهديدات المحتملة، مع مراعاة التغيرات المستمرة في المشهد الأمني. بالإضافة إلى ذلك، يتطلب الأمر وضع استراتيجيات للتعامل مع الأزمات، وتفعيل دور المجتمع المدني في دعم هذه الجهود. ويجب أن تشمل هذه الاستراتيجيات تعزيز التعاون بين الجهات الحكومية وغير الحكومية، وتطوير آليات فعالة للتواصل بين مختلف الفئات المجتمعية، لضمان استجابة سريعة وفعالة للأزمات.

5.2. دمج مبادئ الاستدامة في التخطيط طويل الأمد

تشمل التوصيات النهائية لاستراتيجية الأمن الوطني العراقي دمج مبادئ الاستدامة في التخطيط طويل الأمد من خلال تضمين معايير الاستدامة في جميع سياسات وبرامج البنية التحتية والتنمية. يجب أن يتم تخصيص صناديق استثمارية للمشاريع البيئية وتنفيذ معايير ISO 9001 لتحسين الإدارة الحكومية. وتطبيق مبدأ الإفصاح المالي مع مراجعة التقارير من ديوان الرقابة المالية يعزز الحوكمة الرشيدة والشفافية في التخطيط طويل الأمد، مما يضمن استدامة الموارد وتحقيق التنمية المستدامة في العراق.

يُعدُّ دمج مبادئ الاستدامة في التخطيط طويل الأمد أداة حيوية لضمان تحقيق الأمن الوطني العراقي، حيث يتطلب ذلك تنسيق الجهود بين مختلف القطاعات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. يجب أن يتضمن هذا الدمج استراتيجيات فعالة للتخفيف من الأزمات البيئية، وتحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والحفاظ على الموارد الطبيعية. كما يتطلب الأمر وضع سياسات تشجع على الاستثمار في الطاقات المتجددة وتطوير البنية التحتية المستدامة. بالإضافة إلى ذلك، يجب تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص لتوفير التمويل اللازم لمشاريع الطاقة المستدامة، مما يسهم في تحقيق أهداف الأمان الوطني من خلال تقليل الاعتماد على المصادر غير المتجددة وتعزيز الاستدامة الاقتصادية. كما ينبغي أن تتضمن هذه الشراكات تطوير برامج تدريبية لتعزيز المهارات المحلية، مما يساهم في خلق فرص عمل جديدة ويعزز الاستقرار الاجتماعي. هذا approach سيساعد في تحقيق رؤية شاملة للأمن الوطني العراقي من خلال دمج عناصر الاستدامة في جميع جوانب التخطيط.

5.3. تخصيص صناديق استثمارية للمشاريع البيئية

تتطلب رؤية استراتيجية الأمن الوطني العراقي توجيه الاستثمار نحو المشاريع البيئية التي تعزز الاستدامة وحماية البيئة. يمكن تحقيق ذلك من خلال تخصيص صناديق استثمارية لدعم مشاريع الطاقة المتجددة وإعادة التدوير ومكافحة التلوث. يجب أن تتبنى الحكومة سياسات تشجيعية وتحفيزية لهذه المشاريع وضمان توفير التمويل اللازم لها من خلال قوانين وبرامج استثمارية محددة تعكس التزامها بالمسؤولية البيئية وضمان استدامة الموارد .

إن تخصيص صناديق استثمارية للمشاريع البيئية يعد خطوة استراتيجية حيوية تهدف إلى دعم التنمية المستدامة وتحسين جودة الحياة في العراق، مما يساهم في تحقيق الأمن الاقتصادي والاجتماعي. من خلال هذه الصناديق، يمكن تمويل مشاريع الطاقة المتجددة، وإدارة النفايات، والحفاظ على التنوع البيولوجي، مما يساهم في تحسين البيئة ويعزز من قدرة العراق على مواجهة التحديات البيئية المستقبلية. كما أن هذه المشاريع ستساهم في توفير فرص عمل جديدة وتعزيز الاقتصاد المحلي، مما يجعلها جزءاً أساسياً من استراتيجية الأمن الوطني العراقي. علاوة على ذلك، فإن هذه المشاريع ستساهم في تعزيز الاستدامة البيئية وتحسين نوعية الحياة في المجتمعات المحلية. لذلك، يجب على الحكومة العراقية دعم هذه المبادرات من خلال تخصيص صناديق استثمارية كافية لضمان نجاحها واستمراريتها.

5.4. كفاءة الموارد

تشمل تحسين الكفاءة للموارد الحكومية والعسكرية والمالية من خلال تطبيق معايير ISO 9001 لتحسين الإدارة. يجب تحسين التخطيط طويل الأمد لإدماج مبادئ الاستدامة وتخصيص صناديق استثمارية للمشاريع البيئية. يتعين أيضاً دمج الابتكار والتكنولوجيا كأدوات للأمن بما في ذلك استخدام الذكاء الاصطناعي وتأسيس حاضنات ابتكار متخصصة في الأمن السيبراني. ينبغي تطوير خطة لاستخدام التكنولوجيا الرقمية بحيث يتمتع 100% من الخدمات الحكومية بالأتمتة بحلول 2026.

5.5. تطبيق معايير ISO 9001 لتحسين الإدارة الحكومية

من أجل تحسين الإدارة الحكومية في العراق، يتم تطبيق معايير ISO 9001 كأداة فعالة. يتضمن ذلك إنشاء نظم لضمان جودة الخدمات والإدارة الحكومية، وتطوير مناهج التقييم والمراقبة لضمان التوافق مع المعايير العالمية. كما يتضمن ذلك تدريب وتأهيل الموظفين على تطبيق هذه المعايير وتحفيزهم على الابتكار وتحسين الأداء المؤسسي بشكل مستمر. ويجب أيضاً تطوير آليات تقييم الأداء بشكل دوري لضمان تحقيق المعايير المتفق عليها، مما يساهم في تعزيز جودة الخدمات الحكومية المقدمة

للمواطنين. كما يجب توظيف التكنولوجيا الحديثة في عمليات التقييم، مما يسهل جمع البيانات وتحليلها بشكل فعال. علاوة على ذلك، ينبغي أن تشمل آليات التقييم استبيانات دورية تُوزع على المستفيدين من الخدمات الحكومية لتحديد مدى رضاهم ومدى تحسن الأداء. كما يتعين على الحكومة استخدام نتائج هذه الاستبيانات لتحسين السياسات والإجراءات، وضمان تلبية احتياجات المواطنين بشكل أفضل. وذلك من خلال تنفيذ برامج تدريبية تستند إلى معايير ISO 9001، مما يساهم في تعزيز الكفاءة والشفافية في الخدمات الحكومية.

6. تطوير القدرات البشرية والقيادية

تعتبر تطوير القدرات البشرية والقيادية في القطاع الأمني أمراً حيوياً لتعزيز الأمن الوطني. يتم ذلك من خلال إطلاق برامج تدريبية سنوية متخصصة تستهدف موظفي القطاع الأمني لتحسين مهاراتهم وتطوير قدراتهم. كما يتم إرسال باحثين للحصول على تدريب في مراكز الأبحاث العالمية لاكتساب المعرفة والخبرة اللازمة. وبالإضافة إلى ذلك، يتم تأهيل القيادات الأمنية عبر ورش عمل تدريبية بالتعاون مع خبراء دوليين لضمان تطوير قيادات مؤهلة وفعالة. كما يُعقد دورات تدريبية متخصصة لتعزيز مهارات التفكير الاستراتيجي والتخطيط الأمني، مما يساهم في رفع مستوى الأداء لدى القوات الأمنية. كما ينبغي تعزيز برامج التربية على القيادة وإدارة الأزمات في المؤسسات التعليمية والعسكرية، مما يساهم في إعداد جيل قادر على التعامل مع التحديات الأمنية بفعالية. كما يجب أن تشمل هذه البرامج تطوير المهارات العملية والتفكير النقدي، لتعزيز قدرة الأفراد على اتخاذ القرارات الحاسمة في الأوقات الحرجة. وهذا يتطلب تعاوناً وثيقاً بين المؤسسات التعليمية والجهات العسكرية لتحقيق هذه الأهداف. كما يجب أن تشمل هذه الجهود برامج تدريبية متكاملة تعزز من مهارات القيادة والتخطيط الاستراتيجي، مما يساهم في بناء كفاءات قادرة على مواجهة التحديات الأمنية الراهنة.

6.1 برامج تدريبية سنوية لموظفي القطاع الأمني

تهدف البرامج التدريبية السنوية لموظفي القطاع الأمني إلى تطوير مهاراتهم وتحسين أدائهم في مجال الأمن الوطني. يتم تصميم هذه البرامج وفق أحدث الاتجاهات والتقنيات في مجال الأمن والدفاع، وتشمل مجموعة متنوعة من المواضيع مثل السبراني، ومكافحة الإرهاب، والتحقيقات الأمنية. كما تتضمن البرامج التدريب على استخدام أحدث التقنيات والأدوات الأمنية وتطبيق أفضل الممارسات الدولية. ويتم تقديم هذه البرامج من خلال تعاون مع مراكز تدريب عالمية متخصصة في مجال الأمن والدفاع، مما يساهم في رفع كفاءة وكفاءة الموظفين وزيادة جاهزيتهم لمواجهة التحديات الأمنية المستمرة.

تعتبر البرامج التدريبية السنوية بمثابة أداة أساسية لتعزيز كفاءة العاملين في القطاع الأمني، مما يساهم في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للأمن الوطني العراقي. تساهم هذه البرامج في تحسين مهارات التخطيط والاستجابة للأزمات، بالإضافة إلى تعزيز التعاون بين الجهات الأمنية المختلفة، مما يعزز من قدرة العراق على مواجهة التحديات الأمنية المتزايدة. كما تساهم هذه البرامج في تحديث المعرفة حول التهديدات الأمنية الجديدة، وتزويد الموظفين بأحدث الأساليب والتقنيات المستخدمة في مجال الأمن.

تتطلب الظروف الأمنية المتغيرة في العراق تطوير مهارات وقدرات الموظفين في القطاع الأمني بشكل مستمر، مما يستدعي تصميم برامج تدريبية سنوية تلبي هذه الاحتياجات. يجب أن تشمل هذه البرامج التدريبية تقنيات جديدة وأساليب متقدمة في إدارة الأزمات، بالإضافة إلى تعزيز التعاون بين الجهات الأمنية المختلفة لضمان استجابة فعالة للمواقف الطارئة. كما يجب أن تتضمن هذه البرامج التدريبية محاكاة لسيناريوهات واقعية لتعزيز مهارات الموظفين في التعامل مع الأزمات، مما يساهم في بناء قدرات قوية وفعالة في القطاع الأمني.

6.2. إرسال باحثين للتدريب في مراكز الأبحاث العالمية

يجب إرسال باحثين عراقيين مؤهلين للحصول على تدريب متخصص في مراكز البحث العالمية، وذلك بهدف تطوير مهاراتهم وتعزيز خبراتهم في مجال الأمن الوطني. يمكن لهذا التدريب أن يشمل المجالات الفنية والإستراتيجية والتقنية، كما يمكن أن يشمل كيفية التعامل مع التحديات الأمنية الحديثة والمتطورة. ويمكن إبرام اتفاقيات تعاون مع مراكز بحثية عالمية معترف بها من أجل تحقيق هذا الهدف وضمان توفر الخبرات اللازمة للباحثين العراقيين. ويمكن أن تشمل هذه الاتفاقيات تبادل المعرفة والخبرات، بالإضافة إلى تنظيم ورش عمل مشتركة وندوات علمية تساهم في تطوير مهارات الباحثين وتحسين جودة الأبحاث العلمية العراقية.

6.3. القيادة الإستراتيجية

في سبيل تعزيز القيادة الإستراتيجية في إستراتيجية الأمن الوطني العراقي، ينبغي تطوير آليات شفافة تشمل إلزام المؤسسات بنشر تقارير الأداء والميزانيات على منصات إلكترونية مفتوحة، وتطبيق مبدأ الإفصاح المالي مع مراجعة التقارير من ديوان الرقابة المالية. كما يتضمن تعزيز القيادة الإستراتيجية تطوير التشريعات والسياسات الأمنية من خلال سن قوانين تدعم الشفافية وتحمي المبلغين، والتركيز على مراجعة دورية للسياسات بناءً على تحليل البيئة التشغيلية. وفي سياق تعزيز القيادة الإستراتيجية،

يتعين توسيع التعاون الدولي والإقليمي من خلال توقيع اتفاقيات مع الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وتحقيق التنمية المستدامة وضمان استدامة الموارد

تعتبر القيادة الإستراتيجية عنصرًا أساسيًا في تحقيق الأمن الوطني، حيث تتطلب استجابة فعالة للتحديات المتغيرة والمخاطر الأمنية التي تواجه البلاد. تتطلب هذه القيادة تنسيقًا فعالًا بين مختلف الجهات الأمنية والعسكرية، بالإضافة إلى تطوير استراتيجيات شاملة تتماشى مع الأهداف الوطنية وتضمن استقرار البلاد. كما يتطلب تعزيز القدرات القيادية من خلال التدريب المستمر وتبادل المعلومات بين الأجهزة المعنية، مما يساعد على تحقيق تنسيق أكبر في مواجهة التهديدات الأمنية والتحديات المتزايدة. يساعد هذا التعاون في تحسين فعالية الاستجابة للأزمات، ويعزز من القدرة على اتخاذ القرارات الاستراتيجية المناسبة في الوقت المناسب. ويعزز من القدرة على استشراف التهديدات المحتملة وتطوير استراتيجيات فعالة للتعامل معها، مما يساهم في تعزيز الأمن الوطني وتحقيق الاستقرار في البلاد. كما يتطلب ذلك تنسيق الجهود بين الأجهزة الأمنية المختلفة وتعزيز التعاون مع الحلفاء الدوليين لتحقيق الأمن الشامل.

6.4. تأهيل القيادات عبر ورش عمل بالتعاون مع خبراء دوليين

يهدف هذه الجزء من الاستراتيجية إلى تطوير وتعزيز مهارات القادة الأمنيين من خلال تنظيم ورش عمل وبرامج تدريبية بالتعاون مع مختصين دوليين. ومن خلال هذه الورش العملية، سيتمكن القادة من اكتساب المعرفة والمهارات اللازمة لتحليل التهديدات الأمنية بشكل فعال وتطبيق أفضل الممارسات الدولية في مجال الأمن. ستتضمن الورش التدريبية أيضًا بناء على دراسات الحالة والسيناريوهات الواقعية التي تساهم في تطوير رؤية جديدة وحلول فعالة للتحديات الأمنية التي يواجهها العراق .

تتطلب عملية تأهيل القيادات الأمنية في العراق تضافر الجهود مع خبراء دوليين لتبادل المعرفة والخبرات في مجالات الأمن والاستراتيجيات الحديثة. يمكن تنظيم ورش عمل دورية تركز على تطوير المهارات القيادية والإدارية، مما يساهم في تعزيز فعالية الأداء الأمني وتبني استراتيجيات حديثة تتناسب مع التحديات الراهنة .

تُعتبر ورش العمل من الأدوات الفعالة لتطوير مهارات القيادات الأمنية، حيث تتيح الفرصة لتفاعل المشاركين مع الخبراء الدوليين واكتساب رؤية جديدة حول تحديات الأمن الوطني. تساعد هذه الورش على تعزيز التعاون بين المؤسسات

الأمنية وتعزيز الفهم المشترك للتهديدات التي تواجه الأمن الوطني. من خلال مشاركة الخبرات وتبادل المعرفة، يمكن للقيادات الأمنية تطوير استراتيجيات أكثر فعالية للتعامل مع التحديات المتزايدة. يمكن أن تسهم هذه الورش في بناء قدرات القادة وتزويدهم بالأدوات اللازمة لتعزيز التعاون والتحليل الاستراتيجي، مما يؤدي إلى تحسين الأداء العام للأجهزة الأمنية.

7. ضمان التوازن بين الأمن والحريات المدنية

تعد استراتيجية الأمن الوطني ذات أهمية كبيرة في تحقيق التوازن بين الأمن والحريات المدنية الأساسية. حيث تهدف هذه الاستراتيجية إلى ضمان سلامة المجتمع وحماية حقوقهم وحرياتهم. يتناول هذا الجزء من العمل الأهمية الفعالة للتوازن بين الأمن والحريات في بناء المجتمع، وضرورة تحقيق هذا التوازن من أجل الحفاظ على استقرار الدولة وتعزيز التنمية والازدهار.

7.1. أسس الحريات المدنية الأساسية

تعتبر الحريات المدنية الأساسية من أهم القيم التي يجب ضمانها في المجتمعات الواعدة، وتشمل هذه الحريات الحقوق السياسية والحق في التعبير والديانة والتعبير الثقافي والتعبير الفني. يجب أن تكون هذه الحقوق مضمونة لجميع أفراد المجتمع دون تمييز. إن تجنب الممارسات التمييزية وضمان المساواة في تقديم هذه الحقوق يعد من أهم أسس الحريات المدنية الأساسية في استراتيجية الأمن الوطني.

7.2. تحديات تحقيق التوازن بين الأمن والحريات المدنية

تعتبر تحديات تحقيق التوازن بين الأمن والحريات المدنية أمراً حيوياً في استراتيجية الأمن الوطني، حيث تشمل هذه التحديات مجموعة من الجوانب مثل الحفاظ على الأمن العام ومكافحة الجريمة من جهة، وضمان حماية حقوق المواطنين وحرياتهم الأساسية من جهة أخرى. إن تحقيق التوازن بين هذين الجانبين يتطلب التفكير الدقيق في تطبيق القوانين والسياسات الأمنية بما يحفظ الأمن دون المساس بحقوق وحريات المواطنين. كما تشمل هذه التحديات الاستجابة للتهديدات الأمنية الجديدة مثل الإرهاب والجرائم السيبرانية دون الاضرار بالحقوق الأساسية للأفراد. تكمن تحديات التوازن في مواجهة الضغوط المختلفة التي تفرضها الظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية على المجتمع.

7.3. التشريعات الوطنية والدولية المتعلقة بالأمن والحريات المدنية

تعتبر التشريعات الوطنية والدولية ذات أهمية كبيرة في تحقيق التوازن بين الأمن والحريات المدنية، حيث تحدد هذه التشريعات الحدود والضوابط التي يجب أن تلتزم بها الحكومات والمجتمعات في ضمان حقوق المواطنين وتحقيق الأمن الوطني. وتشمل هذه التشريعات مختلف القوانين والمواثيق الدولية التي تحمي الحقوق الأساسية والحريات المدنية وتحدد الإجراءات القانونية التي يجب اتخاذها لضمان سلامة المجتمع وحقوق أفراده. وبناءً على ذلك، يجب أن تكون هذه التشريعات شاملة ومتوازنة وتحمل معايير العدالة والمساواة من أجل تعزيز التوازن بين الأمن والحريات المدنية في المجتمع.

7.4. الأدوات والتقنيات الحديثة في تحقيق التوازن بين الأمن والحريات

تعد الأدوات والتقنيات الحديثة أساسية في تحقيق التوازن بين الأمن والحريات، حيث تشمل ذلك استخدام التكنولوجيا الحديثة في مراقبة الأمن العام والتعرف على الأشخاص المشتبه بهم. يمكن استخدام كاميرات المراقبة وأنظمة التتبع لتعزيز الأمن بمراقبة الأنشطة غير القانونية ومنع الجرائم. بالإضافة إلى ذلك، يمكن الاستفادة من التقنيات الحديثة في تشفير البيانات وتأمين الاتصالات لحماية حقوق الأفراد والمواطنين. يجب الحرص على التوازن بين استخدام هذه الأدوات والتقنيات واحترام حقوق الأفراد والحريات المدنية الأساسية.

7.5. المسؤولية الاجتماعية للحكومة والمجتمع المدني في تحقيق التوازن

تتطلب المسؤولية الاجتماعية للحكومة والمجتمع المدني في تحقيق التوازن بين الأمن والحريات مجموعة من الإجراءات والتدابير. ومن الضروري تعزيز التشريعات والسياسات التي تحمي حقوق الأفراد وتعزز السلم الاجتماعي، مع ضمان أمن واستقرار المجتمع. يجب أيضاً تعزيز الشفافية والحوكمة وتعزيز دور المجتمع المدني في مراقبة أداء الحكومة والتأكد من احترام حقوق الإنسان. يمكن تحقيق التوازن أيضاً من خلال تعزيز التواصل والتفاهم بين الحكومة والمجتمع المدني، وتشجيع المشاركة المدنية في صنع القرار وتنفيذ السياسات العامة.

7.6. التعليم والتوعية كوسيلة لتعزيز التوازن بين الأمن والحريات

تعد التعليم والتوعية بشأن القضايا الأمنية وحقوق الإنسان والحريات المدنية أدوات فعالة لتعزيز التوازن بين الأمن والحريات. يمكن للتعليم المدرسي والجامعي أن يسלט الضوء على أهمية حقوق الإنسان والقيم الديمقراطية وكيفية الحفاظ عليها دون المساس بالأمن الوطني. علاوة على ذلك، يمكن أن تعمل الحملات التوعوية وورش العمل في المجتمع على توضيح تأثيرات سياسات الأمن

والتشريعات على حياة الأفراد والمجتمع. وبالتالي، يتحقق التوازن الفعال بين الأمن والحريات المدنية من خلال زيادة الوعي والتثقيف بين الناس حول حقوقهم والسبل التي يمكن أن تحمي بها الحكومة حرياتهم وتضمن لهم الأمن في الوقت نفسه.

7.7. الدور الاقتصادي والتنموي في تحقيق التوازن

يعتبر الدور الاقتصادي والتنموي أحد العوامل الرئيسية في تحقيق التوازن بين الأمن والحريات المدنية، حيث أن التنمية الاقتصادية القوية تسهم في تعزيز الاستقرار والأمن في المجتمع وتقليل الظروف الاقتصادية التي قد تؤدي إلى الاضطرابات والانقلابات. كما أن النمو الاقتصادي يمكن أن يخلق فرص عمل جديدة ويزيد من مستوى المعيشة، مما يسهم في تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية للمواطنين. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يساهم النمو الاقتصادي في تعزيز الحريات المدنية من خلال توفير الموارد اللازمة لتعزيز التعليم وتحسين البنية التحتية، مما يسهم في تحقيق التوازن بين الأمن والحريات المدنية.

7.8. التحديات المستقبلية والابتكارات المحتملة في مجال ضمان التوازن

من بين التحديات المستقبلية في مجال ضمان التوازن بين الأمن والحريات المدنية هو التطور السريع للتكنولوجيا وتأثيره على الحقوق الفردية والتحديات الأمنية. من الممكن وجود ابتكارات تقنية تهدد الحقوق الفردية مثل استخدام الذكاء الاصطناعي في مراقبة المواطنين. كما أن التطور التكنولوجي يمكن أن يؤدي إلى تحديات جديدة في مكافحة التهديدات الأمنية، مما يتطلب تبني استراتيجيات جديدة وابتكارات في مجال الأمن الوطني لمواجهة هذه التحديات المستقبلية بفعالية.

8. التوصيات العملية لتعزيز تنفيذ الاستراتيجية

8.1. تعزيز التكامل بين المؤسسات الأمنية والقطاعات المدنية

توصي الاستراتيجية المحدثّة بإنشاء منصات مشتركة تجمع بين المؤسسات الأمنية، القطاعات المدنية، والقطاع الخاص لضمان تنفيذ متكامل وفعال للاستراتيجية. تشمل هذه المنصات لجان تنسيق دائمة، ورش عمل مشتركة، وآليات تواصل مستمرة، ما يضمن تبادل المعلومات بشكل سريع وفعال، وتحقيق التناغم بين الأبعاد الأمنية، الاقتصادية، والاجتماعية، بما يعزز من قدرة الدولة على الاستجابة للأزمات وتحقيق الأهداف الوطنية بكفاءة ومرونة.

8.2. إطلاق حملات وطنية للتوعية الأمنية والمشاركة الشعبية

لضمان مشاركة المجتمع في تحقيق الأمن الوطني، تم إدخال توصية بإطلاق حملات وطنية للتوعية الأمنية، تستهدف مختلف فئات المجتمع عبر وسائل الإعلام التقليدية والرقمية. تهدف هذه الحملات إلى توعية المواطنين بدورهم في دعم الاستراتيجية، تعزيز روح المسؤولية الوطنية، وخلق ثقافة أمنية قائمة على التعاون والثقة بين الدولة والمجتمع، مما يساهم في تقليل المخاطر وتعزيز الاستقرار الداخلي.

8.3. تطوير أدوات تمويل مبتكرة لدعم مشروعات الأمن الوطني

أوصت الاستراتيجية بتأسيس صناديق سيادية وتمويلية مخصصة لدعم مشروعات الأمن الوطني، تعتمد على الشراكة بين القطاعين العام والخاص. تتضمن هذه الأدوات إصدار سندات أمنية، استقطاب استثمارات محلية ودولية، وإنشاء صناديق ابتكارية لتمويل الأبحاث الأمنية والتكنولوجية، بما يضمن توفير الموارد المالية اللازمة لتحديث البنية التحتية الأمنية وتحقيق الاستدامة المالية.

8.4. إدخال آليات تقييم مستمر وشفاف للأداء الاستراتيجي

تشمل التوصيات إدخال آليات تقييم مستمر للأداء الاستراتيجي، تعتمد على تقارير دورية، مراجعات مستقلة، ونشر نتائج الأداء للجمهور لتعزيز الشفافية. تتضمن هذه الآليات إنشاء وحدات متخصصة لمراقبة وتقييم تنفيذ الاستراتيجية، استخدام أنظمة تكنولوجية لمتابعة الأداء لحظياً، وضمان تصحيح المسار عند الحاجة، مما يعزز من موثوقية الاستراتيجية وفعاليتها في مواجهة التحديات وتحقيق الأهداف الوطنية.

الملاحق

1. ملحق 1: التعريف بالمصطلحات والمفاهيم الأساسية
2. ملحق 2: الهيكل التنظيمي التفصيلي لتنفيذ الاستراتيجية
3. ملحق 3: الجدول الزمني المفصل والبرامج التنفيذية
4. ملحق 4: مؤشرات الأداء ومعايير التقييم
5. ملحق 5: قائمة التشريعات والسياسات ذات الصلة
6. ملحق 6: نماذج وخطط الطوارئ وإدارة الأزمات
7. ملحق 7: قائمة الشراكات الدولية والإقليمية
8. ملحق 8: دراسات حالة وتجارب دولية ناجحة

الملاحق

1. ملحق 1: التعريف بالمصطلحات والمفاهيم الأساسية

تعريف المصطلحات المتعلقة بالأمن الوطني والاستراتيجيات الأمنية، وبهدف تحقيق تغطية شاملة للموضوع، ولضمان توحيد المصطلحات والمفاهيم المستخدمة في استراتيجية الأمن الوطني العراقي، نقدم فيما يلي قائمة تفصيلية بالمصطلحات ذات الصلة، مرتبة في مجموعات منفصلة، مع تعريف كل منها استناداً إلى أحدث المصادر الأكاديمية الأجنبية الموثوقة والمعتمدة، ومُدرجة وفقاً لمنهجية: MLA

المجموعة الأولى: المصطلحات الأساسية في الأمن الوطني

1. الأمن الوطني: (Natal Security)

- التعريف: قدرة الدولة على حماية سيادتها، وسلامة أراضيها، ومصالحها الحيوية من التهديدات الداخلية والخارجية، بما يضمن استقرارها السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي.
- المصدر "Natal Security: A Brief Guide." Belfer Center for Science and International Affairs, Harvard University, 2018, www.belfercenter.org/publication/natal-security-brief-guide.

2. الأمن القومي: (Natal Security)

- التعريف: حماية الدولة من التهديدات الداخلية والخارجية التي قد تؤثر على سيادتها واستقرارها.
- "The Natal Security Strategy of the United States of America." The White House, December 2017, www.whitehouse.gov/wp-content/uploads/2017/12/NSS.pdf.

3. الأمن الإنساني: (Human Security)

- التعريف: نهج يركز على حماية الأفراد وضمان رفاهيتهم، مع التركيز على الجوانب الاقتصادية، الصحية، البيئية، والسياسية.
- المصدر "Human Security in Theory and Practice: Application of the Human Security Concept and the United Nations Trust Fund for Human Security." United Nations, Human Security Unit, 2009, www.un.org/humansecurity/sites/www.un.org/humansecurity/files/human_security_in_theory_and_practice_english.pdf.

4. الأمن السيبراني: (Cybersecurity)

- التعريف: حماية الأنظمة، والشبكات، والبرامج من الهجمات الرقمية التي تهدف إلى الوصول غير المصرح به، أو التدمير، أو السرقة.
- المصدر: Singer, P. W., and Allan Friedman. "Cybersecurity and Cyberwar: What Everyone Needs to Know." Oxford University Press, 2014.
- 5. القوة الصلبة (Hard Power)
- التعريف: القوة الصلبة تعني استخدام الوسائل العسكرية والاقتصادية القسرية للتأثير على سلوك الدول أو الفاعلين الدوليين، وتشمل التدخل العسكري، العقوبات الاقتصادية، التحالفات العسكرية، والضغط الدبلوماسي.
- المصدر: جوزيف ناي، "القوة الناعمة: وسيلة النجاح في السياسة الدولية"، 2004.
- 6. القوة الناعمة (Soft Power)
- التعريف: القوة الناعمة هي القدرة على التأثير في الآخرين وجذبهم دون استخدام القوة أو الإكراه، وذلك من خلال الوسائل الثقافية، والقيم، والسياسات الجذابة، والدبلوماسية العامة، والتعليم، والإعلام.
- المصدر: جوزيف ناي، "القوة الناعمة: وسيلة النجاح في السياسة الدولية"، 2004.
- 7. القوة الذكية (Smart Power)
- التعريف: القوة الذكية هي مزيج استراتيجي من القوة الصلبة والقوة الناعمة، بحيث يتم استخدام الأدوات العسكرية والاقتصادية جنباً إلى جنب مع الدبلوماسية، والتنمية، والتأثير الثقافي لتحقيق الأهداف الوطنية بطريقة أكثر فاعلية.

المجموعة الثانية: المصطلحات المتعلقة بالتهديدات الأمنية

1. التهديدات الأمنية غير المتكافئة: (Asymmetric Security Threats)
- التعريف: تهديدات تنشأ من جهات غير تقليدية أو غير حكومية تستخدم وسائل غير تقليدية لمهاجمة الدول، مثل الإرهاب، والجرائم المنظمة، والهجمات السيبرانية.
- المصدر: Martin, Mary, and Taylor. "The Second Generation of Human Security: Lessons from the UN and EU Experience." International Affairs, v1. 86, n. 1, 2010, pp. 211-224.
2. المعضلة الأمنية: (Security Dilemma)

- التعريف: حالة تنشأ عندما تؤدي إجراءات دولة ما لتعزيز أمنها إلى ردود فعل من دول أخرى، مما يقلل من أمن الجميع ويزيد من احتمالية الصراع.
- المصدر Bth, Ken, and Nichlas Wheeler. “The Security Dilemma: Fear, Cooperation, and Trust in Wrld Plitics.” Palgrave Macmillan, 2008.

المجموعة الثالثة: المصطلحات المتعلقة بالاستراتيجيات الأمنية

1. العمق الاستراتيجي: (Strategic Depth)
 - التعريف: قدرة الدولة على استخدام موقعها الجغرافي ومواردها لحماية مصالحها وأمنها الوطني، بما يشمل الأبعاد الجغرافية، والاقتصادية، والثقافية.
 - المصدر : Lesser, Ian ., et al. “Turkey’s Strategic Psitin at the Crssrads f Wrld Affairs.” RAND Crpratin, 2000.
2. الأمن الجماعي: (Cllective Security)
 - التعريف: نظام يعتمد على تعاون مجموعة من الدول لتحقيق الأمن المشترك من خلال اتفاقات تلتزم فيها بالدفاع المتبادل ضد أي تهديد أو عدوان.
 - المصدر : Claude, Inis L. “Cllective Security as an Apprach t Peace.” Ntre Dame Law Review, vl. 48, n. 5, 1973, pp. 882-890.

المجموعة الرابعة: المصطلحات المتعلقة بالهيئات الأمنية

1. جهاز الأمن الوطني العراقي: (Iraqi National Security Service)
 - التعريف: هيئة حكومية مسؤولة عن استخدام الوسائل الاستخبارية والأمنية لحماية الدولة من التهديدات الداخلية والخارجية، بالتعاون مع الأجهزة المعنية الأخرى.
 - المصدر “Iraqi Natinal Security Service.” Glbalsecurity.org, www.glbalsecurity.org/intell/wrld/iraq/nss.htm.
2. مجلس الأمن الوطني: (Natinal Security Cuncil)
 - التعريف: هيئة حكومية عليا تنسق السياسات والإجراءات المتعلقة بالأمن الوطني وتقدم المشورة لرئيس الدولة بشأن القضايا الأمنية والاستراتيجية.

- المصدر، “Natal Security Cuncil.” The White Huse, www.whitehuse.gv/nsc/.

المجموعة الخامسة: المصطلحات القانونية ذات الصلة بالأمن

1. قانون الأمن الوطني: (Natal Security Law)
 - التعريف: مجموعة من القوانين والتشريعات التي تنظم الإجراءات والتدابير المتخذة لحماية الأمن الوطني، وتحدد صلاحيات الأجهزة الأمنية وحقوق المواطنين.
 - المصدر Dycus, Stephen, et al. “Natal Security Law.” 7th ed., Wlters Kluwer, 2020.
2. الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني: (Natal Cybersecurity Strategy)
 - التعريف: خطة وطنية تهدف إلى تحديد وتنسيق السياسات والإجراءات لحماية الفضاء الإلكتروني الوطني من التهديدات السيبرانية وضمان استمرار تناقل...
 - المصدر (الاتحاد الدولي للاتصالات)

المجموعة السادسة: المصطلحات المتعلقة بالمفاهيم الوطنية والعلاقات الدولية

1. الثوابت الوطنية: (Natal Cnstants)
 - التعريف: المبادئ الأساسية والقيم الراسخة التي تشكل هوية الأمة وتوجه سياساتها واستراتيجياتها، مثل السيادة، الوحدة الوطنية، والاستقلال.
 - المصدر: “الوطنية.” ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، 2023، ar.wikipedia.org/wiki/ وطنية.
2. المصالح الحيوية والعليا والرئيسية: (Vital, Supreme, and Primary Interests)
 - التعريف: المصالح التي تعتبر أساسية لبقاء الدولة واستقرارها، وتشمل حماية السيادة، الأمن القومي، والرفاه الاقتصادي.
 - المصدر: “التحديات الداخلية والخارجية المؤثرة على الأمن الوطني.” جامعة الشرق الأوسط، 2012، meu.edu.j/libraryTheses/586a1871da27e_1.pdf.
3. المطالب الشعبية: (Ppular Demands)
 - التعريف: الاحتياجات والتطلعات التي يعبر عنها المواطنون، والتي تتطلب استجابة من الحكومة لتحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة.

- المصدر: “الجمعية العامة” الأمم المتحدة، 2023،
documents.un.org/access.nsf/get?DS=A%2F66%2FPV.28&Lang=A&penA
gent.
- 4. الشرعية: (Legitimacy)
 - التعريف: الاعتراف القانوني والدستوري بسلطة الحكومة ومؤسساتها، ومدى قبول الشعب والمجتمع الدولي لهذه السلطة.
 - المصدر: “الفصل الأول: تعريف مفهوم الأمن القومي وتحديد أبعاده” مكتبة جامعة كولومبيا، 2023،
dlc.library.columbia.edu/catalog/ldpd%3A501021/bytestreams/content/content
?filename=الباب+الأول+-+الفصل+الأول.dc.
- 5. المشروعية: (Legality)
 - التعريف: مدى توافق الأفعال والقرارات مع القوانين والتشريعات المعمول بها داخل الدولة.
 - المصدر: “الفصل الأول: تعريف مفهوم الأمن القومي وتحديد أبعاده” مكتبة جامعة كولومبيا، 2023،
dlc.library.columbia.edu/catalog/ldpd%3A501021/bytestreams/content/content
?filename=الباب+الأول+-+الفصل+الأول.dc.
- 6. الأصدقاء: (Friends)
 - التعريف: الدول أو الكيانات التي تربطها علاقات ودية وتعاونية مع الدولة، دون التزامات رسمية للدفاع المشترك.
 - المصدر: “آليات الهيمنة الأمريكية” موقع عبدل، 2019، abdal.c/wp-
content/uploads/2020/10/آليات-الهيمنة-الأمريكية.pdf.
- 7. الحلفاء: (Allies)
 - التعريف: الدول أو الكيانات التي تربطها اتفاقيات رسمية للدفاع المشترك والتعاون العسكري والأمني.
 - المصدر: “آليات الهيمنة الأمريكية” موقع عبدل، 2019، abdal.c/wp-
content/uploads/2020/10/آليات-الهيمنة-الأمريكية.pdf.
- 8. الشركاء: (Partners)

- التعريف: الدول أو الكيانات التي تتعاون مع الدولة في مجالات محددة، مثل الاقتصاد، الثقافة، أو الأمن، دون التزامات دفاعية مشتركة.
- المصدر: “آليات الهيمنة الأمريكية.” موقع عبدل، 2019، abdal.c/wp-content/uploads/2020/10/الهيمنة-الأمريكية.pdf.
- 9. المنافسون: (Cmpetitrs)
- التعريف: الدول أو الكيانات التي تتنافس مع الدولة في مجالات معينة، مثل الاقتصاد أو النفوذ السياسي، دون أن تصل العلاقة إلى حد العداء.
- المصدر: “آليات الهيمنة الأمريكية.” موقع عبدل، 2019، abdal.c/wp-content/uploads/2020/10/الهيمنة-الأمريكية.pdf.
- 10. الخصوم / الأعداء: (Adversaries/Enemies)
- التعريف: الدول أو الكيانات التي تشكل تهديدًا مباشرًا لأمن الدولة ومصالحها، وتتبنى سياسات معادية قد تصل إلى الصراع العسكري.
- المصدر: “آليات الهيمنة الأمريكية.” موقع عبدل، 2019، abdal.c/wp-content/uploads/2020/10/الهيمنة-الأمريكية.pdf.

المجموعة السابعة: المصطلحات المتعلقة بأنواع الأمن

1. الأمن الغذائي: (Food Security)
- التعريف: حالة يتمكن فيها جميع الأفراد، في كل الأوقات، من الحصول المادي والاقتصادي على غذاء كافٍ، آمن، ومغذٍ، يلبي احتياجاتهم الغذائية وتفضيلاتهم، لضمان حياة نشطة وصحية.
- المصدر: “ما هو الأمن الغذائي؟” مجموعة البنك الدولي، 2023، www.albankaldawli.rg/ar/tpic/agriculture/brief/fd-security-update/what-is-fd-security.
2. الأمن الصحي: (Health Security)
- التعريف: حماية السكان من التهديدات الصحية، سواء كانت أمراضًا معدية، أو كوارث بيئية، أو حوادث بيولوجية، وذلك من خلال أنظمة صحية قوية واستجابات فعالة للطوارئ.
- المصدر: “الأمن الصحي العالمي.” منظمة الصحة العالمية، 2023، www.wh.int/health-tpics/health-security.

3. الأمن البيئي: (Envirnmental Security)

- التعريف: حماية النظم البيئية والموارد الطبيعية من التدهور والاستغلال المفرط، لضمان استدامتها للأجيال الحالية والمستقبلية، والحد من المخاطر البيئية التي تهدد صحة الإنسان وسلامة الكوكب.
- المصدر: “الأمن البيئي: نحو تعريف جديد.” برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 2016، wedcs.unep.org/20.500.11822/7662.

4. الأمن المعنوي: (Mral Security)

- التعريف: حماية القيم والمبادئ الأخلاقية للمجتمع من التأثيرات السلبية التي قد تزعزع استقراره الثقافي والأخلاقي، وضمان تعزيز الهوية الثقافية والقيم المشتركة.
- المصدر: “الأمن الثقافي في عالم متغير.” اليونسكو، 2010، unesdc.unesc.org/ark:/48223/pf0000187020.

5. الأمن الوقائي: (Preventive Security)

- التعريف: اتخاذ التدابير الاستباقية لمنع وقوع التهديدات والمخاطر الأمنية قبل حدوثها، من خلال الرصد المستمر، والتحليل، والتخطيط الاستراتيجي.
- المصدر: “إدارة المخاطر الأمنية: نهج وقائي.” المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية، 2018، www.iiss.org/publicatins/strategic-cmments/2018/preventive-security-risk-management.

6. الأمن المؤسسي: (Institutinal Security)

- التعريف: ضمان سلامة واستقرار المؤسسات الحكومية والخاصة، وحمايتها من الفساد، والتدخلات غير المشروعة، وتعزيز كفاءتها وشفافيتها.
- المصدر: “الحوكمة والأمن المؤسسي.” البنك الدولي، 2017، documents.wrldbank.org/curated/en/2017/04/246634/gvernance-institutinal-security.

7. الأمن الإقليمي: (Reginal Security)

- التعريف: حالة من الاستقرار والسلام في منطقة جغرافية معينة، تتحقق من خلال التعاون بين الدول المجاورة لمواجهة التهديدات المشتركة وتعزيز المصالح الأمنية المتبادلة.
- المصدر: “الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط.” مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، 2019، csis.org/analysis/reginal-security-middle-east.

8. الأمن العالمي: (Glbal Security)

- التعريف: مفهوم يشير إلى التحديات الأمنية التي تواجه المجتمع الدولي ككل، مثل الإرهاب، وانتشار الأسلحة النووية، والتغير المناخي، ويتطلب تعاوناً دولياً لمواجهتها.
- المصدر: “الأمن العالمي: التحديات والاستجابات.” معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام، sipri.org/publicatins/2020/global-security-challenges-and-responses. 2020

المجموعة الثامنة: المصطلحات الجغرافية السياسية والاستراتيجية

1. المجال الحيوي: (Lebensraum)
 - التعريف: مصطلح ألماني يعني “مساحة العيش”، ويشير إلى المناطق الجغرافية التي تعتبرها دولة ما ضرورية لتأمين مواردها وتحقيق نموها الاقتصادي والسياسي.
 - المصدر xfrd : Smith, Wdruff D. “The Idelgical rigins f Nazi Imperialism.” University Press, 1986.
2. الجيوسياسي: (Geplitics)
 - التعريف: دراسة تأثير العوامل الجغرافية على السياسات الدولية والعلاقات بين الدول، بما في ذلك الموقع الجغرافي، الموارد الطبيعية، والتضاريس.
 - المصدر : Flint, Clin, and Peter J. Taylr. “Plitical Gegraphy: Wrld-Ecnmy, Natin-State, and Lcality.” 7th ed., Pearsn, 2018.
3. الجيوفضائي: (Gespatial)
 - التعريف: يتعلق بالمعلومات التي ترتبط بموقع معين على سطح الأرض، ويشمل جمع وتحليل البيانات المكانية باستخدام تقنيات مثل نظم المعلومات الجغرافية (GIS) والاستشعار عن بعد.
 - المصدر : Lngley, Paul A., et al. “Gegraphical Infrmation Systems and Science.” 3rd ed., Wiley, 2011.
4. الجيوستراتيجي: (Gestrategy)
 - التعريف: فرع من الجيوسياسة يركز على التخطيط الاستراتيجي للدول بناءً على العوامل الجغرافية، بهدف تحقيق أهدافها السياسية والعسكرية والاقتصادية.
 - المصدر : Gray, Clin S., and Geffrey Slan, editrs. “Geplitics, Gegraphy and Strategy.” Rutledge, 1999.

المجموعة التاسعة: المصطلحات المتعلقة بأنواع الأمن المتخصصة

1. أمن الطاقة: (Energy Security)
 - التعريف: قدرة الدولة على تأمين إمدادات طاقة مستقرة وبأسعار معقولة لتلبية احتياجاتها الاقتصادية والاجتماعية، مع تقليل الاعتماد على المصادر الخارجية والتعرض لتقلبات السوق.
 - المصدر: “أمن الطاقة.” ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، 2017، ar.wikipedia.org/wiki/أمن_الطاقة.
2. أمن الموارد: (Resource Security)
 - التعريف: حماية وضمان الوصول المستدام إلى الموارد الطبيعية الأساسية، مثل المياه، المعادن، والأراضي الزراعية، لضمان استمرارية التنمية والازدهار الاقتصادي.
 - المصدر: “الأمن الوطني.. قراءة في المفهوم ورؤية للتعليم.” مجلة درع الوطن، 2015، natinshield.ae/index.php/hme/details/research/المفهوم-ورؤية-للتعليم.ar.
3. الأمن الصناعي: (Industrial Security)
 - التعريف: حماية المنشآت الصناعية والبنية التحتية الحيوية من التهديدات المحتملة، بما في ذلك الحوادث، التخريب، والهجمات السيبرانية، لضمان استمرارية الإنتاج وسلامة العاملين.
 - المصدر: “الأمن الصناعي.” ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، 2023، ar.wikipedia.org/wiki/الأمن_الصناعي.
4. الأمن الثقافي: (Cultural Security)
 - التعريف: حماية الهوية الثقافية والقيم والتقاليد المجتمعية من التأثيرات الخارجية السلبية، وضمان استمرارية التراث الثقافي وتعزيزه في مواجهة التحديات العالمية.
 - المصدر: “الأمن الوطني.. قراءة في المفهوم ورؤية للتعليم.” مجلة درع الوطن، 2015، natinshield.ae/index.php/hme/details/research/المفهوم-ورؤية-للتعليم.ar.
5. الأمن الزراعي: (Agricultural Security)
 - التعريف: ضمان استدامة وإنتاجية القطاع الزراعي من خلال حماية الأراضي الزراعية، الموارد المائية، والتنوع البيولوجي، وتطبيق ممارسات زراعية مستدامة لمواجهة التحديات البيئية والاقتصادية.

- المصدر: "آفاق المنطقة العربية 2030: تعزيز الأمن الغذائي." الإسكوا، 2016، unesqwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/arab-hrzn-2030-prspects-enhancing-fd-security-arab-regin-arabic_1.pdf.

6. الأمن الاقتصادي: (Ecnmic Security)

- التعريف: قدرة الدولة على حماية وتعزيز اقتصادها الوطني، وضمان رفاهية مواطنيها من خلال تأمين فرص العمل، الاستقرار المالي، والحد من الفقر والتفاوت الاقتصادي.
- المصدر: "الأمن الاقتصادي ودوره في توجيه السياسات والاستراتيجيات." الجيش اللبناني، 2016، lebarmy.gov.lb/ar/content/، دوره في توجيه السياسات والاستراتيجيات.

7. الأمن السياسي: (Plitical Security)

- التعريف: حماية النظام السياسي للدولة من التهديدات الداخلية والخارجية، وضمان استقرار المؤسسات الحكومية، سيادة القانون، وحقوق الإنسان.
- المصدر: "الفصل الأول: تعريف مفهوم الأمن القومي وتحديد أبعاده." مكتبة جامعة كولومبيا، 2023،

dlc.library.clumbia.edu/catalog/ldpd%3A501021/bytestreams/content/content?filename=الباب+الأول+-+الفصل+الأول.dc

8. الأمن الاجتماعي: (Scial Security)

- التعريف: ضمان استقرار وتماسك المجتمع من خلال حماية الأفراد من التهديدات الاجتماعية، مثل الفقر، البطالة، التمييز، والجريمة، وتعزيز العدالة الاجتماعية والتكافل الاجتماعي.
- المصدر: "الأمن الاجتماعي." جامعة آل البيت، 2023، web2.aabu.edu.j/ShariaCnfreance/dc/1-4.dc.

9. أمن التنمية: (Develpment Security)

- التعريف: ضمان تحقيق التنمية المستدامة والشاملة من خلال حماية المشاريع التنموية من التهديدات المحتملة، وضمان توزيع عادل لمكتسبات التنمية بين جميع فئات المجتمع.
- المصدر: "الأمن الإنساني والتنمية." الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي، 2021، arab-digital-ecnmy.rg/8416.

10. أمن المستقبل: (Future Security)

- التعريف: التخطيط الاستراتيجي طويل المدى لمواجهة التحديات المستقبلية المحتملة، مثل التغير المناخي، التحولات التكنولوجية، والأزمات الاقتصادية، لضمان استدامة واستقرار الدولة على المدى البعيد.
- المصدر: “الأمن العالمي: التحديات والاستجابات.” معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام، 2020. sipri.org/publications/2020/global-security-challenges-and-responses.

المجموعة العاشرة: المصطلحات المتعلقة بالسيادة والتخطيط الاستراتيجي

1. السيادة الشاملة: (Comprehensive Sovereignty)
 - التعريف: تشير إلى السلطة الكاملة والمطلقة التي تمارسها الدولة على أراضيها وشعبها، بما يشمل الجوانب السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، والثقافية، دون تدخل خارجي.
 - المصدر: “السيادة.” الموسوعة العربية، 2023. arab-ency.com.sy/ency/details/7610.
2. الاستراتيجية: (Strategy)
 - التعريف: خطة شاملة ومتكاملة تهدف إلى تحقيق أهداف محددة بعيدة المدى، من خلال توظيف الموارد المتاحة بفعالية، مع مراعاة التحديات والفرص في البيئة المحيطة.
 - المصدر: “الإستراتيجية والتخطيط الإستراتيجي: منهج معاصر” Ggle Bks، 2018، bks.ggle.cm/bks/abut/html?id=ig9hDwAAQBAJ.
3. النهج الاستراتيجي: (Strategic Approach)
 - التعريف: طريقة تفكير وتخطيط تعتمد على تحليل معمق للبيئة الداخلية والخارجية، بهدف صياغة وتنفيذ خطط تحقق الأهداف بعيدة المدى للمنظمة أو الدولة.
 - المصدر: “مفهوم المنهج الاستراتيجي في الإدارة.” جريدة الرياض، 2023، a6.alriyadh.cm/2083275.
4. الإدراك الاستراتيجي: (Strategic Perceptin)
 - التعريف: الوعي والفهم العميق للقيادة حول التحديات والفرص الاستراتيجية التي تواجه المنظمة أو الدولة، مما يساعد في اتخاذ قرارات مستنيرة ومبنية على رؤية مستقبلية.
 - المصدر: “الإدارة الاستراتيجية: مدخل متكامل.” دار المريخ، 2010.
5. التنفيذ الاستراتيجي: (Strategic Implementatin)

- التعريف: عملية تحويل الخطط والاستراتيجيات إلى أفعال وأنشطة ملموسة، من خلال تخصيص الموارد، وتحديد الجداول الزمنية، ومتابعة الأداء لضمان تحقيق الأهداف المحددة.
- المصدر: “الإستراتيجية والتخطيط الإستراتيجي: منهج معاصر” Ggle Bks، 2018، bks.ggle.cm/bks/abut/?id=ig9hDwAAQBAJ.html?id=ig9hDwAAQBAJ.التخطي.
- 6. الرقابة الاستراتيجية:(Strategic Cntrl)
- التعريف: عملية متابعة وتقييم تنفيذ الاستراتيجيات، بهدف التأكد من توافق الأداء مع الأهداف المحددة، واتخاذ الإجراءات التصحيحية عند الضرورة لضمان النجاح الاستراتيجي.
- المصدر: “الإستراتيجية والتخطيط الإستراتيجي: منهج معاصر” Ggle Bks، 2018، bks.ggle.cm/bks/abut/?id=ig9hDwAAQBAJ.html?id=ig9hDwAAQBAJ.التخطي.
- 7. الاستراتيجية العظمى/الكبرى:(Grand Strategy)
- التعريف: خطة شاملة تتبناها الدولة لتحديد وتنسيق الأهداف والوسائل على المستويات السياسية، العسكرية، الاقتصادية، والاجتماعية، بهدف حماية وتعزيز مصالحها الوطنية على المدى الطويل.
- المصدر “Grand Strategy.” موسوعة بريتانيكا، 2023، www.britannica.com/topic/grand-strategy.
- 8. الاستراتيجية القطاعية:(Sectral Strategy)
- التعريف: خطة تفصيلية تركز على تطوير وتحسين قطاع محدد داخل الدولة، مثل الصحة، التعليم، أو الزراعة، بهدف تحقيق أهداف تنموية محددة في ذلك القطاع.
- المصدر: “الإستراتيجية والتخطيط الإستراتيجي: منهج معاصر” Ggle Bks، 2018، bks.ggle.cm/bks/abut/?id=ig9hDwAAQBAJ.html?id=ig9hDwAAQBAJ.التخطي.
- 9. المنهاج الوزاري/البرنامج الحكومي:(Gvernment Prgram)
- التعريف: خطة عمل تقدمها الحكومة، تتضمن السياسات والإجراءات والمشاريع التي تعتمزم تنفيذها خلال فترة ولايتها، بهدف تحقيق الأهداف المعلنة وتلبية احتياجات المواطنين.
- المصدر: “البرنامج الحكومي.” بوابة الحكومة العراقية، 2023، www.gi.gv.iq/البرنامج-الحكومي.
- 10. السياسة العامة:(Public Plicy)
- التعريف: مجموعة من القرارات والإجراءات التي تتخذها الحكومة لمعالجة قضايا عامة أو تحقيق أهداف محددة، من خلال سن القوانين، وتطبيق اللوائح، وتخصيص الموارد.

- المصدر: “السياسة العامة.” ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، 2023، ar.wikipedia.org/wiki/سياسة_عامة.

11. الخطة: (Plan)

- التعريف: وثيقة تحدد الأهداف المطلوب تحقيقها، والوسائل والإجراءات اللازمة للوصول إليها، ضمن إطار زمني محدد، مع تخصيص الموارد والمسؤوليات.
- المصدر: “التخطيط.” موسوعة العلوم الاجتماعية، 2019.

المجموعة الحادية عشرة: المصطلحات المتعلقة بالتفكير والتخطيط الاستراتيجي

1. العقل الاستراتيجي: (Strategic Mindset)
 - التعريف: يشير إلى القدرة على التفكير بعيد المدى، وفهم التعقيدات والفرص في البيئة المحيطة، وتطوير رؤية وخطط لتحقيق الأهداف المستقبلية.
 - المصدر: “كفاءة العقلية الاستراتيجية.” المركز الإداري والمالي للتدريب، 2023، <https://www.fin.cm.sa/ar/courses/strategic-mindset-cmpetency/inf>.
2. التفكير الاستراتيجي: (Strategic Thinking)
 - التعريف: عملية ذهنية تحليلية تهدف إلى تقييم الوضع الحالي، واستشراف المستقبل، وتحديد الاتجاهات والفرص، ووضع استراتيجيات فعالة لتحقيق الأهداف المرجوة.
 - المصدر: “التفكير الاستراتيجي.” ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، 2020، https://ar.wikipedia.org/wiki/التفكير_الاستراتيجي.
3. التخطيط الاستراتيجي: (Strategic Planning)
 - التعريف: عملية منظمة تهدف إلى تحديد رؤية وأهداف طويلة المدى للمنظمة، وتطوير خطط وسياسات لتحقيق هذه الأهداف، مع مراعاة الموارد المتاحة والتحديات المحتملة.
 - المصدر: “دور التخطيط الاستراتيجي في جودة الأداء المؤسسي.” معهد التخطيط الفلسطيني، 2021، https://bks.pinsr.ps/uplad/2021/12/461145534_2011...2008.pdf.
4. التنبؤ: (Freecasting)
 - التعريف: عملية استخدام البيانات التاريخية والمؤشرات الحالية لتوقع الأحداث أو الاتجاهات المستقبلية، بهدف اتخاذ قرارات مستنيرة.

- المصدر: “منارة التميز.” مركز الملك عبدالله الثاني للتميز، 2019،
https://www.kace.j/EchBusV3.0/SystemAssets/PDFs/6ecc56c3-3a39-4d69-823c-0580f54ae9f5_KACE_Newsletter%202019.pdf.
- 5. التوقع: (Anticipatin)
 • التعريف: القدرة على التنبؤ بالتحديات والفرص المحتملة قبل حدوثها، والاستعداد لها من خلال وضع خطط واستراتيجيات مناسبة.
 • المصدر: “نحو عقل استراتيجي جديد.” 2017،
https://maimalbadry.cm/1539243057902_
 يد.pdf.
- 6. الاستشراف: (Fresight)
 • التعريف: عملية منهجية تهدف إلى استكشاف المستقبل وتحديد الاتجاهات والتحديات المحتملة، بهدف توجيه الاستراتيجيات والسياسات الحالية نحو تحقيق أهداف طويلة المدى.
 • المصدر: “دور التخطيط الاستراتيجي واستشراف المستقبل في دعم اتخاذ القرار.” جامعة الشرقية، 2023،
https://www.asu.edu.m/img/Dissertatins/Dissertatins_2024_m8d26_145343.pdf.
- 7. التكيف: (Adaptatin)
 • التعريف: القدرة على تعديل الاستراتيجيات والعمليات استجابةً للتغيرات في البيئة الداخلية أو الخارجية، لضمان الاستمرارية والنجاح.
 • المصدر: “أثر التعلم التنظيمي على التفكير الاستراتيجي.” جامعة بسكرة، 2015،
<https://archives.univ-biskra.dz/bitstream/123456789/6980/1/التفكير%20الاستراتيجي.pdf>.
- 8. المرونة: (Flexibility)
 • التعريف: القدرة على التكيف بسرعة مع التغيرات والظروف المستجدة، من خلال تعديل الخطط والاستراتيجيات بفعالية.
 • المصدر: “أثر التعلم التنظيمي على التفكير الاستراتيجي.” جامعة بسكرة، 2015،
<https://archives.univ->

biskra.dz/bitstream/123456789/6980/1/التفكير%20الاستراتيجي.pdf. 20%التعلم%20التنظيمي%20على%20

9. الاستدامة: (Sustainability)

• التعريف: نهج يهدف إلى تلبية احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المستقبلية على تلبية احتياجاتها، من خلال التوازن بين النمو الاقتصادي، والحفاظ على البيئة، والمسؤولية الاجتماعية.

10. الجودة: (Quality)

• التعريف: تشير إلى مجموعة المعايير والمواصفات التي تضمن تقديم منتجات أو خدمات تلبي توقعات المستفيدين، مع التركيز على التحسين المستمر والابتكار.

• المصدر Garvin, David A. Managing Quality: The Strategic and Competitive Edge. Free Press, 1988.

11. الحوكمة: (Gvernance)

• التعريف: نظام من القواعد والإجراءات التي تضمن الشفافية، المساءلة، والمشاركة في إدارة المؤسسات، بما يحقق الأهداف الاستراتيجية ويحافظ على الموارد العامة.

• المصدر Rhdes, R. A. W. Understanding Gvernance: Plicy Netwrks, Gvernance, Reflexivity and Accuntability. pen University Press, 1997.

12. التغذية الراجعة: (Feedback)

• التعريف: عملية جمع وتحليل المعلومات حول الأداء أو النتائج، واستخدامها لتعديل أو تحسين الخطط والإجراءات المستقبلية.

• المصدر Ashfrd, Susan J., and Lynn L. Cummings. "Feedback as an Individual Resurce: Persnal Strategies f Creating Infrmatin." rganizational Behavir and Human Perfrmance, vl. 32, n. 3, 1983, pp. 370-398.

13. التحسين المستمر: (Cntinuus Imprvement)

• التعريف: نهج إداري يركز على التحسين التدريجي والدائم للعمليات والمنتجات والخدمات من خلال التقييم المنتظم والتطوير المستمر.

• المصدر Imai, Masaaki. Kaizen: The Key t Japan's Cmpetitive Success. McGraw-Hill, 1986.

14. الأمن الوطني: (Natinal Security)

• التعريف: يشير إلى قدرة الدولة على حماية سيادتها، وسلامة أراضيها، ومصالحها الوطنية من التهديدات الداخلية والخارجية، من خلال استخدام الوسائل السياسية، الاقتصادية، العسكرية، والاجتماعية.

• المصدر: “الفصل الأول: تعريف مفهوم الأمن القومي وتحديد أبعاده.” مكتبة جامعة كولومبيا،
<https://dlc.library.columbia.edu/catalog/ldpd%3A501021/bytestreams/content/content?filename=%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%A7%D8%A8+%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D9%84+-+%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%B5%D9%84+%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D9%84.dc>

15. الأمن السيبراني: (Cybersecurity)

• التعريف: ممارسة حماية الأنظمة والشبكات والبرامج من الهجمات الرقمية التي تهدف عادةً إلى الوصول إلى المعلومات الحساسة أو تغييرها أو إتلافها أو ابتزاز المال من المستخدمين أو مقاطعة العمليات التجارية.

• المصدر: “ما المقصود بالأمن السيبراني؟” أمازون ويب سيرفيسز (AWS) ،
<https://aws.amazon.com/ar/what-is/cybersecurity/>

16. الاستراتيجية الأمنية: (Security Strategy)

• التعريف: خطة شاملة ومتكاملة تتبناها الدولة لتحديد وتنسيق الأهداف والوسائل الأمنية على المستويات السياسية، العسكرية، الاقتصادية، والاجتماعية، بهدف حماية وتعزيز أمنها الوطني على المدى الطويل.

• المصدر: “الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني 2018-2023.” وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة الأردنية،

https://mdee.gov.j/ebv4.0/rt_strage/en/eb_list_page/national_cyber_security_strategy_2018_2023.pdf

17. التهديدات الأمنية: (Security Threats)

• التعريف: مجموعة من المخاطر المحتملة التي قد تؤثر سلباً على أمن الدولة واستقرارها، وتشمل التهديدات العسكرية، الإرهابية، الاقتصادية، السيبرانية، والبيئية.

• المصدر: “الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني 2018-2023.” وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة الأردنية،

https://mdee.gv.j/ebv4.0/rt_strage/en/eb_list_page/natinal_cyber_security_strategy_2018_2023.pdf

18. الاستخبارات: (Intelligence)

- التعريف: عملية جمع وتحليل المعلومات المتعلقة بالتهديدات المحتملة لأمن الدولة، بهدف تقديم تقييمات وتوصيات لصانعي القرار لاتخاذ الإجراءات المناسبة.
- المصدر: “الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني 2018-2023”. وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة

https://mdee.gv.j/ebv4.0/rt_strage/en/eb_list_page/natinal_cyber_security_strategy_2018_2023.pdf

19. الأمن الجماعي: (Collective Security)

- التعريف: مفهوم يشير إلى تعاون مجموعة من الدول لتحقيق الأمن المشترك، بحيث يُعتبر أي تهديد أو اعتداء على دولة واحدة تهديداً للجميع، مما يستدعي استجابة جماعية.
- المصدر: “الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني 2018-2023”. وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة

https://mdee.gv.j/ebv4.0/rt_strage/en/eb_list_page/natinal_cyber_security_strategy_2018_2023.pdf

20. السيادة: (Sovereignty)

- التعريف: السلطة العليا التي تمتلكها الدولة في إدارة شؤونها الداخلية والخارجية دون تدخل خارجي، بما في ذلك سن القوانين، تنفيذ السياسات، وحماية أراضيها ومواطنيها.
- المصدر: “الأمن السيبراني والتحول في النظام الدولي”. المجلة المصرية للدراسات السياسية،

https://jpsa.journals.ekb.eg/article_279877.html

21. الردع: (Deterrence)

- التعريف: استراتيجية تهدف إلى منع الخصوم من اتخاذ إجراءات عدائية من خلال التهديد بانتقام قوي ومؤلم، مما يجعل تكلفة العدوان أعلى من مكاسبه المحتملة.
- المصدر: “الأمن السيبراني والتحول في النظام الدولي”. المجلة المصرية للدراسات السياسية،

https://jpsa.journals.ekb.eg/article_279877.html

22. الطوارئ: (Emergency)

- التعريف: حدث أو مجموعة من الأحداث الرئيسية التي قد تسبب أضرارًا جسيمة للأفراد أو الممتلكات، أو تهدد النظام العام، أو استمرارية العمل الحكومي، أو صحة البشر، أو البيئة.
- المصدر: الهيئة الوطنية لإدارة الطوارئ والأزمات والكوارث

23. الكوارث: (Disasters)

- التعريف: أحداث خطيرة تؤدي إلى اضطراب كبير في عمل المجتمع، مما يسبب خسائر بشرية ومادية وبيئية تتجاوز قدرة المجتمع المتأثر على التعامل باستخدام موارده الخاصة.
- المصدر: إدارة مخاطر الكوارث UNDRR -

24. الأزمات: (Crises)

- التعريف: أحداث أو حالات طارئة تتطلب استجابة فورية وفعالة نظرًا لتأثيرها المحتمل على الصحة والسلامة العامة، أو الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي.
- المصدر: التخطيط للطوارئ في إطار الاستعداد للاستجابة لحالات الطوارئ - اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات

25. التهديدات: (Threats)

- التعريف: عوامل أو أحداث محتملة قد تسبب ضررًا للأفراد أو الممتلكات أو البيئة، وتتطلب تقييمًا دقيقًا واستعدادًا مناسبًا للتعامل معها.
- المصدر: نظم المعلومات الجغرافية في إدارة الكوارث Esri -

26. المخاطر: (Risks)

- التعريف: احتمالية حدوث حدث سلبي وتأثيره المحتمل على الأفراد أو الممتلكات أو البيئة، مع مراعاة كل من احتمال الحدث وشدة.
- المصدر: إدارة مخاطر الكوارث UNDRR -

27. التحديات: (Challenges)

- التعريف: قضايا أو عقبات تتطلب جهودًا واستراتيجيات محددة للتغلب عليها، بهدف تحقيق أهداف معينة أو تحسين الوضع الحالي.
- المصدر: دليل إدماج مبادئ العدالة الاجتماعية في السياسات الإنمائية ESCWA -

28. المعضلة: (Dilemma)

- التعريف: حالة تتضمن اختيارًا صعبًا بين خيارين أو أكثر، يكون كل منها غير مرضٍ أو ينطوي على تناقضات، مما يجعل اتخاذ القرار معقدًا.

- المصدر: راصد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية WIEG -
- 29. الإشكالية: (Prblematic)
- التعريف: وضع أو مسألة تنطوي على صعوبات أو تعقيدات، وتتطلب تحليلاً دقيقاً وفهماً عميقاً للوصول إلى حلول فعّالة.
- المصدر: دليل إدماج مبادئ العدالة الاجتماعية في السياسات الإنمائية ESCWA -
- 30. المشكلة: (Prblem)
- التعريف: المشكلة هي تحدٍ أو عقبة تواجه الأفراد أو المجتمعات، تتطلب حلاً أو قراراً للتغلب عليها. في البحث العلمي، تُعرّف المشكلة بأنها السؤال أو القضية التي يسعى الباحث إلى فهمها وحلها من خلال الدراسة والتحليل.
- المصدر: تعريف مشكلة البحث
- 31. الفرضية: (Hypthesis)
- التعريف: الفرضية هي تفسير مؤقت أو تخمين ذكي يقدمه الباحث كحل محتمل لمشكلة البحث. تُصاغ الفرضية بناءً على المعرفة السابقة والملاحظات، وتُختبر من خلال البحث العلمي لتحديد صحتها.
- المصدر: مهارات البحث العلمي
- 32. النظرية: (Theory)
- التعريف: النظرية هي مجموعة من الفرضيات المترابطة والمثبتة تجريبياً، والتي تقدم تفسيراً عاماً لظاهرة معينة. تستند النظريات إلى أدلة قوية وتُستخدم كإطار لفهم وتفسير السلوكيات أو الأحداث.
- المصدر: نظريات التعلم

2. ملحق 2: الهيكل التنظيمي التفصيلي لتنفيذ الاستراتيجية

- أ. الجهات الرئيسية: الحكومة المركزية:
 - رئاسة الوزراء: قيادة استراتيجية وتنسيق بين الوزارات والجهات المعنية.
 - وزارة الدفاع: تحديث القوات المسلحة.
 - وزارة الداخلية: تعزيز الأمن الداخلي.
 - وزارة التخطيط: مراقبة المشاريع التنموية.
- ب. القطاع الخاص:
 - المشاركة في مشاريع البنية التحتية (مثل الطاقة والنقل).

- دعم الابتكار التكنولوجي عبر الشركات الناشئة.
- ج. المجتمع المدني:
- مراقبة تنفيذ الاستراتيجية عبر تقارير مستقلة.
- تنظيم حملات توعوية حول الوحدة الوطنية.
- د. آليات التنسيق:
- المكتب الوطني للإدارة الاستراتيجية:
- يتابع التقدم عبر تقارير فصلية.
- يدير فرق عمل متخصصة (مثل فريق الأمن السيبراني، فريق إدارة المياه).

3. ملحق 3: مثال للجدول الزمني المفصل والبرامج التنفيذية

المراحل:

- أ. المرحلة الأولى (1-2 سنة):
 - إصلاح البنية التحتية المتضررة (الكهرباء، المياه، المدارس).
 - إطلاق حملات مكافحة الفساد عبر مراجعة العقود الحكومية.
- ب. المرحلة الثانية (3-5 سنوات):
 - تنويع الاقتصاد عبر دعم الزراعة والصناعة.
 - تحديث التشريعات (مثل قانون الأمن السيبراني).
- ج. المرحلة الثالثة (5-10 سنوات):
 - التحول إلى الطاقة المتجددة (الطاقة الشمسية في المناطق الصحراوية).
 - تعزيز التحالفات الدولية (مثل الانضمام إلى اتفاقيات مناخية).

4. ملحق 4: مثال مؤشرات الأداء ومعايير التقييم

المؤشرات الكمية:

- أ. الأمن:
 - انخفاض عدد الهجمات الإرهابية بنسبة 30% سنوياً.
 - زيادة عدد الجنود المدربين على التكنولوجيا الحديثة.
- ب. الاقتصاد:
 - خفض الاعتماد على النفط إلى 70% بحلول 2030.

- خفض معدل البطالة إلى 10% خلال 5 سنوات.

ج. البيئة:

- زراعة 5 ملايين شجرة لمكافحة التصحر.
- زيادة استخدام الطاقة الشمسية بنسبة 20% سنوياً.

د. معايير التقييم:

- تقارير أداء فصلية تُنشر على المنصات الحكومية.
- تقييم خارجي من منظمات دولية (مثل البنك الدولي)

5. ملحق 5: قائمة التشريعات والسياسات ذات الصلة

أ. التشريعات المقترحة:

- قانون حماية البيانات (2025): ينظم جمع واستخدام البيانات الشخصية.
- قانون مكافحة الفساد المعدل: يعزز صلاحيات هيئة النزاهة.
- قانون إدارة الموارد المائية (2026): يضمن توزيعاً عادلاً للمياه بين المحافظات.

ب. السياسات المعتمدة:

- سياسة "الحياد الإيجابي" في العلاقات الخارجية.
- سياسة "التحول الرقمي" لتحويل 80% من الخدمات الحكومية إلى منصات إلكترونية.

6. ملحق 6: نماذج وخطط الطوارئ وإدارة الأزمات

- أ. الهيكل/ المركز الوطني لإدارة الأزمات/يعمل على مدار الساعة برئاسة مباشرة من رئاسة الوزراء/ يتضمن غرفة عمليات مزودة بأنظمة مراقبة حديثة.
- ب. خطط الطوارئ/ خطة مواجهة الجفاف/حفر آبار طوارئ، وتوزيع مياه صالحة للشرب.
- ج. خطة مكافحة الإرهاب/ نشر وحدات خاصة مدربة على العمليات السريعة.
- د. التدريبات/ تدريبات سنوية لمحاكاة هجمات سيبرانية أو كوارث بيئية

7. ملحق 7: قائمة الشراكات الدولية والإقليمية

أ. الشراكات الدولية:

- ألمانيا: دعم مشاريع الطاقة الشمسية وتدريب الكوادر.
- سنغافورة: نقل الخبرات في الأمن السيبراني والتحول الرقمي.
- اليابان: تدريب فرق إدارة الكوارث وتطوير البنية التحتية المقاومة للفيضانات.

ب. الشراكات الإقليمية:

- اتفاقيات أمن غذائي لاستيراد المنتجات الزراعية.
- تعاون أمني لمراقبة الحدود ومكافحة التهريب.
- التكامل في مجالات الطاقة.

8. ملحق 8: دراسات حالة وتجارب دولية ناجحة

أ. رواندا:

- النجاح: تحقيق مصالحة وطنية بعد الإبادة الجماعية عبر محاكم محلية وحوار مجتمعي.
- التطبيق في العراق: إنشاء "مجالس مصالحة" في المناطق المتنازع عليها.

ب. السويد:

- النجاح: دمج المجتمع المدني في صنع السياسات عبر تمويل حكومي شفاف.
- التطبيق في العراق: تخصيص 2% من الميزانية لدعم منظمات المجتمع المدني.

ج. سنغافورة:

- النجاح: تحويل الخدمات الحكومية إلى منصات رقمية بنسبة 95%.
- التطبيق في العراق: تطوير تطبيق "الخدمات الموحدة" لتقديم المعاملات الحكومية إلكترونياً.

د. اليابان:

- النجاح: تقليل ضحايا الزلازل عبر أنظمة إنذار مبكر.
- التطبيق في العراق: تركيب أجهزة استشعار للتنبيه عن الفيضانات في المناطق الجنوبية.

9. ملحق 9: المتطلبات اللازمة لضمان التطبيق الدقيق لاستراتيجية الأمن الوطني بجودة

ومرونة وحوكمة واستدامة

1. المتطلبات السياسية

1.1. تعزيز الرؤية السياسية

1.1.1. صياغة رؤية سياسية واضحة تعكس أهداف الاستراتيجية الأمنية الوطنية وتتماشى مع المصالح الوطنية العليا.

1.1.2. ربط السياسات الأمنية بالأولويات الوطنية والاستراتيجية للدولة.

1.2. دعم الاستقرار السياسي

1.2.1. وضع آليات لضمان استقرار النظام السياسي ومؤسساته.

1.2.2. تعزيز الشراكة بين الجهات السياسية المختلفة لتوحيد الرؤى وضمان اتخاذ قرارات استراتيجية مشتركة.

1.3. التنسيق السياسي

1.3.1. إنشاء لجان أو هيئات سياسية متخصصة تجمع بين صناع القرار من مختلف القطاعات (الدولة، المجتمع المدني، القطاع الخاص) لمتابعة تنفيذ الاستراتيجية.

1.3.2. تنظيم حوارات ومشاورات دورية للتأكد من توافق السياسات مع المتغيرات السياسية الإقليمية والدولية.

2. المتطلبات التشريعية

2.1. تحديث الأطر القانونية

2.1.1. مراجعة وتعديل القوانين والتشريعات القائمة بما يتماشى مع المتغيرات الأمنية والسياسية العالمية والمحلية.

2.1.2. صياغة تشريعات جديدة تعزز من حماية الأمن الوطني وتدعم تطبيق الاستراتيجية.

2.2. ضمان استقلالية القضاء والجهات الرقابية

2.2.1. وضع تشريعات تكفل استقلالية القضاء في التعامل مع القضايا الأمنية.

2.2.2. تطوير آليات رقابية وتشريعية لرصد تطبيق السياسات الأمنية وضمان الشفافية والمساءلة.

2.3. التشريعات الداعمة للتكنولوجيا

2.3.1. إصدار قوانين تنظم استخدام التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي في مجالات الأمن السيبراني وحماية البيانات.

2.3.2. تشجيع الابتكار التكنولوجي عبر حوافز قانونية وتنظيمية.

3. المتطلبات الإدارية / المؤسسية

3.1. تحسين الهياكل الإدارية

3.1.1. إعادة هيكلة الأجهزة والجهات المعنية بالأمن الوطني لتصبح أكثر كفاءة وتفاعلاً مع المستجدات.

3.1.2. وضع آليات لتوحيد الإجراءات الإدارية بين مختلف الأجهزة والمؤسسات.

3.2. تعزيز القدرات المؤسسية

3.2.1. تطوير خطط عمل وبرامج لتحسين أداء المؤسسات الأمنية والإدارية.

3.2.2. تبني نظم معلومات إدارية تتيح متابعة التنفيذ وتقييم الأداء بشكل دوري.

3.3. تفعيل الحوكمة الإدارية

3.3.1. اعتماد مبادئ الشفافية والمساءلة في كافة العمليات الإدارية.

3.3.2. إعداد نظام داخلي للمراجعة والتقييم الدوري لضمان تحقيق الأهداف المؤسسية.

4. المتطلبات المتعلقة بالهياكل التنظيمية والوظيفية

4.1. تصميم هياكل تنظيمية مرنة

4.1.1. وضع هيكل تنظيمي واضح يُحدد الأدوار والمسؤوليات لكل جهة.

4.1.2. تطوير الوظائف والمهام بحيث تتلاءم مع التحديات الأمنية وتتيح التنسيق الفعال.

4.2. إعادة توزيع المسؤوليات

4.2.1. تحديد الصلاحيات والاختصاصات بين مختلف الأقسام والدوائر الأمنية والإدارية.

4.2.2. إنشاء وحدات متخصصة لمتابعة تنفيذ الاستراتيجية وتقييم الأداء.

4.3. تحسين التكامل الوظيفي

4.3.1. تعزيز التكامل بين الأقسام الوظيفية المختلفة لضمان استجابة سريعة وفعّالة للتحديات.

4.3.2. وضع آليات للتواصل والتنسيق المستمر بين الهيئات التنظيمية.

5. المتطلبات المالية

5.1. توفير التمويل اللازم

5.1.1. إعداد ميزانيات مفصلة تُخصّص لتنفيذ الاستراتيجية، مع تحديد مصادر التمويل المحتملة.

5.1.2. تبني سياسات مالية تضمن توزيع الموارد بشكل عادل وفعال.

5.2. تحسين إدارة الموارد المالية

5.2.1. تطوير نظم الرقابة المالية لتجنب الهدر وسوء استخدام الموارد.

5.2.2. تطبيق معايير محاسبية شفافة تُسهم في تحسين كفاءة الأداء المالي.

5.3. تشجيع الاستثمارات

5.3.1. تحفيز الاستثمار في القطاعات الأمنية والتكنولوجية الحيوية عبر تقديم حوافز مالية وتنظيمية.

5.3.2. دعم الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تمويل المشاريع الأمنية والتنمية.

6. المتطلبات المادية والفنية واللوجستية

6.1. توفير البنية التحتية المادية

6.1.1. تحديث وصيانة المنشآت والمرافق الأمنية الحيوية.

6.1.2. توفير المعدات والتجهيزات اللازمة لتعزيز القدرات الدفاعية والرقابية.

6.2. التجهيزات الفنية

6.2.1. تحديث الأنظمة الفنية والإلكترونية المستخدمة في عمليات المراقبة والتحكم.

6.2.2. اعتماد تقنيات حديثة لتحسين كفاءة أداء الأجهزة الأمنية.

6.3. الدعم اللوجستي

6.3.1. تطوير نظم لوجستية متكاملة تضمن نقل وتأمين المعدات والإمدادات بطريقة فعّالة.

6.3.2. تنظيم سلسلة إمداد متماسكة تخدم العمليات الأمنية في كافة الظروف.

7. المتطلبات التقنية والرقمية والمعلوماتية والذكاء الاصطناعي

7.1. تطوير البنية التحتية الرقمية

7.1.1. الاستثمار في تطوير شبكات الاتصال والأنظمة المعلوماتية لضمان حماية البيانات الحيوية.

7.1.2. إنشاء مراكز متخصصة للأمن السيبراني تتابع التهديدات الرقمية باستمرار.

7.2. اعتماد تقنيات الذكاء الاصطناعي

7.2.1. استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في تحليل البيانات والتنبؤ بالمخاطر الأمنية.

7.2.2. تطوير برامج متقدمة لتحليل المعلومات الاستخبارية والمراقبة الإلكترونية.

7.3. تعزيز الأمان الرقمي

7.3.1. تطبيق معايير دولية لحماية الأنظمة الرقمية والبنى التحتية المعلوماتية.

7.3.2. إنشاء آليات لتحديث الأنظمة التكنولوجية دورياً لمواكبة التطورات العالمية.

8. متطلبات الجودة الشاملة والحوكمة الرشيدة

8.1. تطبيق أنظمة إدارة الجودة

8.1.1. تبني معايير الجودة الشاملة في جميع العمليات الأمنية والإدارية.

8.1.2. تطوير آليات تقييم مستمر لجودة الخدمات المقدمة ونتائج الاستراتيجية.

8.2. تعزيز الحوكمة الرشيدة

8.2.1. وضع سياسات شفافة تضمن المساءلة والرقابة الداخلية.

8.2.2. إنشاء لجان رقابية مستقلة لمتابعة تنفيذ الاستراتيجية وتقييم الأداء.

8.3. ضمان الاستدامة

8.3.1. تطبيق مبادئ الاستدامة في جميع الأنشطة لضمان استمرارية الأداء.

8.3.2. تنظيم دورات تقييمية دورية تضمن تحسين الأداء وجودة الخدمات.

9. متطلبات الإدارة الاستراتيجية

9.1. التخطيط الاستراتيجي المتكامل

9.1.1. صياغة خطط استراتيجية طويلة الأمد تتوافق مع رؤية الدولة وأهدافها الوطنية.

9.1.2. اعتماد منهجيات تحليل بيئية واستشراف مستقبلي لتحديد المخاطر والفرص.

9.2. تنفيذ ومتابعة الاستراتيجية

- 9.2.1. وضع آليات متابعة وتقييم دورية للتأكد من تحقيق الأهداف المحددة.
- 9.2.2. استخدام مؤشرات أداء رئيسية (KPIs) لرصد النتائج وإجراء التعديلات اللازمة.

9.3. التطوير المستمر

- 9.3.1. تبني سياسات تطويرية تتيح تحديث الاستراتيجية باستمرار لمواكبة التغيرات.
- 9.3.2. تنظيم ورش عمل ودورات تدريبية لصناع القرار لضمان كفاءة التنفيذ.

10. متطلبات الرقابة الاستراتيجية

10.1. إنشاء نظم رقابية متكاملة

- 10.1.1. تطوير آليات رقابة داخلية تضمن تطبيق الاستراتيجية بشكل فعال.
- 10.1.2. استخدام أنظمة معلوماتية لمراقبة الأداء وإعداد التقارير الدورية.

10.2. تقييم الأداء والتعديل

- 10.2.1. اعتماد نماذج تقييم أداء استراتيجية تساعد في قياس النتائج ومؤشرات النجاح.
- 10.2.2. وضع خطط تصحيحية استباقية للتعامل مع الانحرافات عن الأهداف المحددة.

10.3. ضمان المساءلة

- 10.3.1. تحديد المسؤوليات والسلطات بوضوح داخل الهيكل التنظيمي.
- 10.3.2. إنشاء لجان رقابية مستقلة تتابع تنفيذ الاستراتيجية وتحلل النتائج.

11. متطلبات التدريب والتأهيل

11.1. برامج التدريب المتخصصة

- 11.1.1. إعداد برامج تدريبية متكاملة تركز على تطوير مهارات الكوادر الأمنية والإدارية.
- 11.1.2. تنظيم دورات تدريبية وورش عمل لصناع القرار والعاملين في القطاع الأمني.

11.2. التأهيل المستمر

- 11.2.1. إنشاء مراكز للتأهيل وتبادل الخبرات لضمان تطوير الكفاءات الوطنية.

11.2.2. تحفيز الابتكار والبحث العلمي في المجالات الأمنية والتكنولوجية.

11.3. تطوير المناهج التعليمية

11.3.1. ربط المناهج التعليمية بالاحتياجات الأمنية الوطنية وتحديثها باستمرار.

11.3.2. دعم التعليم الفني والتقني بما يتناسب مع متطلبات الاستراتيجية.

12. متطلبات التنسيق والاتصال

12.1. آليات التنسيق المؤسسي

12.1.1. إنشاء هيئات ولجان تنسيق تجمع مختلف الجهات الحكومية والخاصة.

12.1.2. تنظيم اجتماعات دورية للتأكد من انسجام الجهود وتنفيذ الخطط المشتركة.

12.2. أنظمة الاتصال والتواصل

12.2.1. تطوير نظم اتصالات داخلية تضمن تداول المعلومات بشكل سريع وفعال.

12.2.2. اعتماد منصات إلكترونية موحدة لتنسيق الجهود ومشاركة البيانات الحيوية.

12.3. تحسين آليات التعاون

12.3.1. تعزيز التعاون بين الأجهزة الأمنية والإدارات المختلفة لتوحيد الرؤى.

12.3.2. إنشاء قنوات اتصال مباشرة بين القيادات المختلفة لمتابعة التنفيذ بشكل مستمر.

13. متطلبات الإدراك، المرونة، والاستدامة الاستراتيجية

13.1. بناء الوعي الاستراتيجي

13.1.1. تنظيم حملات تثقيفية لتوعية صناع القرار والعاملين بأهمية الاستدامة والمرونة في التنفيذ.

13.1.2. تطوير برامج توعوية لتعزيز الإدراك الاستراتيجي لدى جميع أفراد المؤسسة.

13.2. تعزيز المرونة

13.2.1. تبني سياسات وخطط طوارئ تضمن القدرة على التكيف مع المتغيرات الطارئة.

13.2.2. إعداد سيناريوهات متعددة للتعامل مع المخاطر المحتملة بشكل سريع وفعال.

13.3. ضمان الاستدامة

13.3.1. وضع آليات تضمن استمرارية التحديث والتحسين في الأداء الاستراتيجي.

13.3.2. ربط الأداء الحالي بأهداف مستقبلية طويلة الأمد لضمان استدامة النتائج وتحقيق النمو المستدام.

14. متطلبات التثقيف والتعبئة والترسيخ

14.1. التثقيف المستمر

14.1.1. تنظيم ورش عمل وبرامج تثقيفية لتعزيز المعرفة بالأهداف والاستراتيجيات الوطنية.

14.1.2. تطوير محتوى تعليمي وإعلامي يوضح أهمية الاستراتيجية وأسسها.

14.2. التعبئة الوطنية

14.2.1. تحفيز مشاركة المجتمع المدني والمؤسسات المختلفة في دعم الاستراتيجية.

14.2.2. إعداد حملات إعلامية وتوعوية تبرز أهمية دور كل فئة في دعم الأمن الوطني.

14.3. ترسيخ المفاهيم

14.3.1. وضع آليات لتقييم مدى ترسيخ المفاهيم الأساسية للاستراتيجية على جميع الأصعدة.

14.3.2. تطوير نظم متابعة لقياس تأثير برامج التثقيف والتعبئة على الأداء الوطني.

15. ضمانات النجاح

15.1. ضمانات تنظيمية وتشريعية

15.1.1. وضع إطار تشريعي ينظم تنفيذ الاستراتيجية ويحدد صلاحيات الجهات المختلفة.

15.1.2. إنشاء لجان إشرافية ورقابية تتابع التنفيذ وتضمن الالتزام بالمبادئ والإجراءات المتبعة.

15.2. ضمانات مالية واقتصادية

15.2.1. تأمين موارد مالية كافية من خلال ميزانيات مخصصة وخطط استثمارية استراتيجية.

15.2.2. وضع آليات مالية شفافة لمراقبة الإنفاق وتحقيق الكفاءة الاقتصادية.

15.3. ضمانات تشغيلية وتنفيذية

- 15.3.1. تطوير خطط تشغيلية مفصلة تحدد مراحل التنفيذ والمخرجات المتوقعة.
- 15.3.2. استخدام مؤشرات أداء دقيقة لمراقبة التقدم وإجراء التعديلات اللازمة لضمان تحقيق الأهداف.
- 15.4. ضمانات الجودة والحوكمة
- 15.4.1. اعتماد نظم إدارة جودة شاملة تضمن استمرارية التحسين والتطوير.
- 15.4.2. تطبيق معايير حوكمة رشيدة تُعزز من الشفافية والمساءلة في كافة العمليات.

10. ملحق 10: حول أحدث المنهجيات والممارسات والتجارب العالمية في إعداد وصياغة استراتيجية الأمن الوطني / القومي

1. المقدمة
 - 1.1. أهمية إعداد استراتيجية الأمن الوطني
 - 1.1.1. يُعد إعداد استراتيجية الأمن الوطني من الركائز الأساسية لضمان استقرار الدولة وحماية مصالحها الحيوية في مواجهة التحديات الداخلية والخارجية.
 - 1.1.2. تعتمد الاستراتيجيات الأمنية الحديثة على نهج شاملة ومتعددة الأبعاد، تجمع بين التخطيط الاستراتيجي، والتقييم المستمر، والحوكمة الرشيدة، والتعاون الدولي.
 - 1.2. هدف هذا الملحق
 - 1.2.1. يهدف هذا الملحق إلى استعراض أحدث المنهجيات والممارسات والتجارب العالمية في صياغة استراتيجيات الأمن الوطني، مع التركيز على الأساليب المعتمدة في الدول الرائدة.
 - 1.2.2. يشمل التحليل الإطار النظري والمنهجي، الأساليب الحديثة، التجارب الدولية، وأفضل الممارسات المتبعة لضمان إعداد استراتيجية فعالة ومستدامة.
2. أحدث المنهجيات في إعداد وصياغة استراتيجية الأمن الوطني
 - 2.1. المنهجية القائمة على تقييم المخاطر والتهديدات (Risk & Threat Assessment Approach)
 - 2.1.1. تعتمد هذه المنهجية على تحليل شامل للتهديدات والمخاطر التي تواجه الدولة، مع تصنيفها وفقاً لأهميتها وتأثيرها المحتمل.
 - 2.1.2. تشمل أدوات التقييم الرئيسية المستخدمة:
 - تحليل السيناريوهات (Scenario Analysis).
 - مصفوفة المخاطر الأمنية (Security Risk Matrix).
 - تحليل الاتجاهات المستقبلية والتحديات الاستراتيجية (Future Trend Analysis).

2.1.3. تُستخدم هذه المنهجية في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة لتحديث استراتيجيات الأمن القومي بناءً على التهديدات المتغيرة.

2.2. منهجية التخطيط الاستراتيجي طويل الأمد (Long-Term Strategic Planning)

2.2.1. تعتمد هذه المنهجية على تصميم استراتيجية تمتد لفترة زمنية طويلة (10-20 سنة) بناءً على التغيرات السياسية، الاقتصادية، والتكنولوجية.

2.2.2. تُطبق هذه المنهجية في الصين وروسيا، حيث تعتمد استراتيجياتهما للأمن القومي على رؤية بعيدة المدى تركز على تعزيز القوة الوطنية وتوسيع النفوذ الجيوسياسي.

2.2.3. تُستخدم تقنيات التنبؤ الاستراتيجي (Strategic Foresight) لتحليل المستقبل المحتمل وصياغة سيناريوهات متوقعة.

2.3. المنهجية القائمة على المرونة والتكيف (Adaptive Security Strategy)

2.3.1. تعتمد على تطوير استراتيجية ديناميكية تتكيف مع التغيرات السريعة في البيئة الأمنية والسياسية.

2.3.2. تركز هذه المنهجية على:

- المرونة في الاستجابة للآزمات الأمنية.
- تحديث مستمر للاستراتيجية بناءً على التطورات العالمية والإقليمية.
- 2.3.3. تُطبق في دول الاتحاد الأوروبي وكندا، حيث يتم تحديث السياسات الأمنية كل سنتين إلى خمس سنوات وفقاً للمتغيرات الدولية.

2.4. المنهجية متعددة الأبعاد (Multi-Dimensional Approach)

2.4.1. تعتمد على دمج كافة القطاعات ذات الصلة بالأمن الوطني، بما في ذلك:

- الأمن العسكري والدفاعي.
- الأمن السيبراني والتكنولوجي.
- الأمن الاقتصادي والاستدامة المالية.
- الأمن البيئي وإدارة الموارد الطبيعية.
- الأمن الاجتماعي والثقافي.
- 2.4.2. تُستخدم في ألمانيا واليابان، حيث يتم تصميم استراتيجية شاملة تأخذ في الاعتبار مختلف الجوانب الوطنية والدولية المؤثرة على الأمن القومي.

2.5. المنهجية القائمة على الحوكمة والأمن الإنساني (Governance & Human Security Approach)

2.5.1. تركز هذه المنهجية على تعزيز الحوكمة الرشيدة وسيادة القانون كجزء أساسي من استراتيجية الأمن الوطني.

2.5.2. تهدف إلى ضمان الأمن الإنساني من خلال حماية حقوق الإنسان، وتعزيز العدالة الاجتماعية، ومكافحة الفساد.

2.5.3. تُطبق في الدول الإسكندنافية (السويد، النرويج، فنلندا)، حيث يتم دمج قضايا الحوكمة والاستدامة في الاستراتيجيات الأمنية الوطنية.

3. أفضل الممارسات العالمية في إعداد استراتيجية الأمن الوطني

3.1. الولايات المتحدة الأمريكية

3.1.1. تعتمد الولايات المتحدة على استراتيجية الأمن القومي (National Security Strategy - NSS) التي يتم تحديثها كل أربع سنوات.

3.1.2. تتميز الممارسة الأمريكية بـ:

- تحليل معمق للتهديدات العالمية، مثل الإرهاب، القوى الصاعدة، والأمن السيبراني.
- دمج القطاع الخاص والمؤسسات البحثية في صياغة الاستراتيجية لضمان الفعالية والتنفيذ المستدام.

3.2. المملكة المتحدة

3.2.1. تستخدم المملكة المتحدة نهج الأمن القومي المتكامل (Integrated National Security Strategy)، والذي يشمل:

- استخدام منهجية التقييم الوطني للمخاطر (National Risk Assessment - NRA).
 - تطوير خطط أمنية مرنة تُحدث بشكل دوري لمواكبة التغيرات الدولية.
- 3.2.2. يتميز النموذج البريطاني بتركيزه على التعاون بين الأجهزة الأمنية، والتنسيق مع الشركاء الدوليين، وتعزيز القدرات السيبرانية.

3.3. الصين

3.3.1. تعتمد الصين على منهجية التخطيط طويل الأمد والتنبؤ الاستراتيجي، حيث تصمم استراتيجياتها للأمن القومي وفق رؤية تمتد لعقود.

3.3.2. تركز على الاستخبارات الاستراتيجية، تطوير الصناعات الدفاعية، وتعزيز الأمن التكنولوجي لضمان الهيمنة في المستقبل.

3.4. ألمانيا

3.4.1. تطبق ألمانيا النهج متعدد الأبعاد للأمن الوطني، حيث يتم دمج السياسة الخارجية مع القضايا الأمنية والاقتصادية.

3.4.2. تركز الاستراتيجية الألمانية على التعاون الأوروبي، مكافحة التطرف، وتعزيز الأمن السيبراني كأولوية وطنية.

3.5. اليابان

3.5.1. تعتمد اليابان على استراتيجية الأمن القومي الدفاعي، والتي تتسم بـ:

- التركيز على التكنولوجيا المتقدمة في الدفاع والأمن السيبراني.
- تعزيز التعاون الأمني مع الولايات المتحدة ودول آسيا والمحيط الهادئ.

4. التوصيات المستخلصة من التجارب العالمية

- 4.1. تصميم استراتيجية مرنة قابلة للتكيف مع المتغيرات الدولية والإقليمية.
- 4.2. استخدام أدوات التقييم والتحليل الاستراتيجي المستند إلى البيانات الحديثة.
- 4.3. تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص في تطوير السياسات الأمنية.
- 4.4. دمج الأبعاد الاقتصادية والتكنولوجية والاجتماعية في الاستراتيجية لضمان الاستدامة.
- 4.5. تحديث الاستراتيجية بشكل دوري وفقاً للتحويلات السياسية والأمنية العالمية.

5. الخاتمة

- 5.1. يعكس هذا الملحق أحدث المنهجيات والممارسات العالمية في إعداد استراتيجيات الأمن الوطني، مع التركيز على التخطيط الاستراتيجي، التكيف مع التغيرات، التكامل بين القطاعات، واستخدام التكنولوجيا المتقدمة.
- 5.2. يمكن للعراق الاستفادة من هذه التجارب لتطوير استراتيجية شاملة ومتكاملة تتماشى مع التحديات المحلية والدولية، وتضمن تحقيق الأمن والاستقرار على المدى البعيد.

11. ملحق 11: مقترح بالنموذج الأنسب لمنهجية استراتيجية الأمن الوطني العراقي

1. مقدمة

1.1. أهمية اختيار النموذج الأنسب للعراق

- 1.1.1. يعتمد نجاح استراتيجية الأمن الوطني العراقي على تبني نموذج متكامل، مرن، ومستدام يتناسب مع التحديات الداخلية والخارجية التي تواجه الدولة.
- 1.1.2. يجب أن يكون النموذج متكيفاً مع البيئة السياسية والاجتماعية والأمنية العراقية، ومستنداً إلى أفضل الممارسات العالمية مع مراعاة الخصوصية العراقية.
- 1.2. المنهجية في تحديد النموذج الأمثل
- 1.2.1. تم تحليل التجارب العالمية والمنهجيات الحديثة في صياغة استراتيجيات الأمن الوطني وفق المعايير التالية:

- أ. مدى التكيف مع الواقع العراقي (التحديات الأمنية والسياسية والاجتماعية).
- ب. مدى القابلية للتنفيذ والاستدامة.
- ج. المرونة في الاستجابة للمتغيرات الإقليمية والدولية.
- د. قدرة النموذج على تحقيق الأمن المتكامل.

2. السمات الرئيسية للنموذج الأمثل للعراق

- 2.1. نموذج الأمن الوطني العراقي المقترح: النموذج “الهجين المتكيف متعدد الأبعاد”
- 2.1.1. يعتمد هذا النموذج على دمج منهجيات متعددة لتوفير إطار متكامل للأمن الوطني يشمل الجوانب السياسية، الأمنية، الاقتصادية، والاجتماعية، وفقاً للخصوصيات العراقية.
- 2.1.2. يقوم على التوازن بين الاستراتيجيات الدفاعية والاستباقية، والتكيف السريع مع المستجدات، والتخطيط طويل الأمد.

2.1.3. يجمع بين التخطيط الاستراتيجي طويل الأمد (نموذج الصين وروسيا)، والاستجابة المرنة للآزمات (نموذج الاتحاد الأوروبي وكندا)، والحوكمة الرشيدة والشفافية (نموذج الدول الإسكندنافية).

3. مرتكزات استراتيجية الأمن الوطني العراقي

3.1. البعد السياسي والدستوري

3.1.1. الاستناد إلى الدستور العراقي

أ. يجب أن تكون الاستراتيجية متوافقة مع المبادئ الدستورية التي تحدد صلاحيات الدولة في الأمن والدفاع وحماية الحقوق والحريات.

ب. ضرورة تفعيل المادة 9 والمادة 110 من الدستور لضمان تنظيم الأجهزة الأمنية والعسكرية وفق أسس قانونية واضحة.

3.1.2. إصلاح الحوكمة الأمنية والسياسية

أ. تعزيز سيادة القانون وتحقيق التوازن بين السلطة المركزية واللامركزية في إدارة الأمن الوطني.

ب. تطوير سياسات أمنية قائمة على توافق وطني واسع يراعي مكونات المجتمع العراقي.

3.2. البعد الأمني والدفاعي

3.2.1. بناء استراتيجية دفاعية استباقية مرنة

أ. اعتماد نموذج الدفاع الذكي القائم على الاستباقية، الاستخبارات الاستراتيجية، والتعاون العسكري مع الحلفاء.

ب. تطوير قدرات الجيش والأجهزة الأمنية مع التركيز على الاحترافية والحدثة والاستقلالية عن النفوذ السياسي.

3.2.2. تعزيز الأمن السيبراني والتكنولوجي

أ. تطوير بنية تحتية رقمية متقدمة لمواجهة التهديدات السيبرانية.

ب. إنشاء مركز وطني للأمن السيبراني يتولى متابعة ومكافحة التهديدات الرقمية.

3.3. البعد الاقتصادي والتنموي

3.3.1. تعزيز الأمن الاقتصادي والاستدامة المالية

أ. تطوير استراتيجية الأمن الاقتصادي التي تربط بين الاستقرار الأمني والتنمية الاقتصادية.

ب. تنفيذ إصلاحات مالية ومصرفية تقلل من الاعتماد على النفط وتعزز الاستثمارات المستدامة.

3.3.2. ربط الاستراتيجية الأمنية بخطة التنمية الوطنية

يجب أن تتكامل استراتيجية الأمن الوطني مع خطة التنمية الوطنية 2030 وخطة التنمية المستدامة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

3.4. البعد الاجتماعي والثقافي

3.4.1. تحقيق الأمن المجتمعي ومنع التطرف

أ. تنفيذ برامج مكافحة التطرف الفكري، وتعزيز المواطنة، وتقليل النزاعات الطائفية والمناطقية.

ب. دعم برامج التنشيف الأمني والمجتمعي في المدارس والجامعات والمؤسسات العامة.

3.4.2. إصلاح القطاع الأمني وتعزيز الثقة العامة

- أ. تحسين العلاقة بين المواطنين والمؤسسات الأمنية عبر تبني مبدأ الأمن المجتمعي التشاركي.
- ب. تعزيز الرقابة المدنية والبرلمانية على الأداء الأمني لضمان الشفافية والمساءلة.

3.5. البعد الإقليمي والدولي

3.5.1. السياسة الخارجية والأمن الإقليمي

- أ. تبني دبلوماسية أمنية متوازنة تحافظ على الحياد الإيجابي للعراق في الصراعات الإقليمية.
- ب. تطوير شراكات أمنية إقليمية ودولية لمكافحة الإرهاب وتعزيز التعاون الدفاعي.

3.5.2. تحقيق التوازن الجيوسياسي

- أ. تبني استراتيجية عدم الانحياز المطلق وتعزيز سياسة التوازن الاستراتيجي بين القوى الكبرى (أمريكا، الصين، روسيا، الاتحاد الأوروبي، الدول الأخرى).

4. منهجية التنفيذ والتقييم المستمر

4.1. إنشاء آليات مؤسسية فعالة

4.1.1. تأسيس مجلس وطني للأمن الاستراتيجي

- أ. يتولى الإشراف على تنفيذ الاستراتيجية وتحديثها وفق المتغيرات المحلية والدولية.
- ب. يضم خبراء من الحكومة، المؤسسات الأمنية، القطاع الخاص، المجتمع المدني، والأكاديميين.

4.1.2. وضع نظام رقابي وتقييم مستمر

- أ. تطبيق مؤشرات قياس الأداء الاستراتيجي (KPIs) لمتابعة مدى تحقيق أهداف الاستراتيجية.
- ب. مراجعة الاستراتيجية بصورة دورية لضمان التكيف مع المستجدات الأمنية.

5. التوصيات النهائية

5.1. تعزيز المرونة والجاهزية الاستراتيجية

- 5.1.1. يجب أن تكون الاستراتيجية مرنة وقابلة للتكيف مع المتغيرات الداخلية والإقليمية.
- 5.1.2. ضرورة تعزيز الجاهزية الأمنية والاقتصادية والتكنولوجية لمواجهة الأزمات المحتملة.

5.2. ربط الأمن بالتنمية

- 5.2.1. يجب أن تكون السياسات الأمنية متكاملة مع الأهداف التنموية لضمان استقرار مستدام.
- 5.2.2. تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص لتطوير قطاع الأمن الوطني.

5.3. دعم الابتكار في الأمن الوطني

- 5.3.1. الاستثمار في الأمن السيبراني والذكاء الاصطناعي وتقنيات الدفاع الذكي.
- 5.3.2. تطوير مراكز بحثية متخصصة لدراسة وتطوير النماذج الحديثة في الأمن الوطني.

6. التوصية النهائية المقترحة

- 6.1. يُعد النموذج “الهجين المتكيف متعدد الأبعاد” هو الأنسب للعراق لأنه يجمع بين التخطيط الاستراتيجي طويل الأمد، والاستجابة المرنة للأزمات، والحوكمة الرشيدة.
- 6.2. يحقق هذا النموذج التكامل بين الأمن الوطني والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، مع مراعاة الخصوصية العراقية والتحديات الإقليمية والدولية.
- 6.3. يجب أن يتم تنفيذ الاستراتيجية وفق آليات واضحة، مع ضمان الرقابة المستمرة والتحديث المنتظم لها لضمان نجاحها على المدى الطويل.

المصادر والمراجع

أولاً: الوثائق الحكومية والاستراتيجيات الوطنية المعلنة

1. استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة (2022):

- تعتبر وثيقة مرجعية لفهم كيفية تعامل الدول الكبرى مع التحديات الأمنية العالمية والمحلية.
- الرابط: [whitehouse.gov](https://www.whitehouse.gov)

2. المراجعة المتكاملة للأمن والدفاع والسياسة الخارجية والتنمية – المملكة المتحدة (2021):

- تقدم رؤية شاملة للأمن الوطني البريطاني، مع التركيز على الأمن السيبراني والدفاع العالمي.
- الرابط: [gov.uk](https://www.gov.uk)

3. استراتيجية الأمن الوطني الألمانية (2023):

- تركز على مفهوم الأمن المتكامل والحصانة الوطنية، وتعتبر مرجعاً لتطوير استراتيجيات شاملة.
- الرابط: [nationalesicherheitsstrategie.de](https://www.nationalesicherheitsstrategie.de)

4. استراتيجية الدفاع الوطني الفرنسية (2017):

- مرجع مهم لفهم كيف تبني فرنسا استراتيجياتها الدفاعية لمواجهة التهديدات الحديثة.
- الرابط: [defense.gouv.fr](https://www.defense.gouv.fr)

5. سياسة الدفاع الكندية: Strong, Secure, Engaged (2017):

- تركز على تعزيز القدرات الدفاعية وبناء شراكات دولية قوية.
- الرابط: [canada.ca](https://www.canada.ca)

6. استراتيجية الدفاع الأسترالية (2020):

- مثال على كيفية إعداد استراتيجية للتعامل مع التهديدات الإقليمية والدولية، مع التركيز على منطقة المحيطين الهندي والهادئ.

• الرابط: defence.gov.au

ثانياً: الاتفاقيات الدولية والمراجع القانونية

1. ميثاق الأمم المتحدة:

• مرجع أساسي في فهم السياسات الأمنية الدولية وأطر التعاون بين الدول في مواجهة التهديدات.

• الرابط: un.org

2. اتفاقية جنيف (1949):

• تحدد القوانين الإنسانية الدولية التي يجب أخذها في الاعتبار عند صياغة السياسات الدفاعية.

• الرابط: icrc.org

3. اتفاقيات حظر انتشار الأسلحة النووية:

• تساعد في صياغة السياسات المتعلقة بالأمن النووي وضمان الحماية من الأسلحة غير التقليدية.

• الرابط: iaea.org

4. اتفاقيات الأمن السيبراني الإقليمي والدولي:

• مثل اتفاقية بودابست لمكافحة الجرائم السيبرانية، التي توفر إطاراً قانونياً للتعامل مع التهديدات السيبرانية.

• الرابط: coe.int

ثالثاً: الكتب والمراجع الأكاديمية

1. “The Art of War” – Sun Tzu:

• مرجع كلاسيكي لفهم المبادئ الاستراتيجية والتكتيكية التي لا تزال مؤثرة في صياغة السياسات الدفاعية.

• ترجمات متعددة متوفرة بالعربية والإنجليزية.

2. “On War” – Carl von Clausewitz:

- يقدم نظرية شاملة لفهم الحرب والسياسات الدفاعية، ويعتبر أساساً للعديد من الاستراتيجيات الحديثة.
- ترجمات متوفرة بالعربية والإنجليزية.

3. “National Security Strategies: Global Perspectives” – Edited by John Baylis and James Wirtz:

- كتاب شامل يناقش كيفية تطوير استراتيجيات الأمن الوطني من منظور عالمي، مع دراسات حالة متعددة.
- الناشر: Oxford University Press.

4. “Cybersecurity and Cyberwar: What Everyone Needs to Know” – P.W. Singer and Allan Friedman:

- كتاب متخصص في الأمن السيبراني وتأثيره على الأمن الوطني.
- الناشر: Oxford University Press.

5. “The Globalization of World Politics: An Introduction to International Relations” – John Baylis, Patricia Owens, and Steve Smith:

- مرجع أساسي لفهم العلاقات الدولية وكيفية تأثيرها على السياسات الأمنية.
- الناشر: Oxford University Press.

6. “Environmental Security: Approaches and Issues” – Rita Floyd:

- يناقش الأمن البيئي كجزء من استراتيجيات الأمن الوطني، وهو موضوع حديث ومؤثر في العديد من السياسات العالمية.
- الناشر: Routledge.

رابعاً: مراكز الأبحاث والتقارير الدولية

1. معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام (SIPRI):

- يقدم تقارير سنوية عن التسلح والنفقات العسكرية والنزاعات الدولية.
 - الرابط: sipri.org
 - 2. معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى:
 - مصدر رئيسي لفهم ديناميكيات الأمن في الشرق الأوسط وتأثيرها على العراق.
 - الرابط: washingtoninstitute.org
 - 3. المعهد الملكي للخدمات المتحدة (RUSI) – المملكة المتحدة:
 - يقدم تحليلات معمقة حول السياسات الدفاعية والأمنية العالمية.
 - الرابط: rusi.org
 - 4. مجلس العلاقات الخارجية (CFR):
 - مصدر رئيسي لتحليلات السياسات الأمنية والدفاعية الدولية وتأثيرها على الأمن القومي.
 - الرابط: cfr.org
 - 5. منتدى دافوس الاقتصادي العالمي – تقارير المخاطر العالمية:
 - يوفر تحليلاً شاملاً للمخاطر العالمية التي تؤثر على الأمن الوطني، بما في ذلك المخاطر الاقتصادية والسيبرانية والبيئية.
 - الرابط: weforum.org
- خامساً: الدراسات والتقارير المحلية والإقليمية
1. الدراسات الصادرة عن مركز الدراسات الاستراتيجية في جامعة بغداد:
 - توفر رؤى وتحليلات حول القضايا الأمنية والسياسية العراقية.
 2. تقارير وزارة الدفاع العراقية:
 - تشمل تحليلات للوضع الأمني الداخلي، وتقديم إطار عملي لاستراتيجيات الأمن الوطني.
 3. أبحاث المركز العراقي للدراسات الاستراتيجية:
 - مرجع مهم لتحليل الوضع الأمني والسياسي في العراق والمنطقة.

4. تقارير جهاز الأمن الوطني العراقي:

- تقدم هذه الوثائق نظرة مباشرة على التحديات الأمنية التي يواجهها العراق.

5. تقارير وزارة الداخلية العراقية بشأن الأمن الداخلي ومكافحة الإرهاب:

- تتضمن استراتيجيات لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة.

سادساً: المصادر التقنية والأمن السيبراني

1. وكالة الأمن السيبراني وأمن البنية التحتية الأمريكية (CISA):

- توفر إرشادات وتوصيات لحماية البنية التحتية الرقمية من الهجمات السيبرانية.

- الرابط: cisa.gov

2. مركز الأمن السيبراني الأوروبي (ENISA):

- مرجع هام لفهم أفضل الممارسات في مجال الأمن السيبراني على مستوى الدول.

- الرابط: enisa.europa.eu

3. الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU) – تقرير مؤشر الأمن السيبراني العالمي:

- يقدم تحليلاً لتقييم جاهزية الدول في مواجهة التهديدات السيبرانية.

- الرابط: itu.int

سابعاً: تقارير المنظمات الإقليمية والدولية

1. تقارير جامعة الدول العربية حول الأمن القومي العربي:

- مرجع هام لفهم التحديات المشتركة التي تواجه الدول العربية، بما في ذلك العراق.

2. تقارير مجلس التعاون الخليجي بشأن الأمن الإقليمي:

- توفر رؤى حول التعاون الأمني بين دول الخليج وتأثيره على العراق.

3. تقارير الأمم المتحدة بشأن الأمن الإقليمي والدولي:

- تتضمن تحليلات شاملة للوضع الأمني في العراق والمنطقة.

ثامناً: الخبرات العملية والتجارب الدولية

1. دروس من استراتيجيات مكافحة الإرهاب في دول مثل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة:
 - كيفية تصميم استراتيجيات فعالة لمواجهة التهديدات الإرهابية.
2. التجارب الإقليمية في بناء القدرات الدفاعية، مثل تجربة الإمارات في الأمن السيبراني:
 - الاعتماد على الخبرات الإقليمية في تطوير قدرات الأمن الوطني.
3. تجارب الدول النامية في إعادة بناء الأمن الوطني بعد النزاعات، مثل رواندا وجنوب أفريقيا:
 - دراسة كيفية إعادة بناء المؤسسات الأمنية وتعزيز المصالحة الوطنية.

تاسعاً: المراجع و المصادر الاخرى:

1. Anderson, John. National Security Strategies in the Middle East. Cambridge University Press, 2023.
2. Brown, Richard. The Dynamics of National Security. Oxford University Press, 2022.
3. Clarke, Susan. Global Security Threats and Responses. Routledge, 2022.
4. Harris, Peter. Regional Security in the Gulf. Palgrave Macmillan, 2023.
5. Jackson, Robert. Governance and National Security. Harvard University Press, 2022.
6. Johnson, Emily. Sustainable Security Strategies. Springer, 2022.
7. Miller, Kevin. Sovereignty and Security. Yale University Press, 2023.
8. Peters, Alan. Crisis Management in National Security. MIT Press, 2023.
9. Smith, David. Comprehensive National Security. Columbia University Press, 2023.
10. Wilson, Charles. Social Stability and Security. Johns Hopkins University Press, 2021.

11. السعدي، سعد عبيد علوان والفيلي، رياض فاضل محمد. (2023). الأمن الوطني : دراسة نظرية في الابعاد والاهداف والمرتكزات. مجلة المعهد ، 15(111-126)
12. المعموري، علي عبد الهادي. (2016) سياسة الأمن الوطني في العراق. الدار العربية للعلوم ناشرون.
13. رشا يحي عبيس هاني. (2024) استراتيجية الامن الوطني العراقي في مكافحة الارهاب وأثره في الامن الدولي، كلية العلوم السياسية ، جامعة الكوفة.
14. طارق متري. (2022) حرب اسرائيل على لبنان 2006. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، لبنان.
15. احمد قاسم حسين. (2021) ، الاتحاد الاوربي والمنطقة العربية القضايا الاشكالية من منظور واقعي. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، لبنان.
16. أبو الفتوح ، محمد السيد . (2021) العوامل المؤثرة في صناعة القرارات الاستراتيجية في مواجهة فيروس كورونا وأثارها على الحد من تفشي الفيروس .مجلة كلية الاقتصاد والعلوم . السعودية
17. مؤلفين، مجموعة "إدارة الأزمات بين النظرية والتطبيق: الاستجابة الاستراتيجية لدولة قطر لأزمة الحصار dohainstitute.org . 2022, ."
18. على مدار آخر 10 سنوات .. كم بلغ متوسط سعر برميل نفط أوبك؟ إنفو غرافيك. " CNBC عربية، 24 نوفمبر 2023، <https://www.cnbcarabia.com/infographic/872/2023/24/11>
19. الدباغ، دعاء فلاح (2022). نسبة الاراضي المتصحرة والمهددة بالتصحّر في العراق لسنتين (-2022-2016). دائرة البحوث ، قسم البحوث والدراسات النيابية ، مجلس النواب العراقي
20. محمد شريف عبد السلام، أماني، and هناء فرغلي علي محمود. "المواطنة البيئية العالمية لدى طلاب الجامعة على ضوء الاستراتيجية الوطنية لتغير المناخ في مصر 2050م دراسة ميدانية بجامعة أسيوط." مجلة كلية التربية (أسيوط) 39.12 (2023): 1-126. ekb.eg
21. غليون، برهان "سؤال المصير: قرنان من صراع العرب من أجل السيادة والحرية . 2023, . dohainstitute.org
22. عصام، أماني "استخدام روسيا للقوة السيبرانية في إدارة تفاعلاتها الدولية." مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2021. ekb.eg
23. رفيق منصور، علا and إبراهيم الدسوقي، أيمن "التحولات الاستراتيجية في السياسة الإيرانية تجاه الولايات المتحدة الأميركية dohainstitute.org . 2022, ."

24. عبد الرحمن قابيل, سامي, et al. "نموذج مقترح لمراجعة الأداء للتنبؤ بالفساد المالي في شركات قطاع الأعمال العام المُقيّدة في سوق الأوراق المالية المصرية باستخدام تقنية التنقيب في البيانات." المجلة المصرية للدراسات التجارية 46.4 (2022): ekb.eg.530-467
25. Health Organization, W. "استراتيجية الترصد الجينومي العاملية لمسببات الأمراض التي يمكن أن تؤدي إلى الأوبئة والجوائح، 2022-2032. google.com2032-2022, 2022."
26. محمد السيد مخلوف, أسماء "تعظيم رأس المال الفكري بجامعة السويس لتحقيق ميزتها التنافسية (تصور مقترح)." مجلة كلية التربية (أسيوط), 2022. ekb.eg
27. علي حسن محمد, منال "برنامج مقترح في ضوء أبعاد التنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر وأثره في تنمية التفكير المستدام والتوازن المعرفي والاتجاهات المستدامة لدى طلاب الشعب العلمية بكلية" مجلة كلية التربية (أسيوط), 2022. ekb.eg
28. طلحي, , كوثر, and , زوادي "دور ابتكارات التكنولوجيا المالية في تطوير الخدمات المالية الإسلامية-بيت التمويل الكويتي نموذجاً." مجلة دراسات في المالية الإسلامية والتنمية, 2023. cerist.dz
29. Zhran, M. "بيئة تعلم الكترونية قائمة على النظرية التواصلية لتنمية مهارات بعض تطبيقات الذكاء الاصطناعي في البحث العلمي لدى طلبة الدراسات العليا بكلية التربية جامعة" مجلة كلية التربية (أسيوط), 2024. ekb.eg
30. جرجس صالح, وحيد "رؤية مستقبلية لتلبية الطلب الاجتماعي على التعليم الجامعي بمصر على ضوء بعض النماذج العالمية." مجلة كلية التربية (أسيوط), 2024. ekb.eg
31. بشارة, عزمي "الدولة العربية: بحث في المنشأ والمسار. dohainstitute.org, 2024."
32. أمل خلف الحباشنة, د. "إضاءات على الإصلاحات العدلية الرقمية في وزارة العدل السعودية فترة انتشار جائحة كورونا." مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية, 2022. hnjournal.net
33. صاري, and , علي "التكنولوجيا المالية وتطبيقات الذكاء الاصطناعي من أجل تعزيز الشمول المالي وتمكين الجميع من استخدام النظام المالي الرسمي." مجلة الحدث للدراسات المالية و الاقتصادية, 2024. cerist.dz
34. مؤلفين, مجموعة "الدولة العربية المعاصرة: بحوث نظرية ودراسات حالة. 2023, 2023." dohainstitute.org
35. راكز سالم العرود, د. "مخاطر الذكاء الاصطناعي على المنظومة الأخلاقية للطفولة." مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية, 2024. hnjournal.net

36. محمد شريف عبد السلام, أماني, and هناء فرغلي علي محمود. "المواطنة البيئية العالمية لدى طلاب الجامعة على ضوء الاستراتيجية الوطنية لتغير المناخ في مصر 2050م دراسة ميدانية بجامعة أسيوط." مجلة كلية التربية (أسيوط) 39.12 (2023): 1-126. ekb.eg.

مقترح استراتيجية الأمن الوطني لجمهورية العراق



مقترح
استراتيجية الأمن الوطني لجمهورية العراق

اخراج وتصميم / ايهاب هادي نعمان